العدد
5
2019

مجلة دراسات البيان

مجلة نصف سنوية محكّمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

- مخاطر دمج الاقتصاد الافتراضي بالاقتصاد الحقيقي
- الشباب الجامعي بين التحصيل والتشغيل ـ بحث اجتماعي ميداني في مدينة بغداد
- مركز البيعة في النظام الدستوري المغربي
- دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد
- رؤية الأقليات العراقية للهوية الوطنية ـ دراسة اجتماعية ـ
- سمات الإدارة في اليابان

ISSN 2414-7508

مجلة
دراسات البيان

العدد (5) 2019 مجلة نصف سنوية محكّمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

رئيس التحرير	سكرتير التحرير
أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى	م.د. عبد الكريم حسين الفيصل

هيئة التحرير

أ.د. سعد عبد الحسين التميمي – العراق.
أ.د. عبد الحسين غانم صخي – العراق.
أ.د. ضياء حسن الحسني – العراق.
أ.د. شروق كاظم سلمان – العراق.
أ.د. رياض خليل ابراهيم – العراق.
أ.د. آمنة بن منصور – الجزائر.
أ.م.د. سمير عبد الواحد ياسين – العراق.
أ.م.د.نصر الدين الشيخ محمد يوهني – الجزائر.
د. سامر سعدون العامري – العراق.
د. نادية محمد جواد – العراق.
د. علي طاهر الحمود – العراق.

الهيئة الاستشارية

البروفيسور إيرك ديفس – المملكة المتحدة.
البروفيسور رافد الخضار – المملكة المتحدة.
أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني – العراق.
أ.د. صالح مهدي الحسناوي – العراق.
أ.د. عادل هادي حسين البغدادي – العراق.
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله – العراق.
أ.د. مظهر محمد صالح – العراق.
أ.م.د. خالد حنتوش ساجت – العراق.
د. جين مون – المملكة المتحدة.
د. جعفر باقر الدجيلي – العراق.
د. جلال عبد الجبار – المملكة المتحدة.
د. عبد الجبار محمود فتاح – العراق.

محرر اللغة العربية – م.م. زياد طارق شولي.

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المراسلات

ترسل الموضوعات والبحوث إلى مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق – بغداد – مكتب بريد الجادرية 2268

أو على البريد الإلكتروني:

info@bayancenter.org

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2106 لسنة 2015

ISSN 2414-7508

رقم الإجازة حسب الأمر الجامعي الصادر من جامعة بابل 9299 في 6 /4 /2016

سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أمريكية أو ما يعادلها

شروط النشر:

- يجب أن يكون البحث سليماً خالياً من الأغلاط اللغوية والنحوية، واستخدام المصطلحات المشهورة، والمقرّة في المجاميع العربية، ويستحسن ما يقابله باللغة الإنجليزية في البحوث المكتوبة باللغة العربية.
- يرفق بالبحث ملخص بالمحتوى (باللغة العربية واللغة الإنجليزية) على ألاَّ يزيد عدد كلماته على (100) كلمة أو صفحة واحدة، مطبوع (بحجم 16 ملم) على ورق A4.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الألفاظ أو الكلمات بما يتلاءَم مع أسلوبها في النشر، مع مراعاة المحافظة على الفكرة الأصلية دون المساس بها.
- تحتفظ هيئة التحرير في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، وتعد قراراتها نهائية وغير ملزمة برد البحوث إلى أصحابها سواء نشر البحث أم لم ينشر.
- يعد البحث مقبولاً للنشر ويزود الباحث بقرار هيئة التحرير بقبوله بعد عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص، لبيان مدى أصالته، وجودته، وقيمة نتائجه، وصلاحيته للنشر.
- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.
- يشترط في البحث ألاَّ يكون قد قُدِّم للنشر في أية مجلة أخرى، سواءٌ تم نشره أمْ لم يتم.
- تُقدَّمُ البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على وفق شروط النشر في المجلة، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث إلى رئيس التحرير، وذلك من طريق البريد الإلكتروني.
- تُرقَّم العناوين الأساسية في النص بأرقام أساسية: أولاً، ثانياً، ثالثاً،..... وترقم العناوين الفرعية بأرقام فرعية 1،2،3... ،.
- تُكتَب الحواشي بنحوٍ متسلسل على وفْقِ شروط برنامج «Microsoft Word» في آخر البحث.
- يجب ألاَّ تقلَ عدد الكلمات في البحوث المرسلة إلى المجلة عن (3000) كلمة، بما فيها المستخلصات، والجداول، والمراجع.
- ترتّب قائمة المراجع ترتيباً هجائياً بحسب اسم المؤلف في نهاية البحث.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو مايشابهها فإنه يتم أخذها بالماسح الضوئي (scanner) وإرفاقها بالملف الإلكتروني.
- تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.

المحتويات

الافتتاحية	7
مخاطر دمج الاقتصاد الافتراضي بالاقتصاد الحقيقي	9
أ.د. هيثم عبد الله سلمان – د. مريم الشرقاوي	
الشباب الجامعي بين التحصيل والتشغيل – بحث اجتماعي ميداني في مدينة بغداد	31
أ.د. نبيل نعمان إسماعيل – د. كمال محمد صديق– د. سهران حسين علي	
مركز البيعة في النظام الدستوري المغربي	99
د. محمد بودن	
دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	117
م.م. سعد عزت السعدي	
رؤية الأقليات العراقية للهوية الوطنية – دراسة اجتماعية –	141
م.م. هبة مجيد حميد سبوت	
سمات الإدارة في اليابان	159
م.م. محمد السيد بغدادي	

الافتتاحية

يحمل العدد الخامس من مجلة دراسات البيان بين طياته جملة من الأبحاث ذات الصلة بالمخاطر التي تواجه المجتمع، أو تلك التي تسعى إلى استشراف ما ستؤول إليه الظواهر الحديثة.

وفي ظل التنامي الكبير للواقع الافتراضي للاجتماع والاقتصاد والتعليم، تتزايد مخاطر اختلاط الاقتصاد الافتراضي مع الاقتصاد الحقيقي بما له من تداعيات خطيرة على صعيد الأمم، وهو ما تناولته إحدى الدراسات في هذا العدد.

ولم يتخلّص النظام التعليمي من انعدام التخطيط في جذب الطلبة، أو انعدام الكفاءة في التخصص، لذا عمد باحثون إلى دراسة ميدانية تناولوا فيها مخرجات التعليم ومدى مواءمتها مع سوق العمل.

وفي دراسة أخرى قانونية سعى الباحث إلى تأصيل لمفهوم البيعة في النظام الدستوري المغربي، إذ لا يمكن بالطبع استنساخ التجارب الغربية وتطبيقها على المجتمعات العربية والإسلامية من دون النظر إلى طبيعة الثقافة والسياق الاجتماعي الحاضن لتلك التجارب.

وفي الوقت الذي يسعى النظام السياسي العراقي إلى تشديد إجراءاته في مكافحة الفساد على وفق الآليات الرسمية القانونية، إلا أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في مكافحة الفساد ضمن الآليات الناجعة لمواجهة مجتمعية شاملة بوجه هذه الآفة، وهو موضوع دراسة أخرى في هذا العدد.

وفي الوقت الذي تحدد المكونات الكبرى مصير البلاد وهويتها، بحثت دراسة أخرى في موقف الأقليات العرقية والدينية وهو موقف مهم على صعيد بناء الهوية الوطنية العراقية، إذ إن الديمقراطية في عالم اليوم لم تعد حكماً للأكثرية فقط، وإنما ضمان لحقوق الأقليات أيضاً.

وبقيت اليابان –دولةً ومجتمعاً– فضاءً سحرياً مغرياً للباحثين من أجل اكتشاف سر النجاح المستدام في هذا البلد، إذ قامت دراسة أخرى ببحث سمات الإدارة في اليابان، ننشرها ضمن هذا العدد من مجلة دراسات البيان.

وفي الوقت الذي نتشرف بتقديم هذه الباقة المتنوعة والمهمة من الدراسات العلمية الأكاديمية، نتطلع إلى مزيد من الأبحاث ذات الصلة بالتحديات التي تواجهها مجتمعاتنا ومؤسساتنا، آملين أن يقوم الباحثون بدورهم المفترض في تحليل تلك التحديات، وتقديم النصح، والإرشاد، والخطط العملية لتجاوزها من أجل تحقيق السلام، والتنمية، والازدهار.

هيئة التحرير

مخاطر دمج الاقتصاد الافتراضي بالاقتصاد الحقيقي (العملة الافتراضية (المشفرة) في البلاد العربية أنموذجاً)

أ.د. هيثم عبد الله سلمان* – د. مريم الشرقاوي**

المقدمة:

لقد شاع مؤخراً في أروقة المنظمات الاقتصادية والخبراء والعلماء في شأن الاقتصاد والمال بعض المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية، ومن أهمها: الاقتصاد الافتراضي، والعملة الافتراضية، وقد احتدم الصراع بين مؤيدٍ للاقتصاد الافتراضي ومعارضٍ للعملة الافتراضية في الوقت نفسه، أو بالعكس، ومنهم من تطرّف بعيداً فإما قبولهما معاً، وإما رفضهما معاً، وكل من الفريقين قد أدلى بدلوه ليثبت صحة مدعاه، وعلى الرغم من كل الجهود التي حاولت أن تضع القاعدة الاقتصادية العامة لمسار هذين المصطلحين، إلا أن الإخفاق كان حاضراً دائماً عند كلا الفريقين؛ وذلك لعدم تمكنهما من إثبات ما ادعاه خصمه أو نفيه.

ومن هنا جاءت الدراسة كي تحاول أن تدعم احد الفريقين، وإثبات ما ادعاه بتوضيح مخاطر دمج الاقتصاد الافتراضي بالاقتصاد الحقيقي من طريق العملة الافتراضية؛ وذلك لأن الاقتصاد الحقيقي في البلاد العربية ناتج عن الإنتاج السلعي، ولاسيما النفط في الدول النامية النفطية، ويتجه نحو العولمة، لكن الاقتصاد الافتراضي في الدول المتقدمة والحديثة العهد بالتصنيع ناتج عن الإنتاج الخدمي، ويتجه نحو العولمة الافتراضية. وهو أمر بمقتضى القاعدة الفكرية انه لا يمكن استخدام أدوات الاقتصاد المتقدم ووسائله في الاقتصاد المتخلف أو النامي، وإن حدث فالأمر كمن يستخرج مادة اليورانيوم وهو لا يستطيع أن يستخدمه أو يستهلكه أو يبعه.

أهمية البحث :

تُعد العملة الافتراضية (المشفرة) من العملات التي راج استخدامها في بعض الدول الغربية والأوروبية، وفي بعض الدول العربية أيضاً؛ مما قد يتيح لهذه العملة الاستخدام في الاقتصاد الحقيقي، وأن تأخذ حيزاً كبيراً؛ مما سيؤثر على الاقتصاد عموماً.

*كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز – جامعة البصرة للنفط والغاز – العراق.

** المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير– جامعة ابن طفيل– المغرب.

مشكلة البحث:

تنبع المشكلة من أن دمج الاقتصاد الافتراضي غير المتناهي الكبر بالاقتصاد الحقيقي المحدود قد تنجم عنه مشكلات اقتصادية كبيرة جداً، لا يمكن أن يتحملها الاقتصاد الواقعي، وقد تتطور لتصبح أزمة اقتصادية دولية تشترك فيها معظم الدول التي تتعامل بها.

فرضية البحث:

استند البحث إلى فرضية مفادها أن تداول أو استخدام العملة الافتراضية مع الكتلة النقدية في أي اقتصاد سيخلق فجوة كبيرة بين الدخل القومي، مضافاً إليه الدخل الافتراضي، والناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى بيان المخاطر الناجمة عن استخدام العملة الافتراضية في الاقتصاد الحقيقي (العيني) ولاسيما على الاقتصادات العربية وتوضيح ذلك.

> إذا كان الاقتصاد الحقيقي يمثل القيمة الحقيقة للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده، بل لا بدّ من أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي

لقد تعددت مفاهيم الاقتصاد الحقيقي (Real Economy)، أو ما يسمى بالاقتصاد العيني، بيد أن معظم الاقتصاديين والخبراء أجمعوا على إطار مفاهيمي عام، وهو أن الاقتصاد الحقيقي (العيني) هو الاقتصاد الذي يتعامل بكل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات البشرية بأسلوب مباشر (السلع الاستهلاكية)، أو بأسلوب غير مباشر (السلع الإنتاجية)؛ أي: هو الاقتصاد الخاص بالأصول العينية (Real Assets) التي تمثل الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها[1]، وإذا كان الاقتصاد الحقيقي يمثل القيمة الحقيقة للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده، بل لا بدّ من أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية، وتيسر التعاون المشترك، وقد أخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورت حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالمصانع والشركات)،

1.أحمد شعبان محمد علي، الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، وقائع المؤتمر العلمي العاشر «الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية « للمدة من 20-19 ديسمبر 2009، (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وآخرون، 2010)، ص: 1.

والسندات (التي تمثل حق الدائنية تجاه مدين معين)، والنقود (التي تعطي حائزيها حق الحصول على أي سلعة أو خدمة من الاقتصاد)، وليست للأصول المالية قيمة في حد ذاتها، وإنما تعبر عن قيمة ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولد دخولاً بذاتها، وإنما تسهل من توليد الأصول العينية للدخول[2]، ولم تقتصر الأدوات المالية بتلك الأدوات فقط (الأسهم والسندات والنقود)، بل تعدتها إلى أداة جديدة وهي العملة الافتراضية (Virtual Currency)؛ ولذلك فقد مُنح الاقتصاد الحقيقي بُعداً آخر يتمثل بالبُعد الرقمي وأصبح اقتصاداً افتراضياً (Economy Virtual)، ويعرف على أنه: عملية تبادل العناصر والخدمات الافتراضية بالعملة الافتراضية في عالم افتراضي، هو عبارة عن منصة ثلاثية الأبعاد، تعتمد على الصورة الرمزية؛ إذ يكون استخدام المستخدمين في العالم الحقيقي.

«الصورة الرمزية» -في سياق العالم الافتراضي- وهي مخططات لتمثيل المستخدم في شكل ثلاثي الأبعاد، يمكن للمستخدم من خلاله التفاعل مع البيئة الافتراضية المحيطة، والمشاركة في الأحداث والنشاطات الافتراضية، والتواصل معهم[3]، ومن أهم خصائص الاقتصاد الافتراضي ما يأتي[4]:

1. الرقمية (Digitization): وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الأرقام، وليس على معلومات ملموسة مثل: الأوراق النقدية، ونحوها.
2. المعرفة (Knowledge): الاقتصاد الذي يعتمد في الأساس على نشر المعرفة وتطبيقها كمعيار للاقتصاد.
3. التشبيك (Networking): فالمجتمع عبارة عن شبكة، والشبكة هي الاقتصاد الذي يربط بين المؤسسات الصغرى والكبرى، بنظام تكنولوجي دقيق وواضح.
4. الافتراضية (Virtualization): هي الاقتصاد الذي نقل الأشياء المادية إلى

2.رضا فتحي علي المنسي، إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودورها في امتصاص الثاني لازمة الأول الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2009، عدد 20، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، ص: 244.

3.Mohamed Nazir, A Brief History of Virtual Economy, Journal Worlds Research, Volume (9), Number (1), April 2016, p 2.
https://journals.tdl.org/jvwr/index.php/jvwr/article/viewFile/7179/6375

4. د. أزنان حسن، د. عبد المجيد عبيد حسن، دور العالم الرقمي وأثرة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، وقائع مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي» التمويل الإسلامي والعالم الرقمي «، 19 مارس 2019، (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وآخرون، 2019)، ص: 100.

مجالات افتراضية يستخرج منها الحقائق بأرقام تعبر عن الحقيقة الواقعة كما هي.

ولا يقتصر مفهوم الاقتصاد الافتراضي على دخول العملة الافتراضية فقط إلى الاقتصاد الحقيقي فحسب؛ لأن المعلومات والمعارف من بين الثروات الاقتصادية الأساسية التي عُدت موارد جديدة قلبت بعض القوانين، والمفاهيم، وآليات التفكير الاقتصادية، أي: إن هذه الموارد لا يؤدي استهلاكها إلى فنائها، وإن التنازل عنها لا يؤدي إلى ضياعها[5]، بمعنى أن هذا الاقتصاد لا يستند بشكل واسع إلى مسلمة ندرة الثروات التي تُعد مسلمة تامة في الاقتصاد الحقيقي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن التمييز بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي بجملة يسيرة جداً وهو أن العامل في الاقتصاد الأول يبيع قوة عمله، بينما يبيع العامل في الاقتصاد الثاني قدرته التي يعتني بها باستمرار ويحسنها لكي يتعلم ويبتكر[6]، فالكفاية لا تستهلك حين استخدامها، لكن قوة العمل تستهلك؛ لأنها طاقة كامنة بالعامل، فضلاً عن عنصر الندرة التي تميز بين الاقتصاديين ولو بنحوٍ نسبي.

> لا يقتصر مفهوم الاقتصاد الافتراضي على دخول العملة الافتراضية فقط إلى الاقتصاد الحقيقي فحسب؛ لأن المعلومات والمعارف من بين الثروات الاقتصادية الأساسية التي عُدت موارد جديدة قلبت بعض القوانين، والمفاهيم، وآليات التفكير الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم العملة الافتراضية (المشفرة) واقعها وأهميتها وأهدافها

لقد تعدد مفهوم العملة الافتراضية بحسب خلفية كتابها واجتهاداتهم العلمية، إلا أننا سنقتصر في تعريف العملة الافتراضية على أهم التعريفات التي لها علاقة بمشروع الدراسة؛ فقد عرفت العملة الافتراضية بأنها: وسيط تبادل تعمل مثل العملة في بعض البيئات؛ ولكنها لا تملك صفات العملة الحقيقية كلها[7]، وعرفت بأنها: أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللا مركزي) التي يصدرها مطورون يسيطرون عليها في العادة، وتكون مقبولة وتستخدم بين أعضاء مجتمع افتراضي غير محدد[8]، فيما عرفها آخرون بأنها: عملة تعمل خارج نظام النقد الرسمي، وهي تمثيل رقمي لقيمة نقدية صادرة عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، وتستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول

5. بيير ليفي، عالمنا الافتراضي ما هو؟ وما علاقته بالواقع؟ ترجمة: رياض الكحال، (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018)، ط1، ص: 66.

6. ليفي، العالمنا، ص: 72.

7. Fin CEN Continues to Face Challenges with Money Services Businesses, Department of the Treasury, November 10, 2015, p 3.

8. Virtual Currency Schemes-a further analysis, European Central Bank, February 2015, p 4.

الطوعي لها[9]؛ وبناءً على التعريفات السابقة يمكن القول إن العملة الافتراضية هي عملة رقمية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي، منتجة من مبرمجين حاسوبيين، ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من بنك مركزي معتمد أو أي إدارة رسمية دولية، وتجرى عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى بوساطة الإنترنت، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين فيها.

وقد حققت سوق بورصات العملات الافتراضية في الواقع الاقتصادي الافتراضي معدلات نمو مرتفعة ومذهلة جداً، وقد أعلنت واحدة من البورصات وهي بورصة بينانس (Binance) التي مقرها في هونغ كونغ أنها قد استحوذت على أكثر من25.000 عميل جديد في يوم واحد، وإن بورصة كوينبايس (Coinbase) التي تتخذ من سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها أن لديها أكثر من 20 مليون حساب، وبلغ حجم الأموال الخاضعة لإدارتها 52 مليار دولار في شهر مايو 2018، وتتجه أكبر 10 بورصات للعملات الافتراضية في العالم طريقها لتحقيق أكثر من مليار دولار كرسوم على أساس سنوي على وفق تحليل بلومبرغ للسوق (Bloomberg Market)، وبنحو عام فإن حجم سوق العملات الافتراضية ككل يتزايد بنحو كبير مع علامات قوية على ارتفاع المعدلات المتوقعة للنمو. ومن الصعب التقليل من فرصة استحواذ البورصات حول العالم على حصة سوقية في سوق سريع النمو.[10] ويعتقد أن العملات الافتراضية هي أعلى مراحل نضج العولمة المالية، والعملة الإلكترونية معاً، فمن ناحية العولمة المالية، فإن أهم ما يميزها هو صعود الرأسمالية أي الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها من خلال نقل الثروة العينية من يد إلى آخر من دون عوائق سواءً داخل البلد أم خارجه[11]، ولكن بفارق أن الثروة المنقولة هي الثروة الافتراضية وليست العينية، أما من حيث العملة الإلكترونية (هي صورة إلكترونية للعملة النقدية)، فإن أهم إيجابيات التعامل بها سهولة إنجاز المعاملات والصفقات

> ”
> من الصعب التقليل من فرصة استحواذ البورصات حول العالم على حصة سوقية في سوق سريع النمو
> “

9. Annual Report 2014, Deutsche Bundesbank, Eurosystem, p 53. https://www.bundesbank.de/resource/blob/666762/97ec7094c2fba3bcaabb3afbe089da86/mL/2014-annual-report-data.pdf

10. Crypto Souk، ورقة العمل، 26 يونيو 2018، ص: 3.

https://cryptosouk.io/user/themes/custom-theme/pdf/ar/whitepaper.pdf

11. حجار عبيدة، شوقي جدي، العولمة المالية وثروة الأمم بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي، وقائع الملتقى العلمي الدولي الخامس «الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية»، للمدة من 14-13 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012)، ص: 4.

التجارية التي تكون مباشرة بين البائع مثلاً والمشتري من دون وسيط بنكي، ومن دون معاملات واعتمادات بنكية وغيرها، فهي معاملات مفتوحة المصدر، وتتيح التحكم بالأموال بأمان وعبر تقنيات التشفير العالية المستخدمة والمخزنة أينما يريد الشخص على هاتفه أو حاسوبه وغيرها، فهي توفر الوقت والجهد، ويمكن لتلك العملات أن تستخدم كأداة للاستثمار عبر بيعها وشرائها، ومن طريق إنشاء محفظة استثمارية؛ لتحقيق ذلك وغيرها من المنافع[12].

ولبيان أهم الأهداف التي دعت إلى استخدامها والترويج لها جاء تساؤل الاقتصادي فلورين جلاسر (Florian Glaser) في دراسته المعنونة «البتكوين أصل أو عملة؟ الكشف عن النيات الخفية للمستخدمين»، وتبحث دراسته عن الأهداف الرئيسة للمستخدمين من تحويلهم عملاتهم المحلية إلى العملات الافتراضية، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المستخدمين الجدد ليسوا مهتمين بآلية عمل هذه العملات، ولكنهم في المقام الأول يستخدمونها أداة استثماريةً للإفادة من التقلبات في أسعارها[13]؛ مما يدل على أن المتعاملين بهذه العملة ما هم سوى مضاربين (Speculators) بالعملة فهم مستثمرون ماليون يسعون إلى تحقيق أقصى الإرباح؛ نتيجة تقلبات أسعارها أمام العملات الورقية العالمية مثل: الدولار، واليورو، وغيرها؛ مما يبيّن أن التعامل مع العملات الافتراضية ما هو إلا تعامل لأجل الربح من خلال عد العملات الافتراضية كافة على أنها سلعه وليس لديها الوظائف المعتادة التي تعمل بها العملات النقدية التقليدية، وقد ابتعد الأمر عن ذلك وعمد بعض منهم إلى وسائل عدة لزيادة هذا الكسب، كاستخدام برامج تقنية مثل برنامج الوكيل الإلكتروني ليكون بديلاً عنه في التنقيب ومن دون توقف، أو استخدام أشخاص آخرين مقابل مبلغ معين بهدف الحصول على العملات الافتراضية بهدف البيع اللاحق لها، وقد نجم عن هذا الأسلوب الأخير ظهور ما يسمى بـ «مزارع الذهب» وهو مصطلح يطلق على من يقوم بدور المنقب من أجل جمع العملات الافتراضية، ثم يعمد إلى بيعها إلى آخرين مقابل مبلغ نقدي حقيقي[14].

» أن التعامل مع العملات الافتراضية ما هو إلا تعامل لأجل الربح من خلال عد العملات الافتراضية كافة على أنها سلعه وليس لديها الوظائف المعتادة التي تعمل بها العملات النقدية التقليدية «

12.هيئة التحرير، العملات الافتراضية مخاطرها وآلية عملها: فلسطين وموقفها من التعامل بالعملات الرقمية، بانوراما البورصة، نشرة إلكترونية متخصصة، يونيو 2018، عدد 17، فلسطين، ص: 5.

13.عبد الله سليمان عبد العزيز الباحوث، النقود الافتراضية : مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، يناير 2017، عدد 1، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، ص: 10.

14.آلاء يعقوب يوسف، الأموال الافتراضية: رؤية قانونية في مفهومها وصاحب الحق فيها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ديسمبر 3016، عدد 2، جامعة الشارقة، الشارقة، ص: 253.

ثالثاً: التمييز بين العملة الافتراضية والعملة النقدية

هناك مجموعة من الفروق التي تميّز العملة الافتراضية من العملة النقدية من حيث الصفات والاستخدام والإنتاج والتداول والتنقيب والتعدين والخلق، ويمكن إجمالها بالآتي:

1. إن العملة الافتراضية يصدرها برنامج يطلق عليه عمليات التعدين (Crypto mining) أو التنقيب (Mining)، ويكون تنصيبه في حاسوب المستخدمين، ويوفر حماية بالغة جداً بفعل التبادلات، ويكون تشغيله على خوادم خاصة، صُممت لإصدار كمية محددة بصورة سنوية، وتُخفض هذه الكمية إلى النصف كل أربع سنوات[15]، وعلى العكس من ذلك فإن العملة النقدية يصدرها البنك المركزي أو أي مؤسسة مالية دولية، وتحدد كمية الإصدار النقدي على وفق أسس ومبادئ تفرضها علاقة الكتلة النقدية بحجم الاقتصاد.

2. إن برنامج العملة الافتراضية ينقب افتراضياً وفق برمجة معينة عن العملات، ولكن جودة عملية التنقيب وقوتها هذه تكون بحسب قوة معالج جهاز الحاسوب (Processor)؛ فكلما كان معالج الجهاز أقوى كانت عملية التنقيب أفضل، ومن ثم ينتج عنها توليدٌ للعملة بشكل أكبر، أما البنك المركزي فيعمل على وفق السياسة النقدية لتحسين الاقتصاد والتقليل من التغيرات الدورية له على وفق أدواته وهي نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم.

> إن العملة النقدية يمكن تحويلها إلى عملة إلكترونية تتمتع بالصفة النقدية، وهي ليست نقداً قائماً بذاتها، بل هي صيغة غير مادية للعملة النقدية

3. إن العملة النقدية يمكن تحويلها إلى عملة إلكترونية تتمتع بالصفة النقدية، وهي ليست نقداً قائماً بذاتها، بل هي صيغة غير مادية للعملة النقدية؛ لأن إصدارها يتمثل في تحويل شكل العملة من الصيغة الورقية أو المعدنية إلى الصيغة الإلكترونية، وتُستخدم أداة للمدفوعات، وتسوية الحسابات فيما بين العملاء والمصارف من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية[16]، أما العملة الافتراضية فهي على العكس من ذلك؛ إذ يمكن تحويلها إلى عملة معدنية أو ورقية تتمتع بالصفة الافتراضية (المشفرة)؛ فهي ليست نقداً قائماً بذاتها، وإنما هي صيغة مادية للعملة الافتراضية.

15. الباحوث، النقود، ص: 23.

16. الباحوث، النقود، ص: 15.

https://www.quandl.com/data/BCHAIN/TOTBC-Total-Bitcoins.

4. يتطلب إنتاج العملة الافتراضية قدراً معيناً من العمل لإنتاج كمية معينة من النقود، ويكون تعديل هذا القدر من موقع الشبكة الرئيس، حتى لا يحدث الإفراط في إنتاجها وللمحافظة على الكتلة النقدية المعروضة المحددة سابقاً؛ إذ بلغت كمية عملة البتكوين مثلاً حوالي 16 مليون وحدة إلى 16 يناير 2017، وحددت كميتها الإجمالية 21 مليون وحدة حتى العام 2040 وبعدها ستتوقف عمليات إصدارها[17]، وبالضد من ذلك أن خلق العملة النقدية وتحديد كتلتها النقدية في الاقتصاد يعتمد على نشاط الاقتصاد ونموه، فضلاً عن أن قيمتها لا تعتمد على كمية إصدارها، وإنما تعتمد على قوة الاقتصاد ومتانته.

5. تُعدُّ العملة النقدية وحدة إبراء للقيمة، مضمونة بوساطة القانون في دول العالم كله، إلا أنه لا توجد أي قوة إبراء قانونية للعملات الافتراضية غير قبول الأطراف المتعاملة بها[18].

6. تُعدُّ العملة الافتراضية محددة الاستخدام والتداول، إذ يقتصر استخدامها وتداولها بأصحاب الخبرات والمهارات البرمجية فقط دون سواهم من الجمهور، وعلى خلاف ذلك فإن العملة النقدية استخدامها وتداولها ذات شيوع تام للجمهور، وبغض النظر عن مستوى المستخدم العلمي والتقني ومهاراته في استخدام الحاسوب والبرمجيات.

7. يؤدي فائض العملة النقدية في المجتمع إلى زيادة الادخار، ومن ثم زيادة الاستثمار في الاقتصاد، ومن ثم ستزيد الثروة الحقيقية[19]، أما في العملة الافتراضية؛ فعلى الرغم من عدم وجود فائض في العملة الافتراضية، إلا أن هناك تزايداً في الثروة غير الحقيقية أو ما يسمى الثروة الافتراضية، ولكن من دون زيادة مساوية للثروة الحقيقية في المجتمع.

8. إن الصفقات والعمليات التي تكون بين المتعاملين في العملات الافتراضية تبقى مجهولة الهوية، كما أن عدم وجود القوانين الضابطة والمنظمة لتداول تلك العملات قد يهدد الاقتصاد والأمن القومي، وقد يفتح المجال لتهريب وغسيل الأموال والتحكم بحجم السيولة في السوق، فضلاً عن عدم وجود

”
إن الصفقات والعمليات التي تكون بين المتعاملين في العملات الافتراضية تبقى مجهولة الهوية، كما أن عدم وجود القوانين الضابطة والمنظمة لتداول تلك العملات قد يهدد الاقتصاد والأمن القومي
“

17. https://www.quandl.com/data/BCHAIN/TOTBC-Total-Bitcoins.

18. الباحوث، النقود، ص: 54.

19. عبيدة، جدي، العولمة، ص: 7.

قوانين وضوابط للحماية والأمان في حالة سرقة تلك العملات أو فقدانها؛ إذ بمجرد أن يتوقف الحاسوب ستفقد الأموال الرقمية جميعها، وكذلك تؤدي إلى تحييد بعض الوظائف الحكومية ومن بينها وظائف السياستين المالية والنقدية[20]، ولكن في العملات النقدية فإن وجود القوانين والأنظمة يقلل عمليات التهريب، وغسيل الأموال، وتحييد عمل الحكومة لوظائفها الرئيسة.

9. لا يمكن توريث العملات الافتراضية في حال موت صاحبها، وعلى العكس من ذلك فإن العملات النقدية يمكن توريثها وتوزيعها بحسب الشريعة والقانون.

10. إن أهم وظائف العملة النقدية هي أنها مقياس للقيمة ووسيلة للمبادلات، ومن هاتين الوظيفتين الأصليتين تُشتق وظيفتان أخريان: فالنقود مقياس للمدفوعات المؤجلة ومستودع للقيمة[21]، وعلى العكس من ذلك في العملات الافتراضية لا توجد مثل هذه الوظائف، وإن وجدت فإنها تكون نسبية مقارنة بالعملة النقدية.

> يكون إتلاف العملات النقدية المهترئة أو الممزقة عند دخولها البنك المركزي، ويجرى تعويض التالف منها بطبع عملة جديدة على وفق محضر إداري وقانوني وعلى وفق السياقات القانونية.

11. يكون تخفيض عدد العملات الافتراضية آلياً بغض النظر لمن يملكها، ففي عملة البتكوين –مثلاً– يجرى تخفيض سنوي لعدد عملاتها المستحدثة بمقدار النصف حتى يتوقف إصدارها بصفة نهائية عند الوصول إلى مجموع كلي يقدر بـ 21 مليون بتكوين[22]، ولكن يكون إتلاف العملات النقدية المهترئة أو الممزقة عند دخولها البنك المركزي، ويجرى تعويض التالف منها بطبع عملة جديدة على وفق محضر إداري وقانوني وعلى وفق السياقات القانونية.

12. تتعرض العملات الافتراضية تتعرض لنوعين من الهجمات، النوع الأول: يتمثل في قيام مستخدم ما باستعمال البتكوين أو استهلاكه نفسه مرتين للعنوان نفسه (Double Spending)، والنوع الثاني: يتمثل في قيام احد المستخدمين وهو ما يسمى بالمنقب غير الشريف (Malicious Miners) بإدراج صندوق سجلات (Block) وهمي داخل النظام، وعلى إثره يمكن أن يحصل على عدد من البتكوين الجديدة من دون وجه

20. هيئة التحرير، العملات، ص: 5.

21. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، كلية التجارة، (القاهرة: جامعة بنها، 2008)، ط1، ص: 36.

22. هيئة التحرير، منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، (القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2018)، ص: 8.

حق[23]؛ وذلك بهدف مالي صرف وهو زيادة مدخراته الافتراضية، ولكن يمكن أن تتعرض العملات النقدية كذلك إلى عمليتين هما: تزييف العملة –وهو صناعة عملة مشابهة للعملة الأصلية النقدية المتداولة قانوناً سواءً أكانت ورقية أم معدنية من مصدر غير شرعي–، وتزوير العملة –وهو إجراء تغيير في العملة النقدية الصحيحة وتحويلها من عملة ذات فئة قليلة إلى ذات فئة أكبر–، أو تغيير قيمة الصكوك وغيرها؛ وذلك ليس بهدف مالي صرف لزيادة الدخل النقدي للمزيف أو المزور فقط؛ ولكن قد تكون هناك أهداف سياسية من وراء ذلك الجرم.

13. إن استخدام العملات النقدية وتداولها يكون جبرياً بحكم القانون، وعلى العكس من ذلك في العملات الافتراضية فإن التعامل بها يكون اختيارياً؛ مما يدل على أن تداول العملات النقدية تكون أشمل وأعم من العملات الافتراضية، ومن ثم فإن الفائدة المتوخاه من العملات النقدية تكون أكثر بكثير من العملات الافتراضية. فالهاتف الأرضي هو أحد الأمثلة الأنموذجية على ذلك فامتلاك أول هاتف أرضي ليس مفيداً للغاية لأنه لا يوجد من تتحدث إليه، ولكن كلما زاد عدد المشتركين في شبكة الهاتف الأرضي في نهاية المطاف، يصبح الهاتف أكثر فائدة[24].

”
يمكن أن تتعرض العملات النقدية كذلك إلى عمليتين هما: تزييف العملة –وهو صناعة عملة مشابهة للعملة الأصلية النقدية المتداولة قانوناً سواءً أكانت ورقية أم معدنية من مصدر غير شرعي–، وتزوير العملة
“

14. تتسم قيمة العملات الافتراضية بتقلبات شديدة وتنطوي على مخاطر كثيرة بحيث تمثل تهديداً كبيراً للعملات النقدية (الورقية الائتمانية)[25]، وعلى العكس من ذلك في العملات النقدية التي تكون قيمتها محددة بنظامي سعر الصرف المرن أو الثابت بنحو عام.

15. تؤدي النظم النقدية المستقرة ثلاث وظائف حاسمة وهي: الحماية من مخاطر الانكماش الهيكلي، والقدرة على الاستجابة بمرونة للصدمات المؤقتة للطلب

23. الباحوث، النقود، ص: 34.

24. ستيفان إنغفيس، الاستغناء عن النقود، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 11.

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf

25. دونغ هي، السياسة النقدية في العصر الرقمي، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 14.

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf

على النقود ومن ثم تمهيد الدورة الاقتصادية، والقدرة على الإقراض كملاذ أخير[26]، وعلى خلاف ذلك فإن النظم الافتراضية لا تستطيع القيام بهذه الوظائف أبداً.

رابعاً: مخاطر العملة الافتراضية على الاقتصادات العربية

يقول هنري لابوري (Henri Laborit) الذي اشتهر بكتاباته الفلسفية أن جسامة المشكلة تكمن في التقدم الخارق والتغيير العجيب، وهي أمور ستكون ضرورية للخروج من العصر الحديدي الكوكبي، فلم تعد ثورة التقدم الخارق على فاعل أساس (الحزب أو العمال)، وفعل أساس (الاستحواذ على السلطة)، وبؤرة اجتماعية أساسية (وسائل الإنتاج)؛ فهي تتطلب تعددية في التحولات والتغيرات والثورات تكون في الوقت نفسه في العلائق في المجالات كلها بما فيها الفكر[27]، وتأتي بعد ذلك العملة الافتراضية في تجميع أواصر تلك الأمور وتجعل من العولمة التقليدية (Globalization) -التي ألغت الحدود وحررت حركة السلع والخدمات ورأس المال، فضلاً عن تغييب الهوية الوطنية حتى أصبحت القضايا المحلية هي نفسها الإقليمية وهي نفسها العالمية- عولمة افتراضية (Virtual Globalization)، ففي مناهج قياس العولمة التقليدية يجرى قياس العولمة وفق منهجين هما: منهج قياس كيرني (A.T. Kearney)، ومنهج كوف (KOF Index) وبالمقارنة بين المنهجين يتبين أن منهج كيرني اعتبر المؤشر الاقتصادي هو الأكثر أهمية وحظي بنسبة 35.29 %، أما منهج كوف فقد عد المؤشر الاجتماعي هو الأهم وحظي بنسبة 39 %[28]، وبما أن العولمة الافتراضية التي تكونت عن طريق وسيلتها الرئيسة وهي العملة الافتراضية تجعل من المؤشرين (المؤشر الاقتصادي) -بحسب منهج كيرني، و(المؤشر الاجتماعي) -بحسب مؤشر كوف- مؤشراً واحداً يمكن أن نطلق عليه المؤشر الافتراضي للعملة (Virtual Index of Currency)، وبجمع نسبة المؤشرين معاً ينتج 74.29 %، وهنا تكمن خطورة العملة الافتراضية على الاقتصاد العربي، فإذا جرى اعتماد العملة الافتراضية في البلاد العربية، فإن 74.29 % من إيراداتها المالية سوف ترتهن للتبعية الأجنبية، في ظل مؤشر الانكشاف التجاري العربي البالغ 68.5 %، وقد بلغ الانكشاف التجاري

فلم تعد ثورة التقدم الخارق على فاعل أساس (الحزب أو العمال)، وفعل أساس (الاستحواذ على السلطة)، وبؤرة اجتماعية أساسية (وسائل الإنتاج)؛ فهي تتطلب تعددية في التحولات والتغيرات والثورات تكون في الوقت نفسه في العلائق في المجالات كلها بما فيها الفكر

26. هي، السياسة، ص: 14.

27. إدغار موران، إلى أين يسير العالم؟ ترجمة: أحمد العلمي، وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ط1، ص: 63-64.

28. وليد عبد الحي، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، سلسلة أوراق الجزيرة 21، مركز الجزيرة للدراسات، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ط1، ص: 20-18.

لمجلس التعاون الخليجي حوالي 84 % عام 2017 [29]، وعند جمع المؤشرين (المؤشر الافتراضي للعملة + مؤشر الانكشاف العربي) ينتج 142.79 % من الإيرادات المالية العربية سترتهن للتبعية الخارجية؛ وهذا يعني أن 42.79 % من المدخرات العربية ستتآكل وسترتهن للعالم الخارجي، أما عند جمع المؤشرين (المؤشر الافتراضي للعملة + مؤشر الانكشاف لدول مجلس التعاون الخليجي) فينتج 158.29 % من الإيرادات المالية الخليجية سترتهن للتبعية الخارجية، وهذا يعني أن 58.29 % من المدخرات الخليجية ستتآكل وسترتهن للعالم الخارجي.

وتأسيساً لما سبق ذكره، يمكن تحليل مخاطر العملة الافتراضية على الاقتصادات العربية بمراحل عدة قبل نضج خطرها الرئيس ذلك، ويمكن إيجاز مراحل نضج مخاطرها على النحو الآتي:

1- مرحلة الاستخدام والتداول:

- طرح نوع محدد من العملات الافتراضية، ومن أهمها البتكوين (Bitcoin).
- الترويج عن النوع المحدد من العملات الافتراضية؛ لاكتساب ثقة المستهلك والمتعامل بها.
- طرح أنواع أخرى من العملات الافتراضية لغرض المنافسة، والتغطية على عيوب العملات الافتراضية الرئيسة، وقد بلغ عددها حوالي (711) عملة افتراضية ومن أهمها لايتكوين (Litecoin)، ونيمكوين (Namecoin)، وبيركوين (Peercoin)، ونوفاكوين (Novacoin)، وفيذركوين (Feathercoin)، وإي ديار كوين (Dinarcoin E-)، وزيكاش (Zcash)، وغيرها[30]، ثم ارتفعت إلى (1500) عملة حتى أبريل 2018 ومن أهمها: البتكوين (Bitcoin)، وإيذر (Ether)، وريبال (Ripple) هما الأكثر استخداماً في العالم[31].
- إبراز المميزات والصفات للعملات الافتراضية كلها.
- اختيار المستهلك أو المتعامل للعملة الافتراضية المقتنع بها بناءً على ثقته بها من دون

29. www.data.albankaldawli.org.

30.الباحوث، النقود، ص: 19-30.

31.أنطوان بوفيريه، فيكرام هاكسار، ما هي العملات المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 27.

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf

غيرها من العملات الافتراضية الأخرى.

- انتقال عملية الترويج للعملات الافتراضية من منتج العملة الافتراضية إلى المتعامل بها.
- التوسع في التعامل بالعملة الافتراضية في الدول الأوروبية والغربية ذات الاقتصادات المتطورة.
- التوسع في التعامل بالعملة الافتراضية في الدول العربية ذات الاقتصادات الغنية، فضلاً عن الاقتصادات ذات القيمة المرتفعة لعملاتها أمام العملات الرئيسة.
- انتشار التعامل بالعملة الافتراضية في أروقة المدن والمناطق والأزقة والحارات في البلاد العربية المشار إليها سابقاً حتى تبلغ غرف المنازل في الدار الواحدة.

2- مرحلة الرسملة:

وفي هذه المرحلة يجرى تحويل العملة الافتراضية إما إلى عملة ورقية وعلى شكل عملات رئيسة وإما مشاريع استثمارية حقيقية وليست افتراضية كأن تكون على شكل (شركات، وعقارات، ومصانع، وأسهم، وسندات، وغيرها).

3- مرحلة انفجار الفقاعة:

وفي هذه المرحلة هناك سيناريوهان هما: الأول: فقدان قيمة العملة الافتراضية أمام العملات، سواءً المحلية منها أم الأجنبية، فضلاً عن تهاوي أسعار الأسهم والسندات في بورصة الشركات والمصارف التي تتعامل بالعملات الافتراضية في البلاد العربية، في ظل صمت دولي للمستثمرين الكبار لأصحاب أو العملة الافتراضية مروجيها سواءً أكانوا من العرب أم الأجانب، ومن ثم زيادة قيمة العملة المحلية أمام العملة الافتراضية والعملات الرئيسة؛ نتيجة زيادة الطلب عليها، ومن ثم تجرى زيادة الاستيراد السلعي بنحو كبير بناءً على النظرية الاقتصادية وبحسب قيد مارشال-ليرنر (Marshal-Lerner) في قياس نسبة الزيادة في الاستيراد السلعي إثر ارتفاع قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسة، والعكس صحيح بالنسبة للصادرات السلعية.

الآخر: هو زيادة قيمة العملة الافتراضية أمام العملات، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأسهم والسندات في بورصة أسواق المال الافتراضية، ومن ثم انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملة الافتراضية والعملات الرئيسة؛ نتيجة انخفاض الطلب عليها، ومن ثم تجري زيادة الصادرات السلعية بشكل كبير بحسب قيد مارشال-ليرنر في قياس نسبة الزيادة

في الصادرات السلعية إثر انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسة.

وفي كلا السيناريوهين سيصاب الاقتصاد العربي بموجة من الصدمات المستوردة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أسعار صرف العملات الوطنية وبغض النظر عن طبيعة أنظمة الصرف المتعامل بها لكل دولة، وهذا سيؤثر سلباً على أهم المفاصل الحاكمة لإدارة اقتصاديات البلاد العربية إلا وهي الموازنة المالية العامة، ومن ثم ستتفاقم الاختلالات الهيكلية في القطاع المالي والإنتاجي والسلعي (التجارة الخارجية) هذا من جهة.

والأمر المهم الذي يفاقم من انفجار الفقاعة هو ليس من المعروف حتى الآن حجم الأموال التي يقترضها المستثمرون لشراء العملات الأصول الافتراضية بسبب الطبيعة المبهمة لهذه السوق التي لا تخضع للتنظيم وما تزال في مرحلة مبكرة من التطور وعدم انكشاف البنوك الكبرى لها إلا بدرجة محدودة، وبالطبع فإن هذا السوق تعتمد على الرفع المالي، فبعض عمليات تبادل العملات الافتراضية تتيح للمستثمرين اقتراض أموال تصل قيمتها إلى 100 ضعف الأرصدة النقدية المودعة في حساباتهم[32]، من جهة ثانية، فهو أمر يؤدي حتماً إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية لا انفجار الفقاعة فقط.

> لم يرجع التوسع في الإقراض فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية

4- اندلاع الأزمة المالية العالمية المستقبلية:

وفي هذه المرحلة ينتقل انفجار فقاعة العملة الافتراضية من العالم الافتراضي إلى العالم الحقيقي بالتوجه نحو توريق العملة الافتراضية؛ وهذا يعني تحويل رأس مال افتراضي إلى رأس مال حقيقي؛ وهو مشابه لما حدث في الأزمات المالية العالمية، ولاسيما في الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ لم يرجع التوسع في الإقراض فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود المعقولة للرافعة المالية لكل مؤسسة بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية (Derivatives Financial)، وهو اختراع ينتج عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية، وقد بدأت هذه الظاهرة بما يسمى «بالتوريق» (Securitization) على الأصل الواحد، والسؤال هو كيف يجرى التعامل مع هذه الإشكالية وحلحلة الأزمة في حال ذلك الأصل الواحد ليس حقيقياً لكنه افتراضي. والإشكالية الأخرى ليست في وجود الاقتصاد الافتراضي بحد ذاته، بل في انحرافه وتوسعه غير المنضبط ولاسيما في إصدار أدوات الديون بما

32.أندرياس أدريانو، نبذة تاريخية قصيرة عن فورة الأصول المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 21.

يفوق حاجة الاقتصاد الحقيقي، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض ومن ثم الاقتراض، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة معينة مما يملكه من رأس المال واحتياطي وهذا ما يعرف بالرافعة المالية[33]. والعلاج هنا لا يكون باستئصال هذا الاقتصاد الافتراضي وأدواته وإنما بإخضاعه لمزيد من الانضباط والمسؤولية[34]، وتطبق عليه الضوابط الحاكمة في الاقتصاد الحقيقي. ومن أهم الأسباب الثانوية التي تعجل في اندلا ع الأزمة هي:

1. زيادة معدل التضخم في الاقتصادات العالمية، اثر زيادة العرض الكلي للنقود بعدها وسيلة تبادل إضافية على المستوى الدولي[35]، ومن ثم ستبتلى الاقتصادات العربية بما يسمى بالتضخم المستورد.

2. إن التعامل بالعملات الافتراضية سيبطل القوانين الاقتصادية المتعلقة بالقطاع المالي ومؤشراته، ومن بينها كمية النقود المتداولة، وسرعة تداولها، وأسعار الفائدة وغيرها.

> إن السماح للناس باختيار العملة بحسب المدرسة النمساوية، سينجم عنه الخشية من تفعيل قانون كريشام (Greshams Law) الذي ينص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول

3. إن السماح للناس باختيار العملة بحسب المدرسة النمساوية[36]، سينجم عنه الخشية من تفعيل قانون كريشام (Greshams Law) الذي ينص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، لصالح العملات الافتراضية، مما قد يطرد العملات النقدية من التداول وتُعد نوعاً من أنواع الثروة المكتنزة، وترتفع أسعار فائدتها إلى مستويات تنذر بتوقف الاستثمار برمته.

4. لا سبيل للعودة للخلف الآن، فالتكنولوجيا المشفرة ستشهد مزيداً من الانتشار، ومن المرجح أن تخفق كل جهود تجاهلها أو تقييدها بالتشريعات: لأن الثورة الرقمية تتسم بطابع عالمي، وإن وتيرة التكيف وردود الفعل على مستوى السياسات ستكون –صواباً أو خطأ– محلية أو إقليمية إلى حد كبير؛ مما يرجح

33.محمد سحنون، عبد الحليم الحمزة، إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي، وقائع الملتقى العلمي الدولي الخامس « الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، للمدة 14-13 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012)، ص: 5

34.سحنون، الحمزة، الإشكاليات، ص: 8.

35.الباحوث، النقود، ص: 49.

36.إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ط1، ص: 67.

اختلاف الهياكل الاقتصادية والتفضيلات الاجتماعية، وستؤثر هذه الثورة على الاقتصادات التي تمثل مراكز مالية مثل: سنغافورة، وهونغ كونغ وغيرها على نحو مختلف عن الدول النفطية مثل: الكويت، وقطر، والسعودية، وغيرها[37]، وهذا لا يعني أبداً أن الدول النفطية تكون في مأمن من أزمة الثورة، إذ ستعاني هذه الدول من ما يسمى بالأزمة المستوردة (Imported Crisis).

5. أجمع بعض خبراء شؤون المال والاقتصاد، بأن العملات الافتراضية لا يمكن أن يطلق عليها عملات من قبيل النقود؛ لأنها لا تتحقق فيها الوظائف الثلاث الأساسية للنقود وهي: كونها وسيلة دفع، ووحدة حساب، ومخزناً للقيمة[38]، ولكن تكمن خطورة العملات الافتراضية بأن بعض الاقتصاديين ومسؤولي البنوك المركزية الكبار قد ذكروا انه من الممكن أن تصبح العملات الافتراضية يوما ما وسيلة بديلة لسداد المدفوعات، وربما وحدات للحساب، وهو ما سيخفض الطلب على العملات الورقية الائتمانية أو أموال البنوك المركزية.[39]

خامساً: الخاتمة

يطابق الاستنتاج الرئيس الذي توصل إليه البحث فرضية البحث الخاصّة بالواقع الاقتصادي الآني بحسب النظرية الاقتصادية، والواقع الاقتصادي المستقبلي بحسب ما أدرج من مخاطر على الاقتصادات العربية، وهو أن خلط العملة الافتراضية بالعملة الورقية (الكتلة النقدية) في التداول والاستخدام والاعتراف في أي اقتصاد سيخلق فجوة كبيرة بين الدخل القومي مضافاً إليه الدخل الافتراضي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فالعملات الافتراضية بواقعها الحالي فيها محاذير شرعية، ولا تتفق تماماً ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، ويمكن تلافي هذه المحاذير الشرعية بوسائل مختلفة[40]، ولا تقتصر خطورتها على مبدأ الحرمة الشرعية الصرف فقط، ولكن لآثارها الاقتصادية الكبيرة المتوقعة التي قد تحول الاقتصادات العربية من اقتصادات ذات فوائض مالية كبيرة ودائنة في الوقت

37. مارتن مولآيزين، كل ما يمكن أن يقال عن الثورة الرقمية، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 7-8.
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf

38.إنغفيس، الاستغناء، ص: 12.

39.هي، السياسة، ص: 14.

40.محمد عيادة أيوب الكبيسي، العملات المشفرة والمعماة ماهيتها وضوابط التعامل بها، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2018، (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2018)، ص: 45.

نفسه إلى اقتصادات ذات فوائض مالية منخفضة، وقد تكون في وقت لاحق دولاً ذات عجوزات مالية كبيرة أو مدينة؛ ولاسيما في الدول النفطية. ففي بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها: الإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، بلغ عدد مستخدمي العملات الافتراضية حوالي 200 ألف مستخدم، وهو ما حفز مطعم (ذي بيتزا جايز) في إمارة دبي لجعلها أحد الخيارات للدفع، إلى جانب البطاقة الائتمانية والعملة النقدية، فضلاً عن وجود جهاز صراف آلي خاص بالبتكوين في مدينة الجبيل في السعودية[41]؛ مما يجعل هذه الدول أكثر تعرضاً من غيرها للازمات التي تصاحب عملية استخدام العملات الافتراضية أو تداول، ولاسيما أنها غير مضطرة لاستخدام تلك العملات في ظل الغموض الذي يكتنفها، وفي ظل الرفاهية المادية التي تتمتع بها هذه الدول.

وفي اجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لبلدان مجموعة العشرين (G 20) المنعقد في العاصمة الأرجنتينيه بوينس آيرس في مارس 2018، إذ اتفقوا مع رأي مجلس الاستقرار المالي بأن العملات المشفرة لا تمثل تهديداً للاستقرار في الوقت الحالي، ولكنهم اتفقوا أيضا على أنها قد تشكل تهديداً في وقت ما مستقبلاً، وطالبوا مجلس الاستقرار المالي وغيره من جهات وضع المعايير، ومواصلة العمل على دراسة تلك العملات وتقديم تقارير عن التقدم المحرز بهذا الشأن[42]، مما يدل على أن المخاطر المحدقة بالاقتصاد العالمي جراء استخدام العملات الافتراضية ستتفاقم في المستقبل؛ نتيجة إنضاج الأزمة وبزوغها في الأفق في ظل ما تعانيه العملات الافتراضية من عمليات مضاربة خطيرة من دون أن يكون لها وجود حقيقي، أو اعتراف من أحد البنوك المركزية بها وتبنيها، ومن دون أن يكون لها أصل (عين ومنفعة) حتى يرجع إليها صاحبه[43].

ففي بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها: الإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، بلغ عدد مستخدمي العملات الافتراضية حوالي 200 ألف مستخدم

41.الباحوث، النقود، ص: 55-40.

42.كريستين لاغارد، التكنولوجيا المالية من منظور تنظيمي، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 10.
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf

43.. علي محي الدين القرة داغي، المصارف الالكترونية والرقمية: آثارها ومخاطرها الشرعية وغيرها، وقائع مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي» التمويل الإسلامي والعالم الرقمي «، 19 مارس 2019، (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وآخرون، 2019)، ص: 28.

قائمة المصادر

- **الكتب**

1. إدغار موران، إلى أين يسير العالم؟ ترجمة: أحمد العلمي، وزارة التعليم العالي، الملحقية الثقافية السعودية في فرنسا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ط 1.
2. إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة: محمد فتحي خضر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ط 1.
3. بيير ليفي، عالمنا الافتراضي ما هو؟ وما علاقته بالواقع؟ ترجمة: رياض الكحال، (المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار، 2018)، ط 1.
4. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، كلية التجارة، (القاهرة: جامعة بنها، 2008)، ط 1.
5. وليد عبد الحي، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، سلسلة أوراق الجزيرة 21، مركز الجزيرة للدراسات، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)، ط 1.

- **الدوريات**

1. آلاء يعقوب يوسف، الأموال الافتراضية: رؤية قانونية في مفهومها وصاحب الحق فيها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ديسمبر 3016، عدد 2، جامعة الشارقة، الشارقة.
2. أندرياس أدريانو، نبذة تاريخية قصيرة عن فورة الأصول المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
3. أنطوان بوفيريه، فيكرام هاكسار، ما هي العملات المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
4. دونغ هي، السياسة النقدية في العصر الرقمي، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
5. رضا فتحي علي المنسي، إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني ودورها في امتصاص الثاني لازمة الأول الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية، 2009، عدد 20، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد.

6. ستيفان إنغفيس، الاستغناء عن النقود، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

7. عبد الله سليمان عبد العزيز الباحوث، النقود الافتراضية : مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، يناير 2017، عدد 1، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة.

8. كريستين لاغارد، التكنولوجيا المالية من منظور تنظيمي، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

9. مارتن مولآيزين، كل ما يمكن أن يقال عن الثورة الرقمية، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2018، عدد 55، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

10. هيئة التحرير، العملات الافتراضية مخاطرها وآلية عملها: فلسطين وموقفها من التعامل بالعملات الرقمية، بانوراما البورصة، نشرة الكترونية متخصصة، يونيو 2018، عدد 17، فلسطين.

11. هيئة التحرير، منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، (القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2018).

- **المؤتمرات والمنتديات والملتقيات**

1. أحمد شعبان محمد علي، الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية، وقائع المؤتمر العلمي العاشر «الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية « للمدة 20-19 ديسمبر 2009، (بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وآخرون، 2010).

2. أزنان حسن، عبد المجيد عبيد حسن، دور العالم الرقمي وأثرة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، وقائع مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي «التمويل الإسلامي والعالم الرقمي»، 19 مارس 2019، (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وآخرون، 2019).

3. حجار عبيدة، شوقي جدي، العولمة المالية وثروة الأمم بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي، وقائع الملتقى العلمي الدولي الخامس « الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية «، للمدة 14-13 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012).

4. علي محيي الدين القرة داغي، المصارف الإلكترونية والرقمية: آثارها ومخاطرها الشرعية وغيرها، وقائع مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي «التمويل الإسلامي والعالم الرقمي»، 19 مارس 2019، (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وآخرون، 2019).

5. محمد سحنون، عبد الحليم الحمزة، إشكاليات العلاقة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي، وقائع الملتقى العلمي الدولي الخامس « الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، للمدة -13 14 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، (الجزائر:جامعة الجزائر 3، 2012).

6. محمد عيادة أيوب الكبيسي، العملات المشفرة والمعماة ماهيتها وضوابط التعامل بها، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2018، (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2018).

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/%%87.pdf

- **المواقع الإلكترونية**

ورقة العمل، 26 يونيو 2018، ص Crypto Souk.3

https://cryptosouk.io/user/themes/custom-theme/pdf/ar/

whitepaper.pdf

- **المصادر الأجنبية**

1. Annual Report 2014, Deutsche Bundesbank, Eurosystem.
2. https://www.bundesbank.de/resource/blob/666762/97ec7094c2fba3bcaabb3afbe089da86/mL/2014-annual-report-data.pdf
3. Fin CEN Continues to Face Challenges with Money Services Businesses, Department of the Treasury, November 10, 2015.
4. https://www.quandl.com/data/BCHAIN/TOTBC-Total-Bitcoins
5. Mohamed Nazir, A Brief History of Virtual Economy, Journal Worlds Research, Volume (9), Number (1), April 2016.
6. https://journals.tdl.org/jvwr/index.php/jvwr/article/viewFile/7179/6375
7. Virtual Currency Schemes-a further analysis, European Central Bank, February 2015.
8. https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf
9. www.data.albankaldawli.org.

الشباب الجامعي بين التحصيل والتشغيل
بحث اجتماعي ميداني في مدينة بغداد

أ.د. نبيل نعمان إسماعيل* – د. كمال محمد صديق ** – د. سهران حسين علي***

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث جدلية التحصيل العلمي للخريجين الجامعيين وتناقضها مع واقع سوق العمل المحلية من حيث الظروف، والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي شاركت بتغولها وتشكلها البنيوي حتى غدت من أهم المعوقات والتحديات التي أحدثت انعكاسية اجتماعية سلبية على خريجي المعاهد والجامعات بنحو خاص من حيث عدم حصولهم على فرص عمل تتوافق ومؤهلاتهم العلمية، ونتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية يلجأون للعمل بوظائف وأعمال ومهن بعيدة عن مؤهلاتهم وطموحاتهم ضمن القطاع العام والخاص إن توافرت تلك الفرص، وفي حالة عدم توافرها يلجاؤن للهجرة (الداخلية والخارجية)، أو ينخرطون ضمن مجاميع منحرفة والجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية التي تهدد أمن المجتمع والدولة؛ مما يشكل هدراً كبيراً في رأس المال الاجتماعي والموارد البشرية، وبالتالي تقويض عملية التنمية المستدامة في البلد؛ لذا يحاول البحث الوصول إلى فهم وتفسير منطقي لطبيعة تلك الجدلية وأسبابها، وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع، والبحث عن حلول ومقترحات إجرائية تخفف من حدتها، وتكون مقدمة ورؤى لوضع استراتيجيات ناجعة من قبل أصحاب القرار الحكومي.

* أ.د. نبيل نعمان إسماعيل / جامعة بغداد / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع. – **د. كمال محمد صديق / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية– ***د. سهران حسين علي / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

Abstract

This research deals with the dialectic of the academic achievement of university graduates and their contradictions with the reality of the local labor market in terms of the cultural and social conditions and factors that contributed to its transformation and structural structure، which became one of the most important obstacles and challenges that caused a negative social reflection on graduates of institutes and universities in particular in terms of lack of employment opportunities. In accordance with their scientific qualifications، and as a result of economic and social pressures، they resort to jobs، jobs and professions that are far from their qualifications and ambitions within the public and private sectors. These opportunities are available، and if they are not available، they seek migration (internal and external) And thus undermine the process of sustainable development in the country. Therefore، the research attempts to reach a logical understanding and interpretation of the nature of the dialectic، its causes and its serious repercussions on the individual and society. And the search for solutions and procedural proposals to reduce the severity and be an introduction and visions for the development of effective strategies by government decision-makers.

المقدمة:

يعدّ التعليم والاقتصاد الأساسين الصالحين لبناء المجتمعات المتقدمة فهما الممران الضروريان لارتقائهما وبغيابهما تتقلّص قدرات الشعوب وعطاءاتها بشتى المجالات المكملة لحياة المجتمعات كالثقافة، والسياسة، والعلوم والقدرات الاستراتيجية. لقد بلغ الواقع التعليمي في العراق إلى حد صعب جداً فالطلبة والأساتذة يعانون إحباطاً من السياسات المتبعة والموجهة التي كبلت التعليم والجامعات تحديداً بعشرات القيود، والأعباء، وضبابية مستقبل سياسات التشغيل، وسوق العمل المتوافق مع مخرجات التعليم، والتوظيف المركزي حسب الخطة القومية التي من المفترض رسمها لإدارة استراتيجية التعليم بنحو عام، والجامعات بنحو خاص لتحقيق أهداف، وبرامج اقتصادية معرفية بتحقيق الخطة القومية للبلد حسب الاحتياج والأهمية للتخصصات المطلوبة؛ وعليه فإن الأستاذ والطالب في ظل هكذا وضع أصبحا محاصرين نفسياً وتربوياً ومعنوياً واقتصادياً حد الاختناق، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على المهام الحقيقية للتعليم بصورة عامة واقتصاديات المعرفة والتنمية بالخصوص.

"فالملاحظ بأرض الواقع غياب الفلسفة المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي،واضطراب التنظيم، والتوزيع اللا متكافئ بين مدخلات التعليم، ومخرجاته ضمن سوق العمل"

تقوم فكرة البحث على وصف مشكلة جدلية الصراع النفسي والاجتماعي وتفسيرها وتحليلها الذي يعيشه الخريجون الشباب بين رغباتهم وميولهم وطموحاتهم من جهة، وضغوطات أسرهم في توجيههم إلى ما يرغبونه من جهة، وما يفرضه واقع سوق العمل المحلي من مهن وأعمال قد لا تنسجم مع تطلعاتهم، وتطلعات أسرهم، وما ينبغي على السياسات الاقتصادية أتباعه في تحقيق التوازن بين مدخلات التعليم ومخرجاته على الصعيدين العملي والمهني كثروة بشرية اقتصادية تنظر إلى جميع التخصصات نظرة توزيعية عادلة تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والواجبات، وتكافؤ الفرص بين جميع الخريجين حسب الخطة القومية للتعليم والتشغيل. فالملاحظ بأرض الواقع غياب الفلسفة المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي، واضطراب التنظيم، والتوزيع اللا متكافئ بين مدخلات التعليم، ومخرجاته ضمن سوق العمل، إذ تكمن مشكلة الخريجين في الخطط والبرامج والسياسات الحكومية المتبعة في ظل الاقتصاد أحادي الجانب اعتماداً على الريع النفطي وتحصيل الضرائب، والفوائد، وإعادة توزيعها بنحو غير عادل، فضلاً عن عدم استقرار الوضعين الأمني والسياسي، واستشراء الفساد الإداري والمالي، ومزاحمة العمالة الوافدة، والحراك المزيف الذي أدى إلى صعود فئات من حديثي النعمة واستحواذهم بمحسوبيتهم أمور التأثير في تعيين أقربائهم، والاتجاه إلى نظام

العوائل بالتشغيل بحيث ساعد في تعطيل الكثير من الطاقات وزيادة في معدلات البطالة باختلاف أشكالها، وأجبر العديد من الخريجين على التسرّب الدراسي، وامتهان أعمال لا تمت بصلة مع ما تعلموه وما بذلوه من جهود في سبيل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم وآمال أسرهم، فضلاً عن أن زيادة حالة القنوط والإحباط وضبابية المستقبل أثرت كثيراً على تعثر المتعلمين غير الخريجين ودافعيتهم؛ مما دفع بالكثير منهم إلى التكالب على بعض الاختصاصات ذات التعيين المركزي بغض النظر عن رغبتهم وميولهم وقدراتهم الذاتية، وكذلك دفع بالكثير منهم إلى سلوك أساليب المحسوبية والرشى في سبيل الحصول على فرصة تعليم مركزي أو وظيفة جيدة مادياً، بينما سعى آخرون إلى محاولة البحث عن حظوظهم ضمن الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية في بلدان أخرى عن طريق الهجرة الشرعية وغير الشرعية حسب وضعهم وأسرهم المادي، وسلك آخرون بسبب غياب الهدف وضغوطات الاجتماعية والاقتصادية سلوكيات منحرفة والانضمام للعصابات الإجرامية أو الإرهابية والإدمان على المخدرات والكحول والأعمال اللا أخلاقية.

> كان لزاماً علينا بحث هذا الصراع وتأثيره على تحقيق التوافق الأمثل بين التحصيل العلمي والعمل المهني اللائق ضمن سوق العمل المتاحة

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: عناصر البحث:

1- مشكلة البحث:

لا شك أن سوق العمل هي الفيصل الذي يتحقق فيها ثمار التعليم والتدريب الأكاديمي للمؤسسات التعليمية والأسر الطلبة وللطلبة أنفسهم؛ لذا فإن العقلانية النظرية والعملية تقتضي توافق المقدمات مع النتائج والوسائل مع الغايات؛ وذلك لعاملين أساسيين: الأول أن الخريج يقضي نسبة كبيرة من وقته في ميدان العمل، والثاني الدور المهم للعمل، وتأثيره على حياة الفرد ومكانته. ولأن سوء التوافق بين التحصيل وسوق العمل ينعكس أثره في عدة مجالات ذاتية وأسرية ومجتمعية نفسية واجتماعية واقتصادية؛ كون الخريج كياناً إنسانياً متفجر الطاقات وذا مطالب واحتياجات ضرورية لتأمين الحياة وتؤكيد الذات فإن اضطرب جانباً منها اضطربت له سائر جوانبها؛ لذا كان لزاماً علينا بحث هذا الصراع وتأثيره على تحقيق التوافق الأمثل بين التحصيل العلمي والعمل المهني اللائق ضمن سوق العمل المتاحة، فبحثنا يسعى إلى التعرف على جدلية الصراع بين طموحات الخريجين وتحصيلاتهم الدراسية من جهة، وبين رغبة أسرهم وواقع فرصهم في سوق العمل وانعكاساتها على الدافعية للإنجاز المهني والنمو

الاقتصادي للبلد وتوقعات الدور الاجتماعي المنشود من جهة أخرى؛ فلقد بلغ عدد العاطلين في محافظة بغداد (93468) عاطلاً من المجموع الكلي للمحافظات العراقية البالغ (478926) عاطلاً، وبلغت نسبة العاطلين من حملة شهادة دبلوم فما فوق لكلا الجنسين (68345) عاطلاً إذ بلغ عدد الذكور (43999) عاطلاً في حين شكلت نسبة الإناث (24346) عاطلاً من مجموع الكلي للعاطلين، وشكلت نسبة الشباب الأكاديميين منهم الذين تتراوح فئتهم العمرية ما بين (19-40 سنة) الذين استهدفهم البحث (13057) عاطلاً من المسجلين في بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض لعام 2016 [1]، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

لماذا يكون مستوى التوافق المهني بين التحصيل العلمي وسوق العمل المحلية مرتفعاً لبعض خريجي الجامعات العراقية ومنخفضاً لدى الآخر؟ وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

- هل التحصيل العلمي للخريج العراقي كان ضمن رغبته الذاتية؟

- ما الدافعية الاجتماعية التي ساعدت بنحو كبير في عملية اختياره للتخصص العلمي؟

- هل يتناسب العمل الحالي مع التحصيل والتخصص العلمي لدى الشباب الجامعي؟

- ما الأدوار المرتقبة من مؤسسات الدولة في تبني برامج وسياسات تشغيلية تضمن العدالة التوزيعية بين المخرجات التعليمية، وواقع سوق العمل بما يضمن الاندماج، والتوافق المهني للشباب الخريجين؟

- كيف تنعكس عملية سوء التوافق المهني على تفكير الخريج العراقي وسلوكياته ونظرته المستقبلية؟

- ما مدى تلبية واقع سوق العمل لطموحات الخريج العراقي؟ وما البدائل المتاحة؟

---

1. آخر التقارير السنوية للفترة 2015/7/1 وحتى 2016/12/31، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض، ص: 63-65.

2- أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث كونه يتناول بحواره جدلية التناقض والتضاد بين ميول الخريجين العراقيين ودافعيتهم وتقاطعهما مع رغبة الأهل ومخرجات التعليم، وتناقضها مع واقع سوق العمل المحلية لمناقشة التناقض والتضاد بالتفكير، والأقوال، والأفعال، وتحليلهما منطقيا؛ بهدف إخضاعها للتفسير والفهم والتأكيد على أن انعدام التوافق بين التحصيل العلمي، وواقع سوق العمل منشؤه ظروف ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية؛ لذا فإن السياق الاجتماعي هو المتغيّر الأساس والفارق بنشأة الدافعية لاختيار التخصص العلمي بغض النظر عن رغبة الخريج وأهله، وما تحدثه تلك الدافعية بكل تداعياتها على الخريج من ضغوط تستلزم تغيير للثقافة الاقتصادية الحكومية عبر تبني استراتيجيات الدمج والتمكين، وتوفير الأرضية المناسبة بتوظيف جميع التخصصات في تحقيق المشاركة المهنية اللائقة، والاستفادة من الطاقات والقدرات الشبابية في بناء مؤسسات المجتمع، وتغيير نظرتهم الضبابية المستقبلية.

3- أهداف البحث:

1. يحاول البحث الكشف عن جذور جدلية عدم التوافق بين التحصيل العلمي، وواقع سوق العمل.
2. يروم البحث وصف الأدوار التي تؤديها الأسرة، وواقع سوق العمل وتفسيرهما بتحديد خيارات الخريج.
3. الانعكاسية الاجتماعية التي تخلقها جدلية التناقض بين مخرجات التعليم، وواقع سوق العمل على الخريجين والمجتمع والمسارات التي تفرضها.
4. تحليل واقع سوق العمل والتحديات التي تواجه الخريجين، وإيجاد بعض الحلول والبدائل التي تقلل من سوء التوافق بين المتوقع والملاحظ.

المبحث الأول: المحور الثاني: تحديد مفاهيم البحث الرئيسة: (الشباب، التحصيل، التشغيل):

1- الشباب Youth: ينظر علم الاجتماع عادة إلى الشباب بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه، أو كصفة يحددها المجتمع، وليس مجرد الظرف البايولوجي المرتبط بصغر السن، ويستخدم المصطلح بطرائق ثلاث[2]:

– طريقة العمومية التي تغطى مجموعة من مراحل دورة الحياة، الممتدة من الطفولة المبكرة إلى أوائل البلوغ

– بديل مفضل لمصطلح المراهق؛ للدلالة على النظرية والبحوث التي تجرى على المراهقين وعلى فترة الانتقال إلى البلوغ.

– يستخدم أقل شيوعاً اليوم للدلالة على مجموعة من المشكلات العاطفية والاجتماعية التي يعتقد أنها ترتبط بعملية التنشئة في المجتمع الحضري الصناعي.

> تعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15–24 عاماً)

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة الشباب على أنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15–24 عاماً)، وتبعاً لتباين خصوصية كل بلد لمفهوم الشباب ولتوسيع نطاق القضايا الاجتماعية والثقافية والسياقية فإن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب أخذت تستخدم تعريفاً أكثر مرونة كي تجيز مواءمة البرمجة مع الحقائق الوطنية والمحلية؛ لذا اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز بالدرجة الأولى في الشباب من الجنسين ضمن الفئة العمرية (15–24 عاماً)، واقترح توسيع فئة الشباب لتشمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين (25–30 عاماً) وصولاً إلى 35 عاماً. مستنداً إلى الحقائق السياقية والتوجيهات بشأن السياسة الإقليمية والوطنية الخاصة بالشباب[3].
أما التعريف الإجرائي الذي اعتمده البحث لمفهوم الشباب فكان على النحو الآتي:

1- الشباب Youth: هو ذلك المفهوم الذي يعبر عن تلك الفئة العمرية من حياة الإنسان، التي تقع بالعادة بين نهاية فترة المراهقة وبداية مرحلة التقدم بالسن

2.د. محمد الجوهري وآخرون ،موسوعة علم الاجتماع ، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة ، ط2، 2007، ص: 719.

3.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شباب مُمكن . مستقبل مُستدام)، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساواة بين الجنسين للمدة 2014 – 2017، الولايات المتحدة الأمريكية . نيويورك، ص: 8.

والتي نحددها مابين (19–43 سنة) كفترة عمرية تشمل المرحلة الجامعية من الناحية الدراسية، وما بعدها التي يمر بها الشباب والتي تمتاز بالحيوية، والعنفوان، والطاقة المهيأة للاستثمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع.

2- التحصيل Achievement: هو مقدار ما يحصل عليه الطالب من معلومات أو معارف أو مهارات، معبراً عنها بدرجات في الاختبار المعد بنحو يمكن معه قياس المستويات المحددة، في حين يعرف التحصيل الدراسي أو الأكاديمي بأنه مجموعة المعارف والمهارات المتحصل عليها التي تطوّر عبر المواد الدراسية، أو التي عادة تدل عليها درجات الاختبار أو الدرجات التي يخصصها المعلمون أو الاثنان معاً، وكذلك هو كل ما يكتسبه الطلبة من معارف ومهارات واتجاهات وميول وقيم وأساليب تفكير وقدرات على حل المشكلات نتيجة لدراسة ما هو مقرر عليهم في الكتب المدرسية، ويعرف إجرائياً بأنه مقدار ما يكتسبه الطالب من معلومات نتيجة دراسة لموضوعات وحدة كذا بطريقة كذا أو يقاس بالاختبار الشخصي المعد من قبل الباحث[4]. عرف البحث التحصيل إجرائياً ليتناغم مع طبيعة مشكلة البحث وأهدافه على النحو الآتي:

التحصيل Achievement: (وهي مجموعة المعلومات والمعارف والأفكار النظرية العلمية والمهارات العملية الإجرائية التي يتزود بها الشباب من خريجي المعاهد، والجامعات العراقية، والتي تجاز عبر وثائق وشهادات كإجازات أكاديمية تثبت امتلاكهم لمخرجات التعليم والتخصص الكافي لتأهيلهم عملياً واستعدادهم للاندماج مع سوق العمل).

3- التشغيل Employment: وهي عملية توظيف السكان في سن العمل أعمالاً ومهناً تناسب كفاءتهم في الوظائف والمناصب المؤسسية المجتمعية؛ لذا يهتم علم الاجتماع بتوقعات العمالة والتشغيل عبر المقارنة بين النمو السكاني وحجم القوة العاملة الجديدة وبين فرص العمل المتاحة أو الممكن توافرها في أمد زمني محدد[5]. أما التشغيل والبطالة، فهما مفهومان متلازمان متقاطعان، لهما مضامين اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة متناقضة، إذ إن التشغيل هو إقرار بحق الإنسان بالعمل بوصفه مصدراً للعيش

"أما التشغيل والبطالة، فهما مفهومان متلازمان متقاطعان، لهما مضامين اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة متناقضة"

4.د.حسن شحاتة وآخرون، معجم المصطلحات التربوية والنفسية ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص: 89.

5.د. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995، ص: 308.

الكريم والحياة اللائقة بينهما، في حين أن البطالة هي سلب لهذا الحق، وإضرار بكرامة الإنسان ووجوده، وإن التشغيل هو عملية خلق فرص توظيف للقادرين عليه، والراغبين فيه؛ بهدف رفع مستوى المعيشة، وتأكيد العمل بعده الأداة الإنسانية والحضارية القيمة للقضاء على العوز المادي والحرمان من الفقر الناجم عن انعدام الدخل، ويقابله انحسار أو تراجع فرص العمل بسبب اختلال العلاقة بين المعروض من قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، وتلك الحالة تعبر عن مفهوم البطالة كونها مشكلة اقتصادية اجتماعية يتعرض فيها الجهد البشري إلى الجمود والضياع؛ لعدم توفير إمكانية استثماره لتقديم خدمات ومنافع يتطلبها المجتمع[6]. أما التعريف الإجرائي الذي صاغه فريق العمل بما يتناسب وطبيعة البحث ومساراته فكان كالآتي:

التشغيل Employment: (هي عملية إيجاد الوظائف والأعمال والتوجيه المهني من قبل مكاتب التوظيف والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لخريجي المعاهد والجامعات كقوى عاملة مؤهلة لتسنم المهن، والوظائف، والمناصب التي تتناسب، وتتوافق مع تحصيلهم، وميولهم، وقدراتهم، وإمكانياتهم التحصيلية ضمن الخطط والسياسات التشغيلية بتوفير الفرص والعمل اللائق).

المحور الثالث: توليفة نظرية (المعيارية والانعكاسية الاجتماعية):

يهتم ميرتون بصفة أساسية بدراسة الاستجابة المنحرفة عبر العلاقة بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية بعدهما جزأين منفصلين؛ فكلما تزايدت الهوة اتساعا بين الأهداف والوسائل أدى ذلك إلى ظهور الاستجابات المنحرفة عن المعيارية المجتمعية؛ وبذلك يحدد ميرتون بناءين متميزين هما:

1. لبناء الثقافي: يضم مجموعة الأهداف التي يضعها المجتمع ويحث أفراده على تحقيقها.
2. البناء الاجتماعي: يتضمن مجموعة المعايير والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف[7].

6. كاظم شمخي عامر، واقع التشغيل في العراق وسبل تطويره ، دورية العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للبحوث والدراسات، العددان السابع والثامن، 2009، ص: 8.

7. د. عدلي السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2009، ص: 179.

استخدم ميرتون إشارة (+) موجبة للإشارة إلى التوافق العقلاني العملي بين الأهداف على مستوى (الفرد، والجماعة، والمجتمع)، والوسائل والآليات التي تحققها، واستخدم الإشارة (–) ليشير إلى التناقض وعدم التوافق بين الأهداف والوسائل، وتوصل إلى خمس صيغ من التكيّف أو أنماط من الانحراف عن المعيارية المجتمعية وحسب المبين في الآتي[8]:

الأنومي X المتغير المستقل المتغير المعتمد		الانحراف Y
الأهداف الثقافية	الوسائل المأسسة	صيغ التكيف
+	+	التوافق
+	–	التجديد
–	+	الطقوسية
–	–	الانسحابية
+ –	+ –	التمرد (الثورية)

وحسب الانعكاسية الاجتماعية لأنتوني غدنز فإن البنية الاجتماعية (الأهداف الثقافية للمجتمع)، والفعل أي (الوسائل والآليات لبلوغ الهدف) ليسا ثنائية منفصلة عن بعضهما، بل هما مزدوجان فالأنساق وسيلة يعاد بواسطتها إنتاج الممارسات، والبناء، ليس خارجاً عن الفاعل فهو موجود في كل من بقايا الذاكرة والممارسات الاجتماعية أو البنية الاجتماعية غالباً ما تعيق الفرد، والجماعة، والمجتمع عن تحقيق الأهداف أو الاستمتاع بما حقق من أهداف، ومن بين المؤشرات المهمة التي يوردها غدنز أن العولمة تطلق عقال الولاءات الأولية وتعزز الهويات الفرعية وتخلق مناطق ثقافية واقتصادية (الاتحاد الأوروبي مثلاً) جديدة؛ فالعولمة تحول اللامركزية، وهي تتسم بتوزيع غير عادل للقوة والثروة بعالم تمليه إرادة جماعية مدفوعة بمتغيرات مختلفة تؤدي لمزيد من الفوضى واللا معيارية[9].

من بين المؤشرات المهمة التي يوردها غدنز أن العولمة تطلق عقال الولاءات الأولية وتعزز الهويات الفرعية وتخلق مناطق ثقافية واقتصادية (الاتحاد الأوروبي مثلاً) جديدة

8. رث والاس وألسون وولف ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان ـ الأردن، 2012، ص: 110-111.

9.د. كريم محمد حمزة، نظريات علم الاجتماع (مقدمات تعريفية) دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2015، ص: 321-324.

وحينما نقدم على تطبيق نظريتي اللا معيارية الميرتونية، والانعكاسية الغدنزية على توجهات بحثنا ننظمها تدرجياً بدءاً بالقضايا الأكثر عمومية نزولاً للأكثر خصوصية، مع الإشارة إلى أن النظرية ليست مجرد مفاهيم بل هي قضايا مؤلفة من مفاهيم بمعنى (القضية لمفردة تعبير عن دافع اجتماعي معين وتضم مفهوما أو أكثر)؛ لذا تم صياغة قضايا ومفاهيم بحثنا بالنحو الآتي:

1. تختلف أنماط التكيف بين مخرجات التحصيل الدراسي ومدخلات التشغيل المهني بين الشباب الجامعي العراقي حسب نمط التوافق والبدائل الوظيفية المتاحة بين الأهداف التشغيلية، والمهنية، والوسائل التحصيلية الأكاديمية.

2. كلما زاد مستوى التوافق بين مخرجات التحصيل ومدخلات التشغيل زادت مستويات التكيّف، والاندماج والرضا الوظيفي، والدافعية نحو الإنجاز المهني.

3. عندما لا تتوافق مخرجات التحصيل ومدخلات التشغيل لدى الشباب الجامعي العراقي تنعكس تلك الخيارات (التحصيلية) على محاولة البحث عن البدائل الوظيفية ضمن القطاع العام أو الخاص أو الهجرة الداخلية أو الخارجية.

4. إن سوء التوافق بين مخرجات التحصيل ومدخلات التشغيل وصعوبة التكيف مع البدائل الوظيفية تقود بالأغلب إلى استجابة طقوسية تظهر حالة عدم الرضا الوظيفي والتقليل بمستوى الدافعية نحو الإنجاز المهني.

5. إن عدم توفر فرص العمل اللائق (ضمن القطاع العام أو الخاص أو الهجرة) نتيجة سوء التوافق بين التحصيل والتشغيل قد ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي للبلد من جهة، وعلى خلق شخصيات انسحابية وانحرافية تهدد أمن المجتمع.

6. إن استدامة سوء التوافق بين مخرجات التحصيل ومدخلات التشغيل يعمل على خلق حالة استياء وتذمر ونمو مشاعر الانتقام والثائر من النظام الاجتماعي ومحاولة استبداله أو تغييره.

7. إن الأمر الذي يستدعي رسم سياسة اجتماعية عقلانية تنعكس إيجاباً على نوعية التخطيط الاستراتيجي للقطاع التشغيلي وإجراءات تنظيمية المجتمعية وتهيئة للبيئة القانونية لتشكيل بنائي يدفع باتجاه الالتزام والحيادية والعدالة التوزيعية تأخذ بالحسبان خصوصية المجتمع من ناحية والفرص المتوافرة والتحديات المعوقة للتنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الظروف المجتمعية المؤثرة على مخرجات التحصيل وعوائق التشغيل

تمهيد:

تعدُّ التجارب الرائدة في مجال تطبيقات العمل اللائق إبّان العقود الماضية محط اهتمام كونها تكشف عن الإجراءات العملية الأساسية للعمل بوصفه صانعاً للحياة ومصدراً لتقدم البشرية، وصفة مميزة للوجود الإنساني واداة فعالة لصيرورته التأريخية، وحينما يتغوّل الوعي الإنساني داخل أغوار العمل فإنه يستهدف خلق تأريخ عصري يحيا فيه الإنسان بأمن وسلام وكرامة بعيداً عن مقت الاستغلال، والتمييز، والقهر.

فالعمل اللائق يسعى إلى خلق بيئة انسانية في محيط اقتصاديّ واجتماعيّ وقانونيّ وسياسيّ، وجعل عوامل الصراع والأزمات والتفاوت أداة لتقوية تقاليد العمل، واحترام شروطه، ومتطلبات ديمومته، وبعبارة أدق: يعدّ العمل اللائق وسيلة للتغلب على تحديات الحضارة المادية، ويؤسس لقاعدة جديدة من العلاقات، والمفاهيم، والسلوكيات للانطلاق إلى مجتمع الحرية، والكرامة، والمساواة، والتقدم، ونجد الحاجة تتزايد يوماً بعد آخر إلى تطبيقات العمل اللائق للحد من الفقر، وتقليل معدلات البطالة، وتوسيع شبكات الحماية والأمان الاجتماعي، وتأمين الحريات، وتطوير آليات الحوار الاجتماعي في جو تسوده مبادئ حقوق الإنسان التي ترتفع من خلالها القيمة الإنسانية للفرد، وتنقله إلى مستويات أفضل[10].

> ”حينما يتغوّل الوعي الإنساني داخل أغوار العمل فإنه يستهدف خلق تأريخ عصري يحيا فيه الإنسان بأمن وسلام وكرامة بعيداً عن مقت الاستغلال، والتمييز، والقهر.“

ومن خلال مفردات هذا المبحث ستتطرق الدراسة إلى الوقوف على الظروف المجتمعية المؤثرة في فرص العمل اللائق المرتبطة بمخرجات التحصيل العلمي للشباب العراقي، ويمكن بيانها بالآتي:

1. المحور الأول: الظروف الأمنية والسياسية المؤثرة على سوق العمل:

إذ حاولنا البحث في التحديات التي تشكل عائقاً أمام تحسّن الوضع الاقتصادي في العراق، وتحقيق برامج التنمية البشرية المستدامة فيه التي تلبي الحاجات الأساسية لتحقيق الرفاه لأفراد المجتمع عبر توفير فرص العمل الحقيقية، واستيعاب الكفاءات

10. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / قسم العلاقات العربية والدولية، تطبيقات العمل اللائق ... فكرة ومؤشرات، دراسة منشورة في مجلة العمل والمجتمع، العدد 1، 2007، ص: 63-85.

والخبرات الفنية والإدارية في سوق العمل (القطاع العام والخاص) من الشباب والخريجين، نجد أن استمرار الاختلالات على المستوى الأمني والسياسي تؤثر في القدرات الاقتصادية للبلد مع ما رافق ذلك من تدهور للبنية التحتية لأغلب المشاريع الصناعية والتجارية فيه، فنجد تأثيرات عدم الاستقرار السياسي قد انعكست سلباً على النمو الاقتصادي وسوق العمل، وهذ الأخير تأثر كثيراً بالوضعين السياسي والأمني؛ بسبب تدني حجم الاستثمارات وانخفاض عوائد النفط وزيادة الإنفاق العسكري نتيجة للإرهاب، فضلاً عن تهميش دور القطاع الخاص وقلة الدعم، والانعكاسات الأمنية الخطيرة التي وضعت قيوداً على تدفق الاستثمارات الأجنبية وعزوف أغلب المستثمرين المحليين عن التواجد في مناطق التهديدات والتوترات؛ الأمر الذي أدّى إلى تراجع دور العراق في تحقيق متطلبات الأمن والتنمية على حد سواء[11].

شكل هذا الوضع معاناة حقيقية للعراق طيلة سنوات أدت إلى تدهور الأحوال المعيشية فيه؛ ونتج عن ذلك خسائر مادية وبشرية كبيرة، إذ أودت كل تلك العوامل مجتمعة إلى حدوث حراك اجتماعي داخلي وخارجي تمثل في موجات الهجرة والنزوح للكثير من العقول والمهنين العاملين في شتى المجالات، ومما فاقم من حجم المعاناة استقبال العراق لأعداد كبيرة جداً من النازحين من سوريا بعد عام 2011، وظهور ما يعرف بـ(الربيع العربي) الذي هيَّأ مناخاً دولياً لاستقبال المهاجرين، وفتح الأبواب لهم في سابقة لم تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؛ مما دفع الكثير من الشباب العراقي من خريجي الجامعات وأصحاب المؤهلات العلمية للهجرة بحثاً عن الأمان المفقود ورغبة بفرص عمل لائقة ومجدية. بعدما فاقمت ظروف الأزمات من المشكلات والتحديات داخل الوطن، التي أدت بالتالي إلى إهدار الثروات، وتخلّف عجلة التنمية، وتفاقم مشكلاتها كارتفاع معدلات البطالة، واتساع مساحة الفقر وتراجع الاستثمارات، واعتماد الدولة على الريع النفطي لتمويل الأنشطة المختلفة.

إن تبني الدولة سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق فضلاً عما ذكر من تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية قد ألقى بعدة فئات اجتماعية إلى هوة الفقر؛ مما حدا بالكثير من الشباب إلى مراجعة خياراتهم العلمية، وربطها بسوق العمل المتاحة بعد أن شكلت

11. عباس علي محمد، الأمن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 2007-1970)، ط1، مطبعة الساقي، بغداد، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات 59، 2013، ص: 244-247.

اقتصاديات السوق تحديات حقيقية للأمن الإنساني بنحو عام في العراق[12].

2. المحور الثاني: الظروف الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل:

اتسم الوضع المعيشي في العراق بالتدهور الملحوظ وانتشار ظاهرة الفقر في مظاهرها المختلفة والبطالة على الرغم من التحسن النسبي في مستويات الدخل الذي تحقق بعد عام 2003، إذ ما يزال الوضع ضاغطاً على شرائح واسعة جداً من أبناء المجتمع ولاسيما فئة الشباب؛ مما يجعل من تلبية الحاجات الأساسية أولوية ضاغطة على برامج التنمية المتوسطة والبعيدة المدى، وقد فاقمت ظروف الأزمات التي مرّ بها البلد للعقود الثلاثة الأخيرة من المشكلات والتحديات؛ مما أدى إلى إهدار الثروات، وتبديد الموارد، وتخلف الاقتصاد، وتفاقم مشكلاته.

إن انخفاض فرص العمل في العراق نتيجة لتزايد النمو السكاني، وعدم تنوع الأنشطة الاقتصادية؛ بسبب ضعف مشاركة القطاع الخاص في استيعاب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة، وتركز فرص العمل على القطاع الحكومي الذي يعاني من الترهل في مواقع كثيرة، زاد من معدلات البطالة ولاسيما بين الشباب لتبلغ عام 2014 نسبة (10.6 %)؛ لانخفاض أسعار النفط وتوقف العديد من المشاريع الخاصة والعامة، وظهور (داعش)؛ مما أدى إلى خروج (800) ألف فرد من فئة العاملين إلى فئة العاطلين وغير النشطين اقتصادياً؛ الأمر الذي انعكس بطبيعة الحال على مستوى الفقر في العراق لتبلغ نسبته (22.5 %) عام 2014، بتراجع مقداره (7.5) نقطة لمستوى الفقر في العراق؛ نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والمالي (الريعي–أحادي الجانب) تأثر في ضوئها (3) ملايين مواطن ليهبط مستواهم الاقتصادي إلى ما دون خط الفقر الوطني البالغ (105.5) ألف/دينار/فرد/شهر، وكان نصيب سكان الريف من نسبة الفقر (30.7 %) في مقابل (13.5 %) لسكان الحضر لعام 2012، وازدادت نسبة الفقر في المناطق التي وقعت تحت احتلال داعش إلى أكثر من (41 %)، وارتفعت بموجبها فجوة الفقر، وتوسّعت بنحو كبير لتبلغ (14.2 %) بعد أن كان متوقعاً أن تتقلص إلى (5.3 %). وقد تأثرت مختلف الشرائح والفئات السكانية بالأزمات بنحوٍ واضح ومباشر الأمر الذي يعكس سوء الحالة الاقتصادية، وارتفاع نسبة التفاوت في توزيع الدخول من (27 %) سنة 2012 إلى (36 %) لسنة 2014 تحت تأثير الأزمتين

> ”
> اتسم الوضع المعيشي في العراق بالتدهور الملحوظ وانتشار ظاهرة الفقر في مظاهرها المختلفة والبطالة على الرغم من التحسن النسبي في مستويات الدخل الذي تحقق بعد عام 2003
> “

12. د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سيسيولوجي)، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، 2009، ص: 91-95.

الاقتصادية والسياسية اللتين تعصفان بالمنطقة ككل، والعراق على وجه التحديد، بينما شكلت نسبة السكان غير الآمنين غذائياً (5.7 %) عام 2011.

يتضح من خلال التقارير الوطنية أن هنالك فوارق في معدلات البطالة ومستوى التشغيل للسكان في المحافظات مع ارتفاع نسب الفقر في الريف إذ على الرغم من أن (70 %) من السكان هم من الحضر فإن نصف عدد الفقراء يتركزون بالريف الذي يعد بيئة مولدة للفقر بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن اتساع الفوارق بالمحافظات تبعاً للنوع الاجتماعي، فترتفع معدلات البطالة للإناث أكثر من الذكور، إذ تنخفض نسبة مشاركتهن بالقوى العاملة إلى (13.3 %) في عام 2011، قياساً بارتفاع نسبة عمالة الأطفال في المحافظات الجنوبية مثل: (البصرة، وميسان) المرتبطة باتساع الفقر والظروف الاقتصادية السيئة*.

إن تبني سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق وانخفاض الاستثمارات وتدهور الوضع الأمني مع ارتفاع معدلات البطالة –كما موضّح– قد ألقى بعدة فئات اجتماعية إلى هوة الفقر، وتدهور الوضع الاجتماعي للطبقة الوسطى بنحو واضح، وهي الطبقة النشطة ثقافياً واجتماعياً، وإن ضغوط السوق، وعدم وجود شبكات الأمان الاجتماعي الفاعلة، وارتفاع مستويات التضخم قد تركت كلها آثاراً بنيوية على المجتمع تدهور بموجبها الكثير من القيم والمعايير التي تمثل حالة من الاستقرار المجتمعي، والتي ظل الإنسان يتفاخر ويعتز بها[13].

إن تبني سياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق وانخفاض الاستثمارات وتدهور الوضع الأمني مع ارتفاع معدلات البطالة –كما موضّح– قد ألقى بعدة فئات اجتماعية إلى هوة الفقر، وتدهور الوضع الاجتماعي للطبقة الوسطى

3. الظروف الثقافية والاجتماعية المؤثرة على سوق العمل:

تعدّ مخرجات التعليم الجامعي من الركائز المهمة في الهيكل العام لأي مجتمع، كونها تشكل أداة مهمة من أدوات التنمية المستدامة، ونظراً لتلك الأهمية نجد أن أغلب المجتمعات قد أولت الاهتمام بتطوير قطاع التعليم الجامعي، وتبني سياسة تعليمية

13. د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سيسيولوجي، مصدر سابق، ص: 95.

(*) للمزيد حول الموضوع بالإمكان الرجوع إلى التقارير:
- تكييف الأهداف الإنمائية للألفية 2013، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
- على طريق الأهداف الالفية 2013، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
- الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة 2014 ونظرة لما بعد عام 2015، أصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
- مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

واضحة المعالم، والسعي إلى تشكيل رؤية تنموية عبر التعليم توازن بين الاحتياجات الفعلية للمجتمع، ومتطلبات سوق العمل بعد أن برزت للوجود مشكلات خاصة بعدم توافر الوظائف في سوق العمل للخريجين الجامعيين لوجود شروط معينة لسوق العمل لا تتوافر لدى جميع الخريجين الجامعيين؛ الأمر الذي ولّد إشكالية تتمثل في أهمية إعادة النظر في تخطيط التعليم الجامعي، وتعديل مساره بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل من جهة، ورغبة وإمكانية الطالب للدخول إلى الاختصاصات الجامعية التي يريدها، التي تمده بالمهارات والكفاءة المطلوبة التي يحتاجها سوق العمل، والذي اتسم بالعالمية تحت مظلة العولمة وتداعياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من جهة أخرى.

وبهذه المعاني والأبعاد الاجتماعية يتطلب أن توائم مخرجات التعليم مع المتطلبات المتغيرة لعصر العولمة، سواء تلك التي تخص سرعة تدفق السلع والخدمات أو تلك التي تتعلق بانتقال العمالة ورأس المال، وحتى الأفكار وأنماط السلوك والقيم الاجتماعية[14].

> بغض النظر عن الكيفية التي يتم التعاطي بها مع معطيات العولمة والمواقف المتباينة منها فإنها وبلا شك قد أحدثت تأثيراً عميقاً وسريعاً في المجتمعات كافة

وبغض النظر عن الكيفية التي يتم التعاطي بها مع معطيات العولمة والمواقف المتباينة منها فإنها وبلا شك قد أحدثت تأثيراً عميقاً وسريعاً في المجتمعات كافة، وتركت انطباعات مختلفة وولدت تأثيرات متعددة الجوانب منها ما هو سلبي ينطوي على التهديدات والتحديات ومنها ما هو إيجابي ينطوي على الفرص ممكنة الاستغلال، التي انعكست بطبيعة الحال مع كيفية تعاطي الخريجين وتفاعلهم معها وفهمهم لمتطلبات المرحلة الراهنة.

لقد ضاعفت حرية انتقال العاملين ورؤوس الأموال من حالة ليست بالجديدة في العراق تتمثل بالعمالة الوافدة من الدول الأجنبية (فترة منتصف السبعينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي)، إلا أن ما يميزها عن السابق طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي ألقت بظلالها على سوق العمل والطلب في الوقت الحالي؛ مما أضاف نسبة جديدة إلى نسبة البطالة الموجودة داخل البلد أصلاً [(**)]، إذ ستحل العمالة الوافدة محل العمالة المحلية، وتزيد من معدلات الفقر مع تغير تطلعات الشباب نحو متطلبات الحياة بإيقاعها المتسارع واختلافها، التي لا تنسجم وطبيعة العمل وأجوره.

14.د. لاهاي عبد الحسين الدعمي، مقدمة في علم الاجتماع، ط1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان، ص: 383.

(**) ارتفاع معدلات الفقر إلى 30 % والبطالة ما بين 20 إلى 25 % (تقديرات تخمينية)، للمزيد يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لصحيفة المدى الإلكترونية، العدد 3822، في 2017/1/10 : www.almadapaper.net/ar/news تأريخ النشر 2017/8/29.

وخلاصة القول إن ما يمر به العراق من ظروف استثنائية على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي الاجتماعي قد عمق من آلام الشباب في البحث عن فرص عمل تتلاءم وتحصيلاتهم الدراسية وتطلعاتهم المستقبلية المبنية على قناعات راسخة بأهمية العمل مما ولد حالة ثقافية جديدة يمكن أن نطلق عليها اصطلاحاً (ثقافة التعامل مع الواقع) التي غيّرت من نظرة المجتمع نحو الأعمال التي يزاولها خريجو الكليات والمعاهد، التي كانت في السابق غير مقبولة نسبياً وتشكل نوعاً من الوصم الاجتماعي للعاملين فيها، وأصبح بإمكان الخريجين العمل في مهن ووظائف بعيدة عن تحصيلاتهم العلمية وأحيانا خارج نطاق رغباتهم ورغبات ذويهم.

لقد شجّع الحراك الاجتماعي المزيف على الهجرة الداخلية من المحافظات التي تعاني من الفقر والبطالة وسوء الخدمات؛ نتيجة لسوء الإدارة والفساد المالي اللذين قوّضا عجلة التنمية وعطّلا مشاريع الشباب في تلك المحافظات وتوجههم نحو العاصمة ومراكز المدن الحيوية للبحث عن فرص عمل قد تكون في بعض الأحيان أقرب إلى الأعمال الهامشية ذات المردود المادي الضعيف التي لا تلبي الطموحات ولا تحقق الهدف، فضلاً عن موجات النزوح والهجرة القسرية بعد سيطرة داعش على عدة مناطق من العراق في بداية حزيران من العام 2014، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تفاقم الفقر والبطالة في العاصمة، وازدحام المدن والضغط على الخدمات ببناها التحتية المتهالكة، وأصبحت الحياة بالنسبة للعديد من الشباب الخريجين شبه مستحيلة مع إفرازات المرحلة الصعبة التي يمر بها المجتمع، وانعدام فرص التصحيح، وتعديل المسار، وغياب الجهد الحكومي اللازم لمعالجة تلك المشكلات؛ مما أدى إلى لجوء الشباب نحو الهجرة الخارجية، وركوب قوارب الموت برحلة نحو عالم مجهول.

المبحث الثالث: انعكاسية خيارات التحصيل على فرص التشغيل والدافعية المهنية وخيارات الانحراف أو الهجرة.

تمهيد:

يعرف غدنز البنية الاجتماعية بكونها بناء الخصائص التي تجعل من الممكن للممارسات الاجتماعية المتشابهة بنحو واضح أن توجد امتدادات متنوعة زمكانية تضفي عليها شكلاً نظامياً. وتتألف البنية من القواعد المتضمنة بشكل يعاد تخطيطه وكتابته بإعادة أنتاج الأنساق الاجتماعية تتمفصل في التفاعل الاجتماعي وتخبر الناس كيف يصنعون الحياة الاجتماعية ويصنعون المصادر التي يستحضرونها لتحقيق غاياتهم؛ فالبشر يخلقون المجتمع كما أن المجتمع يخلقهم[15]. وفي هذا المبحث سنتناول الانعكاسية الاجتماعية التي تنتجها خيارات التحصيل والتخصص العلمي وتأثيرها على إمكانية حصول الخريجين الشباب على فرصهم التشغيلية ضمن سوق العمل المحلية أو تجبرهم سوء توافقها على خيارات الهجرة الداخلية أو الخارجية بحثاً عن المواءمة والدافعية بالفرص البديلة، حيث قسم المبحث إلى ثلاثة محاور كما يأتي:

المحور الأول: الانعكاسية الاجتماعية لخيارات التحصيل على سياسات التشغيل والنمو الاقتصادي.

المحور الثاني: الانعكاسية الاجتماعية لخيارات التحصيل على الدافعية نحو الإنجاز المهني.

المحور الثالث: الانعكاسية الاجتماعية على الدافعية نحو الانحرافات السلوكية أو الهجرة.

المحور الأول: الانعكاسية الاجتماعية لخيارات التحصيل على سياسات التشغيل والنمو الاقتصادي:

تعد مشكلة البطالة بالدول النامية من المعضلات الحرجة؛ كون معدلات نسب البطالة فيها أكثر ارتفاعاً من الدول المتقدمة والصناعية؛ فالبطالة بالدول النامية تعدّ انعكاساً لمشكلة أكبر هي مشكلة التخلّف في حين أن البطالة في حالة البلدان الصناعية تعبر عن تناقضات التقدم الرأسمالي، فضلاً عن أن البلاد تضع نظماً للحماية

15.د. كريم محمد حمزة، نظريات علم الاجتماع (مقدمات تعريفية)، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، لبنان-بيروت، ط1، 2015، ص: 319-318.

الاجتماعية للعاطلين، مثل: إعانات التشغيل ومشاريعه التي توفر حدوداً دنيا إنسانية لمعيشة العاطلين، أما في حالة الدول النامية فالجهود مشروطة وغير مستقرة ومستدامة؛ وبالتالي، ومن هنا تكون معنى البطالة الجوع والحرمان والمعاناة والتسول[16].

لقد واجهت مشاريع التنمية وسياسات التشغيل العراقي عوائق ذاتية وموضوعية، وأصابها إخفاق ذريع دون اهتمام بالاستجابة لخصائص الواقع المعاش وضرورة المواءمة بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وانتهى الأمر بتلك التجارب للتراجع من حلمها الاشتراكي قبل سقوط النظام في نيسان 2003 إلى المنطق الاعتباطي غير الواضح بتبني فلسفة لبناء مؤسسات الدولة على أساس أحد الخيارات المتأرجحة بين الفيدرالية من جهة واللا مركزية الإدارية وتقليص دور الدولة الاجتماعي من جهة أخرى حسب التناقضات بتاؤيل الدستور العراقي، إذ يجمع المختصون بأن التنمية العراقية تمرّ بالوقت الحاضر بمرحلة أزمة تتجلى أهم تمظهراتها بتباطؤ نسبة النمو الاقتصادي، وتفاقم سوء التوزيع بالثروات والدخول، واستفحال صور البطالة، والإخفاق بإشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان. ويعاني العراق بالدرجة الأساس من بطالة هيكلية ومقنعة ناتجة من اعتماد البلد بنحو كبير على الموارد النفطية وصعوبة الأمر تكمن في أن هذين النوعين من البطالة يحتاجان إلى تغييرات كبيرة وجذرية في الاقتصاد لمعالجته؛ الأمر الذي يستوجب رسم سياسات اجتماعية تتضمن حلولاً شاملة وجذرية لمعالجتها التي أصبحت تشكل مصدر قلق للوضع السياسي والاجتماعي ولقد مرت سياسات التشغيل في العراق بثلاث مراحل[17]:

يعاني العراق بالدرجة الأساس من بطالة هيكلية ومقنعة ناتجة من اعتماد البلد بنحو كبير على الموارد النفطية وصعوبة الأمر تكمن في أن هذين النوعين من البطالة يحتاجان إلى تغييرات كبيرة وجذرية في الاقتصاد لمعالجته.

– المرحلة الأولى: تمتد بدايتها مع بدايات سبعينيات القرن الماضي حيث كانت خطط التنمية القومية تؤكد على تكثيف للاستثمار ورفع الكفاءة الفنية للطاقة البشرية والهدف الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل وخلق فرص العمل لهذا الغرض والقضاء على البطالة المقنعة وتوفير الظروف المناسبة للقوى العاملة وفقاً لمستلزمات التطور الاجتماعي.

16. هاشمي بريقل، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، الجزائر، ص: 152.

17. رضا علي مصطفى، استراتيجية مقترحة لاستثمار تخصيصات العاطلين عن العمل في مشروعات مساهمة بين القطاعين العام والخاص في العراق ، مشروع تخرج لنيل درجة الدبلوم في التخطيط الاستراتيجي، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد/قسم إدارة الأعمال، غير منشور، 2013، ص: 9.

– المرحلة الثانية: كانت فيها سياسة التشغيل بهدف تشغيل اكبر عدد ممكن بغض النظر عن الاختصاص أو درجة المهارة بصورة تفتقر إلى التخطيط العلمي المدروس؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة المقنعة، ونتيجة ضعف الأجور بالقطاع العام توجهت الأيدي العاملة إلى القطاع الخاص.

– المرحلة الثالثة: شهدت هذه المرحلة تغيرات جذرية بفعل الأحداث السياسية بعد عام (2003)، وما تبعتها من انعكاسات على مجمل مفاصل الحياة، ومنها الحياة الاقتصادية وبروز ظاهرة الارتفاع المتزايد في وتائر نمو العرض من العمالة ونتيجة أسباب أهمها تحسن مستويات الأجور والرواتب عن فترة ما قبل (2003)، وكان أهم ما يميز هذه المرحلة هو عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة بشأن ظاهرة البطالة عدا ما هم مسجلون في قواعد البيانات لدى وزارة لعمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض وهي لا تتضمن إلا جزء يسير من مجموع العاطلين الموجودين بالمجتمع العراقي.

> تعد البطالة في العراق أهم التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد والأمن لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إذ عانى العراق منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي من تزايد بمعدلات البطالة

تعد البطالة في العراق أهم التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد والأمن لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إذ عانى العراق منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي من تزايد بمعدلات البطالة وتضخم مفرط، وانخفاض كبير لقيمة العملة الوطنية؛ نتيجة لتدمير معظم المؤسسات والقطاعات الاقتصادية في أثناء حرب الخليج عام 1991، وما تبعها من حصار اقتصادي توقفت بسببه العديد من المشاريع الصناعية والخدمية في القطاعين الخاص والمختلط[18]. فقد ضعفت قدرت البرامج والخطط التنموية في إيجاد فرص العمل وتوليدها سواء من قبل الحكومة أم القطاع الخاص، فضلاً عن ظهور عوامل ساعدت بزيادة معدل البطالة منها النمو السكاني، وغياب التنسيق بين متطلبات سوق العمل، والمهارات المتحققة مقابل مخرجات النظام التعليمي، وما رافق ذلك من قرار الحكومة بإيقاف التعيينات وتخفيضها لخريجي الجامعات والمعاهد ضمن التعيين المركزي فبلغت نسبة البطالة نحو 13،5 % عام 1997؛ أي: إنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات عن ما كانت عليه قبل عشر سنوات، فقد كانت نسبتها 3،7 % عام 1987. ويبين الجدول الآتي أن معدل البطالة في العراق مع انهيار النظام السابق وظهور النظام الجديد القائم على أسس سياسية واقتصادية جديدة بلغ

18. نوري محسن الحلفي، ظاهرة البطالة ودور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الحد منها، دورية العمل والمجتمع، مصدر سابق، ص: 23.

نحو 28 % في عام 2003، وعند عام 2004 ارتفعت نسبة البطالة وبنسبة تغير 10 %، وبحلول عام 2005 ومع زيادة الاضطرابات وعدم الاستقرار ازدادت البطالة ووصلت إلى أعلى مستوى لها فكانت نسبتها حوالي 38 %؛ وهذا يعني أن أكثر من ثلث قوة العمل هم تحت وطأة البطالة توافق ذلك مع ما يمر به الاقتصاد العراقي من توقفات وتدمير لمختلف القطاعات سواء الإنتاجية أم الخدمية التي تعد من مؤشرات تدهور التنمية إذ أشار وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق (د. محمد عبد صالح) إلى أن نسبة البطالة تزداد بسبب توقف نحو 90 % من المشاريع الإنتاجية في العراق.

جدول يبين معدل البطالة في العراق للمدة 2003– 2007(***)

السنوات / المتغيرات	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	28،1	31،0	37،9	18،0	% 17،5
نسبة التغير	–	10	22	–52	% 2،7 –

ولعل أهم آثار الانعكاسية الاجتماعية لخيارات التحصيل على سياسات التشغيل والنمو الاقتصادي ما يأتي:

1. نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما كان يمكن أن ينتجوه الخريجون الشباب فيما لو اشتغلوا بتخصصاتهم؛ بالتالي فإن حجم السلع والخدمات المتوافرة في السوق سيكون أقل في حالة وجود سوء التوافق بين التخصص والتشغيل ويزيد هذا من حجم البطالة.

2. تعطل جزء من رأس المال المتمثل بالمعدات والآلات وخطوط الإنتاج التي كان من المؤمل تشغيلها من قبل العاطلين؛ مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة للمجتمع.

3. كلما طالت مدة تعطل الفرد فقد معها مهارتهم وموهبتهم في العمل الذي كان يطمحون له، وبالتالي تتجه كفاءتهم إلى الانخفاض مع مرور الزمن؛ وهذا يعني إن تشغيلهم من جديد سيتم بكفاءة أدنى.

4. زيادة نفقات الدولة من طريق زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للعاطلين

منهم أو غير المستقرين بعمل، إذ كان يمكن توجيه هذه النفقات إلى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع.

5. بطالة الشباب الخريجين قد تدفع بالكثير منهم إلى إتباع أساليب غير مشروعة في الحصول على دخل؛ مما يساعد في زعزعة الاستقرار الاجتماعي عموماً من جهة، وما يترتب عليها من ضرورة في زيادة نفقات الدولة لتوفير حماية اكبر للأمن الداخلي من جهة أخرى.

6. البطالة المقنعة آثار سلبية معروفة، إذ إنها تؤدي إلى تقليل الإنتاجية عموماً، وتردي كفاءة الأداء على الرغم من الزيادة المطلقة بالإنتاج التي ستتوقف عن حد معين ثم تبدأ بالتناقص هي الأخرى.

المحور الثاني: الانعكاسية الاجتماعية لخيارات التحصيل على الدافعية نحو الإنجاز المهني وهدر الطاقات الشبابية:

لقد تفاقمت مشكلة الانعكاسية الاجتماعية لخيارات التحصيل على دافعية الشباب نحو الإنجاز والرضا المهني ولاسيما مع توجهات العولمة وفرصها لفتح الأسواق الوطنية والانسياب الحر للسلع على حساب نمو إنتاج وطني يتصف بالجودة القادرة على التنافس، وازدادت تفاقماً مع فرض سياسات التصحيح الهيكلي من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اقتصاديات البلاد الناشئة، فالعجز عن تأمين العمل ومتطلبات الحياة تجعل كل شاب من الخريجين هو أزمة فعلية أو مشروع أزمة، وكل منهم مهدور كيانياً؛ وتمر الأيام والسنين دون أن تحمل أملاً بخلاص ممكن فقط الإحباط هو الذي يزداد استفحالاً وتسد أمام الشباب فرص الزواج والإشباع العاطفي، والجنسي، والاستقرار الاجتماعي، وهكذا تزداد معدلات فسخ الخطوبة بسبب الفشل بتوفير مستلزمات الزواج وتزداد العزوبية والعنوسة عند الجامعيين بسبب البطالة الكاملة، أو العمل الهزيل بالمردود الذي يدخل اليأس في النفوس، وينسف الهمة؛ لأنه يضع الواحد منهم أمام طريق مسدود ومعه تتزايد الصراعات مع الأهل غير المتفهمين أو المغلوبين على أمرهم[19]. إذ تترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية، إذ يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، ولاسيما

19. للمزيد ينظر: عباس علي محمد ، الأمن والتنمية ، دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي ، ط1، بغداد ، 2013، ص: 296-299.

بصفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة إبان فترة تعطلهم، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش؛ ومما هو جدير بالذكر أنه كلما طالت مدة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه[20]. وتفيد الإحصاءات العلمية بأن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية، وإن نسبة كبيرة من العاطلين يفتقدون لتقدير الذات ويشعرون بالفشل والدونية، وأن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وإن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وزيادة بمعدلات القلق والكآبة وتمتد تأثيراتها وتنعكس سلباً على العلاقة الزوجية والأبناء وتزايد المشكلات العائلية، فضلاً عن ضعف الانتماء وكراهية المجتمع. وتشير بيانات رسمية عراقية أن غالبية العاطلين هم من فئة الشباب إذ ينتمي 21،3 % من العاطلين إلى الفئة العمرية 15- 19 سنة، وإن 27 % من العاطلين ينتمون للفئة العمرية 20-24 سنة. وإن البطالة لا تقتصر على القوى العاملة الداخلة بسوق العمل ولم تجد عملاً فقط، وإنما هناك البطالة الناقصة الناجمة عن انخفاض ساعات العمل «بدوام جزئي»، أو البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين المهارات التحصيلية والعمل وكذلك البطالة الناجمة عن توقف المشاريع الصناعية لعدم القدرة التشغيلية الكاملة ولاسيما الحكومية منها وكل هذه الأنواع وغيرها تشكل هدراً باستثمار القوى العاملة العراقية[21]. إن لبطالة الخريجين الشباب انعكاسات على الدافعية نحو الإنجاز؛ كون توقعهم من مخرجات ما تعلموه عالياً وصدمتهم بالواقع التشغيلي يخفض مستوى الدافعية، وتبث بذور العدمية واللا جدوى في القيم المرتبطة بالوطن والعائلة والمعرفة، وتصبح الحلول الواهمة أكثر تخيلاً، مثل الهجرة (أفاد استقصاء بالعينة بين الشباب في عدد من البلدان العربية أن 56 % من الشباب يتوقون إلى الهجرة خاصة إلى أوروبا والعالم الجديد وذلك كما أورده تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002)، وقد أشارت دراسات عديدة إلى أثار البطالة غير فقدان الدخل، ومنها الأضرار النفسية،

» تفيد الإحصاءات العلمية بأن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية، وإن نسبة كبيرة من العاطلين يفتقدون لتقدير الذات ويشعرون بالفشل والدونية «

20.د. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 2013، ص: 213، و214.

21. هاشمي بريق ، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مصدر سابق، ص: 149.

وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة بالنفس، وازدياد العلل المرضية بل زيادة معدل الوفاة وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية، وقسوة الاستبعاد الاجتماعي وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين[22]. فحينما يحاول الخريجون الشباب الحصول على عمل، يجدون السبيل التقليدي الرئيس لتأمين فرص العمل في القطاع الحكومي قد بات مغلقاً بحيث غدا أبرز التحديات التي تواجه الخريجين الشباب واقتصاديات السوق لغير المتوافق مع الطلب لعدم استقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية كما ذكرنا، فلقد شجعت هذه الفجوة الاقتصادية بين التقدم التربوي ونتائج التطوير بعض واضعي السياسات على النظر في مسارات بديلة للإنجاز التعليمي، ولاحظ بعض المراقبين أن النمو الاقتصادي والمساواة والحد من ظواهر الحرمان لم تحدث بموازاة التقدم التعليمي بالبلدان العربية، ومع أن الفجوة عادة ما تعزى إلى افتقار للمرونة بالنظام التحصيلي، تبدأ بعض البلدان بإدخال إصلاحات تربوية، بما فيها إعادة تنظيم المناهج، وضمان جودة التعليم وترصينه، وتوسيع برامج التدريب المهني، ويهدف هذا الأخير إلى تضمين برامج تعزيز روح المبادرة والابتكار نحو الإنجاز والتكامل مع القطاع الخاص[23]. تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية مكرهة اليوم على بناء معادلة تستوعب جميع التحديات للخروج من قدرية الاقتصاد الريعي وآثار العولمة الاقتصادية على خيارات التحصيل وانعكاسيتها على الدافعية الإنجازية.

”
فحينما يحاول الخريجون الشباب الحصول على عمل، يجدون السبيل التقليدي الرئيس لتأمين فرص العمل في القطاع الحكومي قد بات مغلقاً بحيث غدا أبرز التحديات التي تواجه الخريجين الشباب
“

المحور الثالث: الانعكاسية الاجتماعية على الدافعية نحو الانحرافات السلوكية أو الهجرة

قال بيير بورديو في المقدمة التي أفردها للنسخة الفرنسية لكتاب عاطلي ماريونتال Jahoda، Zeisel and Lazarsfeld، (1982): «إن أحاسيس الإهمال والإحباط، والرؤيا الغامضة التي تغمر هذه المجموعة من الإفراد العاطلين، والمحرومين لا فقط من حقهم في النشاط وحقهم في الأجر، ولكن بحثهم عن سبب من أن يكونوا اجتماعيين»؛ وهذا ما يحيلنا إلى البطالة، وهو ورم حقيقي لم يكن مجرد عامل من عوامل اندلا ع الثورة التونسية فحسب، وإنما كان العامل الرئيس، والشرارة الأساسية[24]. وتعد

22.د. محمد الأمجد، الشباب العراقي: أسس المعوقات ومكونات الحل (إشارة لمشكلة البطالة والعزوف عن الزواج والتعليم وتأثيراتها، الملتقى دورية فصلية–ثقافية، العدد 16، السنة الخامسة، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، بغداد، 2010، ص: 139-141.

23. هاشمي بريق ، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مصدر سابق، ص: 149.

24.تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 (الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية–نيويورك، ص: 64.

الدراسة التي أجراها د. عاطف عبد الفتاح عجوة سنة 1985، تحت عنوان: (البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة)، بالتطبيق على ثلاث دول عربية هي تونس والسودان ومصر أولى الدراسات الميدانية في هذا المجال للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض[25]. وتوصلت إلى نتائج تتلخص في أن البطالة تؤدي إلى السلوك الإجرامي لدى العاطل إذا ما ارتبطت بعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية على الوجه الآتي:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

1- تدني مستوى المهارة العملية (المهارة المهنية) للمجرم العاطل يترتب عليها انخفاض دخله من جهة وسهولة الاستغناء عنه من جهة أخرى.

2- انخفاض دخل المجرم العاطل من عمله كان أهم دافع له لترك العمل باختياره.

3- امتداد فترة البطالة لمدة طويلة لدى المجرم العاطل قد تؤدي به إلى مواجهة حالة من العوز والفاقة بصورة مستمرة ولاسيما إذا كان عائلاً لأسرة.

ثانياً: العوامل النفسية والاجتماعية (والثقافية):

1. هروب المجرم العاطل من واقعه باللجوء إلى تعاطي المخدرات، ولعب القمار.
2. سيطرة الشعور بالفشل والإحباط واليأس والقنوط على المجرم العاطل، فتقل مقاومته ولا يقوى على الصمود للتحدي الذي فرضته البطالة، ويسقط تدريجياً إلى قاع الجريمة، ويظل فيه.
3. انتشار الأمية والإعاقات الجسدية بين المجرمين العاطلين يقلل من مهاراتهم العملية، ويقلل من دخولهم.
4. تميّز الخلفية الأسرية للمجرم العاطل بالتفكك الملحوظ في العلاقات الأسرية والعلاقات الاجتماعية بصفة عامة باستمرار، وكذلك اتسام أسرته بارتفاع نسبة البطالة والجرائم بين أفرادها.
5. اتسام الأحياء السكنية التي يقيم بها المجرم العاطل بانتشار الجريمة الهاربين من وجه العدالة.

25.أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في البلدان العربية التحدي والمواجهة، دورية العمل والمجتمع، العددان: 5، و6، مصدر سابق، ص: 149.

6. ميل المجرم العاطل إلى مخالطة جيران وأصدقاء يتسمون بالسلوك الإجرامي.
7. نزوع المجرم العاطل إلى الهجرة الداخلية بحثاً عن العمل، إلا أنه سرعان ما يتركه.

مما تقدم يتأكد لنا بان إحدى نتائج جدلية التحصيل والتشغيل الانعكاسية الاجتماعية على الدافعية نحو الهجرة والتهجير الداخلي كأحد الحلول الاضطرارية بسبب قوة العوامل الطاردة وجاذبية العوامل المؤثرة على ازدياد نسب العراقيين المهاجرين والمهجرين المنتقلين داخل العراق وخارجه تزداد باضطراد ويوجد بينهم أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية والمهنية ورجال أعمال؛ مما أثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية بشقيها التعليمي والصحي، إذ بلغ عدد الأطباء الذين غادروا العراق نحو 25 % من أجمالي الأطباء العاملين بالقطاع الصحي، يرافقهم أكثر من 2000 أستاذ وباحث من العاملين بالجامعات والمعاهد العراقية[26]؛ الأمر الذي ساعد بتزايد أنواع البطالة، وظهور التزاحم وانتشاره على فرص العمل والبطالة المقنعة بأغلب قطاعات المجتمع التي غدت من أهم عوائق التنمية بسبب استحواذها على الجهد والوقت والمال، وتقليل القدرات والطاقات المادية والبشرية التي كان من المفترض توجيهها للمشاريع التنموية، فقد أخذت البطالة تتفاقم بالعراق بنحو كبير جداً، والأساليب التي أُخذت لمعالجتها لم تكن سوى أحلام يقظة، بل هي نالت من مخرجات التعليم وصولاً إلى انتشارها بين صفوف الشهادات العليا؛ وهذا ما فتح آفاق التفكير بالهجرة نحو الخارج في ظل العولمة والثورة المعلوماتية التي أصبح العالم في ظلها كالقرية الوحدة، أي إن قوة الشباب التي تبحث عن العمل وراغبة فيه ولم تجده، مع اطلاعها على العالم العربي والغربي وما توفره من احترام للإنسان وتوفير فرص العمل وسهولة بيئة الأعمال تجعل العاطل عن العمل مسرعاً في الهجرة، وهذا بحد ذاته خسارة حقيقة للبلد إذ لم يتم استيعابها وتوظيفها بالنحول الملائم. علماً أن الذي يفكر في السفر نحو الخارج أغلبهم من خريجي التعليم سواء كانوا إعدادية أم بكالوريوس أم ماجستير أم دكتوراه، وهذا ما يشير إلى مدى سوء الأوضاع الداخلية وعدم ارتياحهم لما يجري في البلد من سوء للإدارة وغياب واضح لفلسفة الدولة والتخطيط الاستراتيجي والرسم العقلاني للسياسات الاجتماعية المؤثرة

26.د. عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة : دراسة ميدانية في تونس والسودان ومصر، دراسة منشورة، للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1985، ص: 149، و152.

بنحو واضح على اعتباطية الخطط والبرامج التوافقية بين الجوانب التحصيلية والتشغيلية على نحو الخصوص.

المبحث الرابع: الإطار المنهجي

تمهيد:

إن الجانب المنهجي الذي يعتمد على أسس علمية في دراسة القضايا الاجتماعية له أهمية عملية في الجانب النظري والميداني، وتختلف طبيعة المشكلة المدروسة وخصائصها فهي التي تحدد نوعية المناهج التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، وكذلك الطرق العلمية المستخدمة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ثم استخدام المنهج والطرق العلمية في بحثنا الحالي، إذ تضمن الجانب المنهجي محاور رئيسية اشتملت على:

1. طبيعة البحث.
2. منهج البحث.
3. فرضية البحث.
4. مجالات البحث وعينته.
5. أدوات البحث.
6. المقاييس الإحصائية.

> ”
> أن الذي يفكر في السفر نحو الخارج أغلبهم من خريجي التعليم سواء كانوا إعدادية أم بكالوريوس أم ماجستير أم دكتوراه، وهذا ما يشير إلى مدى سوء الأوضاع الداخلية
> “

1. طبيعة البحث:

تعد عملية تحديد نوع البحث من الإجراءات المنهجية المهمة التي تحتاجها عملية تصميم البحوث الاجتماعية المختلفة[27]فعند بحث أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ستستلزم منا تحديد مشكلة البحث وأهميته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، فضلاً عن تحديد مفاهيمه وتوضيحها للقارئ وكذلك التعرف على الأدوات التي تم استخدامها والتعرف على منهجيته ومجالاته والبيانات التي تم جمعها من أجل تعريفها وتحليلها

27.عباس علي محمد، الأمن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 2007-1970)، مصدر سابق، ص: 307، و308.

للوصول إلى نتائجها[28]. إذ يوجد لدينا نوعان من البحوث: البحوث الاستطلاعية والبحوث الوصفية، وتختلف البحوث الاستطلاعية عن الوصفية التي تجمع بين الوصف الكيفي أو الكمي، إذ إن أهميته تكمن عبر تقدير سمات ظاهرة معينة أو موقف معين تغلب عليه صفة التحديد حيث يلاحظ أن البحوث الوصفية تعتمد على جمع الحقائق إذ تقوم بعد ذلك بتحليلها وتفسيرها من أجل استخلاص دلائلها[29].

وتكمن طبيعة بحثنا الحالي بكونه بحثاً وصفياً تحليلياً ميدانياً يستهدف دراسة المشكلة ومعرفة طبيعتها، والأسباب المؤدية لها من أجل تحديدها ومحاولة السيطرة عليها.

2. منهج البحث:

يقصد بكلمة منهج في البحوث العلمية الطريقة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف المطلوب أو الذي يكون غير مرئي، إذ يسير الباحث منذ البداية وحتى الوصول للنهايات المتمثلة بالنتائج والحقائق المعينة التي تخص البحث[30]؛ لذلك اعتمد بحثنا الحالي على منهجين: الأول (منهج المسح الاجتماعي) الذي يعيننا عبر أدواته على تبويب البيانات ووصفها، والآخر هو (منهج الفهم الذاتي) الذي ينتهج البعد التفسيري التحليلي للبيانات التي نظمها منهج المسح الاجتماعي عبر رؤية الباحث وفهمه وتاؤيله للطبيعة العلائقية بين المتغيرات لتوضيح القضايا وصولا للنتائج المستخلصة منها، وسنعرضها بإيجاز كما يأتي:

أ. منهج المسح الاجتماعي:

ويعد واحداً من أهم المناهج التي يستخدمها علماء الاجتماع وأكثرها دقة وعلمية في جمع البيانات الكمية عن مجتمع الدراسة وتحليلها إحصائياً وذلك من أجل أن يتوصل الباحث إلى النتائج الصحيحة والدقيقة، ويعرف المسح الاجتماعي بأنه: طريقة أو أسلوب من أساليب البحث العلمي حيث يتم فيه تطبيق خطوات المنهج تطبيقاً علمياً على دراسة مشكلة أو ظاهرة اجتماعية، أو دراسة أوضاع اجتماعية معينة سائدة

28.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، 1971، ص: 247.

29.محمد عيسى، البحث الاجتماعي (مبادئه و مناهجه)، القاهرة الحديثة، ط1، 1962، ص: 51.

30.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الإنجلو المصرية للطباعة والنشر، ط2، 1972، ص: 86.

في منطقة جغرافية معينة بهدف الحصول على المعلومات التي تتعلق بالظاهرة المدروسة في مختلف جوانبها، بعد أن يتم تصنيف البيانات وتحليلها يمكن الاستفادة منها بالأغراض العلمية للبحث[31].

إنَّ منهج المسح الاجتماعي يكون على نوعين، هما: مسوح شاملة، ومسوح بالعينة، وغالباً ما يقوم المسح الاجتماعي على دراسة عينات من الأفراد تكون ممثلة لمجتمع البحث بدلاً من الحصر الشامل الذي يعتمد مفردات مجتمع البحث كافة[32]. ولتحقيق المطلوب من تطبيق هذا المنهج اعتمدت البحث منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة، إذ تم اختيار عينة قصدية عشوائية من خريجي المعاهد والكليات الذين يعملون بالقطاع العام والخاص ضمن فئة الشباب التي حددت البحث بالتعريف الإجرائي مابين (19-43) سنة، وعبر استخدام أدوات البحث الاجتماعي (الملاحظة البسيطة وبالمشاركة، واستمارة الاستبانة، والمقابلة) مع بعض المبحوثين للحصول على البيانات والمعلومات لغرض تحليلها والوصول للنتائج المرجوة.

ب . منهج الفهم الذاتي (Method self-comprehension):

يستند منهج الفهم الذاتي بخاصية البداهة والوضوح والاستبصار والإدراك للتجربة المعاشة إدراكاً مباشراً دون إخضاعها للتفسير العلي المرتبط سببياً؛ بمعنى أدراك بعض الأفعال والوقائع بالبداهة والمباشرة وتفسيرها تفسيراً علمياً موضوعياً للبحث[33]؛ لذا يحاول البحث عبر هذا المنهج الكشف عن جدلية الصراع مابين مخرجات التحصيل ومدخلات التشغيل وانعكاساتها في شخصية الخريجين الشباب كصيرورة تتطلب فهما معرفيا للشخصية وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية من خلال الفهم الذاتي للباحث وتاؤيلاته للفعل، وانعكاساته بالتفكير والممارسة اليومية للخريجين كونه مرتبط بالعمل والحس الاجتماعي المشترك.

31.محمد السماك، أصول البحث العلمي، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986، ص: 42.

32.جبر العتابي، طرق البحث الاجتماعي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1991، ص: 65.

33.ف. ج . رايت، مبادئ علم الاجتماع، ترجمة: د. محمد شيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 52.

3. فرضية البحث الرئيسة:

«لا توجد علاقة توافق بين مخرجات التحصيل العلمي ومدخلات التشغيل (سوق العمل) للشباب الخريجين في بغداد».

4. مجالات البحث وعينته:

في كل دراسة ميدانية أو بحث تتحدد ثلاثة مجالات أساسية للعمل ينبغي على الباحث توضيحها، وقد اتفق اغلب المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي على تصنيفها بالآتي:

أ- المجال البشري: ويقصد به تحديد مجتمع الدراسة الميدانية أو مجموعة الأفراد الذين تطبق عليهم الدراسة الميدانية. واستهدف البحث الشباب الخريجين حملة شهادات (دبلوم فما فوق) ضمن الفئة العمرية (19-43) سنة.

ب- المجال المكاني: ونقصد به المكان أو المنطقة الجغرافية التي ستجري فيها الدراسة الميدانية التي هي موضوع البحث (مناطق عشوائية من مدينة بغداد).

جـ- المجال الزماني: ويمثل السقف الزمني أو الوقت الذي استغرقته الدراسة الحالية (من 2017/8/7 إلى 2017/10/21).

عينة البحث:

لا توجد -بالواقع- قواعد محددة لكيفية الحصول على عينة كافية من حيث الحجم، إذ تتباين بين (10-15%) بالمجتمع المتجانس، أما بالمجتمع غير المتجانس فتكون كبيرة الحجم نسبياً[34]؛ ففي البحوث الوصفية الحد الأدنى لعدد الأفراد المبحوثين (100) مبحوث[35]. وبما أن المجتمع العراقي ذا بنية ثقافية تقليدية من ناحية العامة والبحث قد حدد الفئة التي قصدها بالخريجين الشباب من حملة الشهادات (دبلوم – بكالوريوس – شهادة عليا) ضمن الفئة العمرية (19-43) سنة؛ لذا فنوع العينة قصدية عشوائية بلغت (120) مبحوثاً؛ كون العينة القصدية تعد أفضل من التقديرية لأنها تترك الأمر للباحث باختيارها معتمدا على حسه وتقديراته وأنهم أفضل العناصر تمثيلا لمجتمع البحث[36].

34. جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، شبكة الالوكة، ص: 15.www.alukah.net

35.د. سعد عجيل ود.سعد إبراهيم ، طرائق البحث العلمي، أهل الحرة للطباعة، بغداد، 2014، ط2، ص: 83.

36.د. عبد الله فلاح المنيزل ود. عايش غرايبة، الإحصاء التربوي، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص: 25.

5. أدوات البحث:

الأداة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث من أجل جمع المعلومات التي يحتاج إليها لمعالجة مشكلة أو موضوع الدراسة، إذ تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة والأساسية عند دراسة أية ظاهرة أو مشكلة، فلا يستطيع الباحث الاستغناء عنها أو إغفالها، إذ يختار الباحث في هذه المرحلة الوسيلة التي من طريقها يستطيع جمع البيانات والمعلومات عن العينة التي يحتاجها لدراسته، إذ تعد الأداة نقطة الاتصال بين الباحث والمبحوث.

ونظراً لطبيعة الدراسة فقد استخدم الباحثون عدداً من الأدوات للحصول على البيانات والمعلومات ساعين في ذلك للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح عن المشكلة المدروسة، وهذه الأدوات هي: (المقابلة – الملاحظة – الاستمارة الاستبانية).

" الأداة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث من أجل جمع المعلومات التي يحتاج إليها لمعالجة مشكلة أو موضوع الدراسة، إذ تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة والأساسية عند دراسة أية ظاهرة أو مشكلة "

أ- المقابلة: وتعد من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً بين الباحثين، فهي في أبسط صورها تفاعل لفظي يعتمد على المواجهة الشخصية بين الباحث والمبحوث بحيث تأخذ غالباً صيغة السؤال والجواب[37]، وتكون محددة بأهداف مسبقة من قبل الباحث وتعد من الوسائل الفعالة للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية؛ فهي إذا عملية تبادل لفظي بين القائم بالمقابلة والمبحوث لغرض استثارة دوافعه من أجل الحصول على بعض المعلومات الخاصّة بآرائه واتجاهاته[38]. ولغرض تحقيق المصداقية والموضوعية العالية وإزالة الغموض والالتباس عن بعض مقاصد أسئلة الاستبانة حاول الباحثون إجراء بعض المقابلات مع بعض المبحوثين المشمولين بالبحث وتدريبهم على ملئها والاستعانة بهم كمخبرين وجامعي بيانات كون أماكن عملهم ضمن الفئة المستهدفة، لذا تم الاستعانة بهم في عملية توزيع عدد من الاستمارات من المبحوثين الذين لهم دراية بأنهم ضمن الفئة المقصودة بالبحث وملئها.

ب- الملاحظة: وسيلة مهمة من وسائل جمع المعلومات والبيانات، إذ تصنف بملاحظة بسيطة وأخرى منظمة[39]. ويتحتم على الباحث الالتزام بصفة الموضوعية؛ لأنها تحقق نتائج علمية وتكون مطابقة لعمل الباحث ، وتعد الملاحظة من أبرز الأدوات التي

37. د. محمد عثمان، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة– السعودية، 2014، ص: 301-304.

38.أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط4، الكويت، وكالة الطباعة، 1987، ص: 338.

39.محمد على محمد، طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983،ص: 331.

يستطيع الباحث من خلالها جمع البيانات الأساسية التي يحتاجها عن الظاهرة المدروسة، والملاحظة هي الاهتمام أو الانتباه إلى شيء أو حدث أو ظاهرة بشكل منظم؛ وذلك من طريق الحواس حين نجمع خبراتنا عبر ما نشاهده أو نسمعه، وإن الملاحظة العلمية تعني الانتباه إلى الظواهر أو الحوادث من أجل تفسيرها واكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها أو حدوثها[40]. لقد استخدم الباحثون الملاحظة المنظمة بالمشاركة كونهم من حملة الشهادات العليا وموظفين بدوائر الدولة الحكومية (وزارة التعليم العالي / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) وبالوقت نفسه هم مراقبون لحركة الشارع، وتلك الأماكن قد زودتهم بالمعرفة الكافية على رصد وفهم طبيعة الأقوال والأفعال الاجتماعية لحركة الشباب الخريجين عن كثب.

الاستمارة الاستبانية: هي إحدى الطرق التي تُجمع بواسطتها المعلومات عن العينة باستخدام أسئلة مكتوبة على الاستمارة، حيث يقدمها الباحث بنفسه إلى المبحوثين، إذ تحتوي على مجموعة من الأسئلة يكون الهدف منها هو معرفة آراء المبحوثين فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية، على أن تكون هذه الاستمارة مكتوبة بلغة سهلة ومفهومة، وتعد الاستبانة من الوسائل الشائعة لجمع البيانات اللازمة في البحوث الاجتماعية فهي أداة المقابلة التي تحتوي على مجموعة الأسئلة التي تمت صياغتها بطريقة تناسب أهداف الدراسة من اجل الحصول على إجابات تحقق الأهداف المحددة من قبل الباحث[41]. أُعدت الاستبانة بصيغتها النهائية بالتعاون بين فريق العمل والاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت موضوعات مقاربة، إذ اشتملت على (32) سؤالاً موزعاً على (3) محاور أساسية، خصص المحور الأول للبيانات الأولية الخاصة بالخصائص الديمغرافية، والمحور الثاني بالبيانات التخصصية (المنظور التحصيلي)، والمحور الثالث بالبيانات التخصصية (المنظور التشغيلي).

6- الوسائل الإحصائية: وتشتمل الطرائق الإحصائية المستعملة بوصف وجمع البيانات بصورة قياسات رقمية، ثم تنظيمها وتلخيصها وعرضها حسب بعض المقاييس الإحصائية المختلفة لها[42]. وقد اقتصرت الدراسة على النسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

40.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص: 463.

41.جودت عزت عطري، أساليب البحث العلمي (مفاهيمه – أدواته – طرقه الإحصائية)، عمان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص: 120.

42.ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، 1981، ص: 67.

المبحث الخامس: عرض بيانات الدراسة وتحليلها

تمهيد

يُعد عرض البيانات الأولية والتخصصية بالعينة الدراسية وتحليلها أهم الإجراءات العلمية العملية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً تكميلياً بالخطوات المنهجية للبحث، إذ إنها ستحدد قياس الجانب النظري؛ وبالتالي مسار نتائج الدراسة؛ لذا سنحاول بهذا المبحث عرض مخرجات تلك البيانات وتحليلها وتفسيرها وتبويبها على وفق المحاور الثالثة التي صيغت بالاستبانة الخاصة بالدراسة؛ وتناول المحور الأول: البيانات الأولية (الخصائص الديموغرافية والاجتماعية)، واستعرض المحور الثاني: البيانات التخصصية (الجانب التحصيلي)، بينما تضمن المحور الثالث: البيانات التخصصية (الجانب التشغيلي). وفيما يلي استعراضها بنحو تفصيلي:

المحور الأول: البيانات الأولية (الخصائص الديمغرافية والاجتماعية):

تعد هذه البيانات مداخل أساسية من أجل التعرف على عينة البحث، إذ إن تحديد نوع المبحوثين وأعمارهم، وكذلك حالتهم الاجتماعية والمهنية والسكنية من المعلومات الضرورية والأساسية في البحث.

1- النوع (الجنس): يمثل الجنس متغيراً بايلوجياً نوعياً يعكس مدى خضوع الإنسان لقوانين الحياة وانتقائها من الناحية الطبيعية، وما يترتب على ذلك من اختلافات بين الجنسين من النواحي النفسية، والاجتماعية، والثقافية. وإن إجابات المبحوثين تختلف بعضها من البعض الآخر إذ إن السمات البيولوجية متباينة نوعياً.

جدول (1) يوضح جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	76	% 63،3
أنثى	44	% 36،7
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (1) إلى أن أعلى نسبة شكلت العينة هي من الذكور إذ

بلغت نسبتهم (63،3 %) مقابل (36،7 %) للإناث وقد يكون السبب بذلك كون الذكور يتحملون أعباء التصدي للموضوع التشغيلي لتوقعات الدور الحياتي المطلوب منهم بشكل أكثر خصوصية حتى لو تطلب الأمر خارج تخصصهم بعكس الإناث.

2- العمر: العمر من المقاييس الأساسية التي توضح تباين نوعية الإجابات التي يعطيها المبحوثين ،إذ يمر الإنسان بمراحل عمرية مختلفة تقترن كل منها بخصائص نفسية وفسيولوجية واجتماعية محددة، وغالباً ما يتحقق نضج الشخصية وقدرتها بمواجهة المشكلات فتختلف إجابات المبحوثين استناداً إلى نضجهم.

جدول (2) يوضح فئات أعمار المبحوثين

فئات الأعمار	العدد	النسبة المئوية
20 – 25 سنة	11	% 9
26 – 31 سنة	29	% 24
32 – 37 سنة	42	% 35
38 – 43 سنة	38	% 32
المجموع	120	% 100

الوسط الحسابي = (33،9) سنة

الانحراف المعياري = (7،45) سنة

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن أعلى نسبة في الجدول المذكور أنفاً تقع في الفئة العمرية (32-37) إذ بلغت نسبتهم (35 %) ثم تلتها الفئة العمرية (38-43 سنة) بنسبة 32 % ،أما الفئة العمرية (26-31 سنة) بلغت نسبتهم (24 %)، بينما جاءت الفئة العمرية (20-25 سنة) بأقل النسب إذ شكلت (9 %) من حجم العينة وقد يعود السبب في ذلك كون هذه الفئة ما زالت تحمل الأمل بالعمل ضمن تخصصها بالمؤسسات الحكومية بسبب قرب مدة تخرجها، على العكس من الفئة (38-43 سنة) التي شكلت أعلى النسب ضمن العينة كونهم قد أدركوا أن فرصة العمل في المجال الحكومي وضمن التخصص قد بات أمراً صعباً للغاية.وعند أحتسابنا لقيمة الوسط

الحسابي لأعمار المبحوثين ، وجدنا أن قيمته بلغت (33،9) سنة، وبدرجة انحراف معياري بلغت (7،45) سنة؛ وهذا يشير إلى أن أعمار المبحوثين ضمن فئة متوسطي الأعمار؛ وهذا يحقق فائدة كبيرة للبحث بسبب عامل الخبرة الفتية والحيوية التي تمكنهم من العطاء والسلوك التنظيمي الايجابي ويمكن إيجاد ما يوافق ما بين تحصيلهم وتشغيلهم تحقيقاً للهدف المنشود من البحث.

3- المستوى التعليمي: يعد المستوى التعليمي أبرز ما تحمله هذه العينة حيث إن هناك مستويات متفاوتة ما بين المستوى التحصيلي لصاحب شهادة الدبلوم عن صاحب شهادة البكالويورس عن صاحب الشهادة العليا، فكلما ارتفع المستوى التحصيلي ارتفع المستوى الإدراكي والاستيعابي بالتالي تتأثر نوعية الإجابة باختلاف تلك الفوارق التحصيلية، وجدول (3) يبين التفاوت التحصيلي بين أفراد العينة نسبياً.

جدول (3) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	9	% 7،5
بكالوريوس	105	% 87،5
شهادة عليا	6	% 5
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (3) إلى أن أعلى نسبة قد شكلها حاملي شهادة البكالوريوس إذ بلغت 87،5 %، تلتها حاملي شهادة الدبلوم بنسبة بلغت 7،5 %، أما نسبة الحاصلين على شهادة عليا بلغت 5 % من مجموع العينة الدراسية؛ ونستنتج مما سبق بأن حملة شهادة البكالوريوس شكلت النسبة الأعلى لأتساع فرص الحصول على الشهادة سواء بالكليات الحكومية أو الأهلية بشقيها الصباحي والمسائي؛ ونظراً لتزايد حجمها فإن فرص الحصول على عمل لائق ضمن الاختصاص أصبحت ضعيفة. أما قلة نسبة حاملي الشهادة العليا ضمن حدود رصدنا فإنها تعطي مؤشراً إلى ضعف التوافق بين مخرجات التحصيل ومدخلات التشغيل؛ وبالتالي يدلل على خلل المنظومة التعليمية والتشغيلية بعقلانيتها التخطيطية.

4- التخصص العلمي: تعد نوعية التخصص العلمي ذات جدوى ومرغوبية، وتشكل فارقية نسبية واضحة المعالم عالمياً بمسألة الحصول على فرصة عمل لائق سواء ضمن القطاع العام أو الخاص. والجدول رقم (4) يوضح التباين بالتخصص التحصيلي.

جدول (4) يوضح التخصص العلمي للمبحوثين

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
إنساني	55	% 46
علمي	45	% 45
مهني	20	% 9
المجموع	120	% 100

من خلال جدول (4) يتضح أن نسبة أصحاب التخصصات الإنسانية قد شكلت (46 %)، تلتها نسبة أصحاب التخصصات العلمية إذ شكلت (45 %)، أما أصحاب التخصصات المهنية شكلت نسبتهم (20 %). ومن هذه البيانات نستدل بعدم وجود فرق كبير بالتخصصات ضمن عينة الدراسة، إذ إن الفارق يسير؛ وهذا يعطي مؤشراً غير طبيعي قياساً بالدول العالمية والإقليمية بما له من تأثير على تركيبة الأجيال القادمة واتجاهاتهم نحو عدم الاكتراث بنتائج نوعية خياراتهم؛ كونها لم تعد كالسابق تعتمد النوعية التحصيلية على المحسوبية؛ بالتالي تقلل الدافعية التخصصية.

5- الحالة الزوجية: تلعب الحالة الزوجية دوراً بأستقرار الأفراد نفسياً وعاطفياً لذا تعد من أهم المتغيرات الاجتماعية تأثيراً على الفرد وتوجهاته الحياتية عموماً إذ إنها تبين مدى التعاون والشراكة التضامنية وتنعكس على نوعية إجابات المبحوثين وفقها. والجدول (5) يوضح الحالة الزوجية للمبحوثين.

جدول (5) يوضح الحالة الزوجية للمبحوثين

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	65	% 54
أعزب	55	% 46
مطلق	صفر	صفر%
أرمل	صفر	صفر%
منفصل	صفر	صفر %
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (5) إلى أن نسبة المتزوجين كانت الأعلى إذ بلغت (54 %) مقابل (46 %) للعزاب، في حين اختفت حالات الطلاق والأرامل والمنفصلين ضمن عينة البحث، وقد يؤشر هذا الأمر إيجاباً على عدم وجود الطلاق على الرغم من كثرته في المجتمع العراقي بالمدة الحالية إلا أن التحصيل العلمي خير دليل على وعي الإفراد وإدراكهم مدى تأثير الطلاق على المجتمع البشري، أما بالنسبة في زيادة نسبة المتزوجين مقارنة بالعزاب فالأمر يمكن تفسيره إلى احتمالية حكم العمر والاستقرار المهني على الرغم من عدم رضاهم الوظيفي كثيرة قياساً بالعزاب الذين يشعرون بالاستقلالية وقلة الضغوط وعزوفهم عن الزواج لحين حصولهم على ما يحقق طموحهم.

6. عدد أفراد الأسرة لغير العزاب: يعد حجم الأسرة من المتغيرات الأساسية سواء أكان بزيادة أم قلة بالعدد بتأثيره على إجابات المبحوثين والجدول (6) يوضح عدد أفراد الأسرة بالنسبة للمتزوجين فقط والبالغ نسبتهم (54 %) من حجم العينة.

جدول (6) يوضح عدد أفراد الأسرة للمبحوثين المتزوجين

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة المئوية
3–5 أفراد	36	% 55،3
6–8 أفراد	29	% 43،7
9–11 فرداً	صفر	صفر%
المجموع	65	% 100

يتضح من الجدول (6) أن نسبة المتزوجين التي يتراوح عدد أفراد أسرتهم مابين (3-5) أفراد هي الأعلى نسبيا إذ بلغت(55،3 %) مقابل (43،7 %) الذين تتراوح أعداد أسرتهم ما بين (6-8) أفراد الأمر الذي يمكن تفسيره بأن اغلب اتجاهات العوائل الحالية تميل إلى تحديد النسل والعائلة النووية سيما وان اغلب المبحوثين من حملة الشهادات الأكاديمية ويمتلكون الإدراك بأهمية تنظيم الأسرة بناءا على وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

7- طبيعة المهنة: يشير متغير طبيعة المهنة إلى منظومة القيم والمهارات والتقنيات والمعارف والمعتقدات إذ إنها الآلية التي تلبي احتياجات الأفراد الثقافية والنفسية والاجتماعية الاعتبارية والاقتصادية؛ وبالتالي تؤثر على طبيعة نظرتهم للحياة.

جدول (7) يوضح طبيعة مهنة المبحوثين

طبيعة المهنة	العدد	النسبة المئوية
مهنة قيادية	15	% 12،5
مهنة وظيفية	16	% 13،3
عمالية ماهرة	22	% 18،2
عمالية غير ماهرة	36	% 30
متقاعد	صفر	صفر%
عاطل عن العمل	23	% 19
أخرى تذكر	8	% 7
مجموع	120	% 100

يتبين من الجدول (7) أن الذين يعملون في أعمال عمالية غير ماهرة في العينة بلغت نسبتهم (30 %)، تلتها بنسبة 19 % فئة العاطلين عن العمل، في حين جاءت فئة أصحاب الأعمال الماهرة بنسبة (18،2 %)، أما الذين يعملون في مهن وظيفية فقد بلغت نسبتهم (13،3 %)، أما المهنة ذات المنصب القيادي بلغت نسبتهم (12،5 %) من العينة ، وأخيراً شكلت مهن أخرى نسبة (7 %) من العينة المبحوثة . نستنتج مما تقدم بان أغلب أفراد العينة يعملون بمهن لا تتناسب وتحصيلهم الدراسي فضلاً عن أن نسبة العاطلين منهم قد شكلت ما يقرب ثلث العينة.

8- عائدية السكن:

تؤثر عائدية السكن تأثيراً مباشراً على سلوك الأفراد واستقرارهم النفسي والاجتماعي والاقتصادي وطبيعة تعاملهم وتفاعلهم مع الآخرين، وتفاصيل يومياتهم. والجدول (8) يبين عائدية سكن المبحوثين.

جدول (8) يوضح عائدية سكن المبحوثين

عائدية السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	101	% 84
إيجار	19	% 16
تجاوز	صفر	صفر%
المجموع	120	% 100

تشير بيانات جدول (8) الخاص بعائدية السكن للمبحوثين إلى أن أكثر من ثلاث أرباع العينة يمتلكون دار سكن إذ بلغت نسبتهم (84 %) مقابل (16 %) الذين يستأجرون سكنهم، في حين لم تسجل حالات التجاوز السكنية ضمن أفراد العينة، نستطيع أن نستدل بأن أغلب أفراد العينة يمتلكون الاستقرار السكني؛ وبالتالي فإن دافعيتهم تتجه نحو إيجاد رضا وظيفي لتحقيق استقرار أكبر.

9- محل الولادة: ترتبط الخلفية الثقافية الاجتماعية بانحدار أسرة الفرد حسب طبيعة بيئتها سواء أكانت ريفية أم حضرية؛ وبالتالي فإنها تشكل اتجاهاته وآرائه ومعتقداته؛ لذا يوضح جدول (9) محل ولادة المبحوثين.

جدول (9) يوضح محل ولادة المبحوثين

محل الولادة	العدد	النسبة المئوية
أريف	صفر	صفر%
علمي	120	% 100
المجموع	120	% 100

تشير بيانات جدول (9) الخاص بتوضيح محل ولادات المبحوثين إلى أن جميع أفراد العينة هم من مواليد المناطق الحضرية إذ بلغت غالبية أفراد العينة بنسبة (100 %)؛ الأمر الذي نستطيع تفسيره بأن أغلب المهن التي يمتهنوها ذات طابع حضري.

10- محل الإقامة:

يعد محل إقامة المبحوثين ذا تأثير كبير على طبيعة التفاعلات الاجتماعية، إذ إن مكان العيش يفرض سلطانه على تنميط توجهات الفرد وسلوكياته.

جدول (10) يوضح محل إقامة المبحوثين

محل الولادة	العدد	النسبة المئوية
ريف	صفر	صفر%
حضر	120	% 100
المجموع	120	% 100

تشير لنا بيانات الجدول (10) الخاص بمحل إقامة المبحوثين إلى أن محل إقامتهم متشابه مع محل ولادتهم بنسبة (100 %)؛ الأمر الذي نستنتج من بأنه لا وجود إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية؛ بمعنى أن هذه المشكلة هي ذات أبعاد حضرية أكثر منها إلى الريف، ولعل السبب يعود إلى أن منطقة الدراسة هي منطقة حضرية بامتياز كونها عاصمة البلاد ورغبة المبحوثين بأن يكون مكان عملهم قرب محل إقامتهم؛ ليجنبهم عناء الطريق والحضور بالأوقات المحددة للعمل لتفادي المساءلة الإدارية بالقطاع الحكومي أو تذمر أصحاب المهن بالقطاع الأهلي / الخاص.

- المحور الثاني: البيانات التخصصية (المحور التحصيلي): يعد التحصيل العلمي من الأساسيات التي تؤهل حمل الشهادة الأكاديمية (الخريج) بمجال تخصصه، وتدربه، وتمكنه، وتؤهله للحصول على فرصة عمل سواء كانت طموحة أم غير طموحة، ولتسليط الضوء على الدور الكبير الذي يلعبه التخصص العلمي أفردنا له المحور الثاني كونه العامل المعتمد الأول ضمن دراستنا الحالية الذي يدخل بالجدلية الصراعية مع عامل التشغيل في حياة ومستقبل الشباب الخريجين العراقيين، وفيما يأتي الجداول التي خصصت لاختبار الإطار النظري.

جدول (11) يوضح طبيعة التخصص التحصيلي للمبحوثين

طبيعة التخصص	العدد	النسبة المئوية
إداري	44	% 36،5
رقابي	33	% 27،5
فني	28	% 23،5
خدمي	15	% 12،5
المجموع	120	% 100

يتبين من الجدول (11) أن التخصص الإداري لبعض المبحوثين قد وقف بمقدمة التخصصات إذ بلغت نسبته (36،5 %)، ثم تلته التخصصات ذات الطبيعة الرقابية بنسبة(27،5 %)، في حين شكلت التخصصات الفنية ما نسبته(23،5 %)، بينما جاءت التخصصات الخدمية بالمرتبة الأخيرة بنسبة (12،5 %)، ونستنتج مما تقدم أن أكثر من نصف أفراد العينة كانت اختصاصاتهم في مجال الإدارة والرقابة باختلاف أنواعها، ولعل ذلك يعود إلى أن الجوانب الإدارية والرقابية من التخصصات ذات المرغوبية والاتساع الكبير بين صفوف المتخرجين كونها تخصصات تحظى بالاستقطاب المهني بكثرة من قبل المؤسسات والأفراد لذا نجد أن نسبهم بتزايد في مجاميع العاطلين وغير الراضين وظيفيا لعدم تناسب سوق العمل للكم المتخرج عن التخصصات الفنية التي غالباً ما تجد فرص عمل بالقطاعين العام والخاص بصورة أكثر والخدمية التي لا تحضى بمرغوبية لدى الأفراد لتزايد الطلب عليها ودونية مستواها بالمجتمع العراقي.

جدول (12) يوضح رغبة المبحوثين بتخصصهم

الرغبة بالتخصص	العدد	النسبة المئوية
نعم	43	% 36
لا	77	% 64
المجموع	120	% 100

تشير بيانات جدول (12) الخاص بتبيان رغبة المبحوثين بتخصصاتهم العلمية إلى أن (64 %) من العينة غير راضين عن تخصصهم، في حين أشار (43 %) من المبحوثين إلى رضاهم عن تخصصاتهم. ونستنتج من ذلك أن أكثر من نصف العينة كانوا مجبرين على اختياراتهم لعدة أسباب، ولعل الجدول الآتي (13) سيوضح بعضها حسب أهميتها النسبية.

جدول (13) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب عدم الرغبة بالتخصص للمبحوثين الذين أجابوا بـ(لا)

أسباب عدم رغبة المبحوثين بتخصصهم الأكاديمي	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
رغبة الأهل	1	41	% 53،2
محددات سوق العمل	2	19	% 25
محددات المعدل	3	11	% 14،5
أخرى (ظروف سياسية واجتماعية)	4	6	% 7،8
المجموع		77	% 100

يتبين من الجدول (13)، أن رغبة الأهل جاءت بالمرتبة الأولى كأحد المؤثرات في عدم تحقيق الرغبة الحقيقية باختيار التخصص الذي يلبي الطموح من اختيار (41) مبحوثاً من مجموع (77) مبحوثا أجابوا بـ (لا) وبنسبة (53،2 %)، بينما كان لمحددات سوق العمل المرتبة الثانية من اختيار (19) مبحوثا وبنسبة (25 %)، في حين حلت بالمرتبة الثالثة محددات المعدل إذ أشار لها (11) مبحوثاً بنسبة (14،5 %)، أما أسباب أخرى (كظروف سياسية ونفسية وأجتماعية مختلفة) شكلت ما نسبته (7،8 %) من نسبة (77) مبحوثاً الذين أجابوا بعدم رغبتهم بتخصصهم. ومن هذه البيانات نستدل أن الطالب مقيد بقدرية مصيره ما بين رغبة أهله وسوق العمل، وميوله وقدراته ورغبته التي قد تتقاطع في أغلب الأحيان وتؤثر على خياراته المصيرية، ولعل سهم تأثيرات الأهل لما لديهم من نفوذ ورؤية في تطلعهم لمستقبل أبنائهم هو الأكبر من بينها.

جدول (14) يوضح مرغوبية تخصص بسوق العمل العام / الخاص

مرغوبية التخصص بسوق العمل	العدد	النسبة المئوية
نعم	62	% 51،6
لا	58	% 48،4
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (14) إلى أن نسبة الذين أكدوا مرغوبية تخصصهم ضمن الخاص هي (51،6 %) بمقابل (48،4 %) الذين لم يروا بتخصصهم تلك المرغوبية ومما تقدم نستطيع أن نستنتج بأن سوق العمل العراقية لا تعتمد المعايير العقلانية بالاختيار والتخطيط والتنظيم بقدر ما تعتمد على اعتبارات المحسوبية والمنسوبية؛ لذا نجد الفوضى بالاختيارات وكثرة المتضررين من الكفاءات العلمية.

جدول (15) يوضح مدى تأثير الظروف الأمنية والسياسية باختيار التخصص العلمي لدى المبحوثين

مرغوبية التخصص بسوق العمل	العدد	النسبة المئوية
نعم	95	% 79
لا	25	% 21
المجموع	120	% 100

تشير بيانات جدول (15) إلى أن أغلب أفراد العينة أكدوا أن الظروف الأمنية والسياسية أثرت كثيراً على أختيارهم التخصص الدراسي، إذ شكلت نسبتهم (79 %) من العينة مقابل (25 %) لم تكن للظروف الأمنية والسياسية الأثر باختيارهم تخصصهم الدراسي؛ وقد يعود السبب بذلك لعدم وضوح الأمور أمام الطلبة، وبشكل واضح مما يدفعه للتقديم إلى أي تخصص دون رغبة أو دراية كافية مبرراً ذلك بصعوبة الظروف الأمنية والسياسية التي تحول دون القدرة على التحصيل على التخصص الذي يناسبهم، متناسين بأن هنالك العديد من المؤثرات الذي ضغطت باتجاه الاختيار دون رغبة حقيقية؛ وهذا يعود إلى اعتباطية الشخصية العراقية وابتعادها بالعموم عن التخطيط

العقلاني، وترك الأمور على قدرية الظروف.

جدول (16) يوضح مدى توافق المؤهل العلمي مع وظيفة المبحوثين

توافق التخصص مع الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
نعم	24	% 20
لا	96	% 80
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (16) إلى أن اغلب أفراد العينة وبنسبة (80 %) أكدوا عدم توافق تخصصهم الدراسي مع ما يمارسوه من وظائف ومهام وأعمال، في حين أشار (20 %) من المبحوثين بتوافق التخصص مع الوظيفة التي يمارسوها بعملهم، من هذه البيانات نستنتج بأن السياسة التشغيلية غير عقلانية بتوزيعها وتحقيقها للتوافق المهني التنظيمي؛ فالسبب إما يعود إلى عدم جودة التعليم، وإما عدم عقلانية التشغيل وقصور التخطيط الاستراتيجي في التوافق بين التحصيل والتشغيل؛ لذا نرى الكثيرين يقبلون بأي مل شرط أن لا يحرم من المورد الذي يغطي نفقاته الخاصة ومن بمسؤوليته الأمر الذي يؤثر على الدافعية نحو الانجاز وجودة السلعة أو الخدمة المقدمة وعدم تحقيق الكفاءة التنظيمية.

جدول (17) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب عدم ترك العمل لعدم التوافق للمبحوثين الذين أجابوا بـ(لا)

أسباب عدم ترك العمل	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
فرص العمل ضعيفة	1	60	% 62،5
رغبة الأهل	2	12	% 12،5
صاحب العمل أقربائي	3	11	% 11،4
الظرف الأمني يملي عليَّ ذلك	4	7	% 7،3
أجد نفسي ورغبتي فيها	5	6	% 6،3
المجموع		96	% 100

تشير بيانات الجدول (17) التسلسل المرتبي لأسباب عدم ترك العمل برغم عدم توافقه مع التخصص العلمي للمبحوثين، إذ شكلت قلة الفرص التشغيلية وضغطها على المبحوثين المرتبة الأولى بنسبة (62،5 %)، في حين جاءت رغبة الأهل بالاستمرار بهذه الوظيفة بالمرتبة الثانية بنسبة (12،5 %)، تلتها درجة القرابة والصلة بصاحب العمل كسبب الاستمرار فيه بنسبة(11،4 %) بالمرتبة الثالثة، أما إملاءات الظرف الأمني فجاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة (7،3 %)؛ وأخيراً جاءت الرغبة النفسية بالعمل الحالي بالمرتبة الخامسة الأخيرة بنسبة (6،3 %). نستدل من البيانات المذكورة آنفاً بأن حامل الشهادة وصل إلى مرحلة الرضوخ بأي عمل حتى لو كان فوق الاختصاص والرغبة الذاتية؛ لأنه أدرك عدم استطاعته التفريط بأي فرصة لقلتها، وعدم وجود خيارات وضغط العمر، والاحتياج المادي والمعنوي؛ لذا نجد أغلب الخريجين متمسكين بالفرص على الرغم عدم التوافق والقناعة.

جدول (18) يوضح الاعتقاد بالدور الاجتماعي للموقع المهني باستمرار المبحوثين في عملهم

الدور الاجتماعي للموقع المهني	العدد	النسبة المئوية
نعم	101	% 84
لا	19	% 16
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (18) الخاص بالدور الاجتماعي للموقع المهني الذي يؤديه المبحوثون كسبب رئيس بالاستمرار بالعمل فيه، إذ أشار (84 %) من المبحوثين بأن الدور الاجتماعي الذي حظوا به بعملهم خارج تخصصهم كان له الدور الأبرز بالاستمرار في عملهم بينما (16 %) من العينة أكدوا عدم وجود تأثير للدور الاجتماعي بالموقع المهني للاستمرار بعملهم، وإن الأمر يعود لأسباب أخرى. ونستنتج من البيانات السابقة إلى أن اغلب أفراد العينة بأنهم قد حصلوا على فرصة استطاعوا من خلالها تحقيق حالة تعويض عن مشاعر عدم التوافق بين التحصيل والتشغيل وأنهم قد قضوا من الوقت الكثير فيه الآمر الذي مكنهم من الحصول على الدور الاجتماعي للموقع المهني ذي المرغوبية الاجتماعية، ولعل الجدول (19) يؤكد ذلك القبول الاجتماعي.

جدول (19) يوضح الاعتقاد بوجود قبول اجتماعي للعمل خارج التخصص

القبول الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
نعم	96	% 80
لا	24	% 20
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (19) الخاص بتبيان القبول الاجتماعي للعمل خارج التخصص العلمي، إذ أشار (80 %) من العينة إلى وجود قبول اجتماعي من قبل المحيطين بهم على العمل خارج التخصص بالقطاع الخاص، بينما أكد (20 %) من العينة بعدم وجود ذلك القبول الاجتماعي. ونستنتج من هذه البيانات بان لسلطة المجتمع الأثر الأكبر في تشكيل الرأي والقبول والتوجه في عدم التمسك بالتوافق بين التخصص والتشغيل عبر تقديم المحيطين بهم للفرص البديلة وتبرير ذلك بأنها فرصة لا تتكرر بالقطاع العام؛ لذا يلجأ الشباب إلى العمل خارج تخصصهم والاستمرار به بحصوله على بعض الاعتبارات الاجتماعية ذات المرغوبية.

جدول (20) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب القبول الاجتماعي الذين أجابوا بـ(نعم)

أسباب القبول الاجتماعي	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
يلبي طموحي الحالي	1	56	% 58
يشعرني باستقلاليتي المالية	2	24	% 20
جزء من حالة التقبل الاجتماعي للبلد حالياً	3	14	% 14،5
أخرى تذكر	4	2	% 1،5
المجموع		96	% 100

تشير بيانات الجدول رقم (20) الخاص باستعراض أسباب القبول الاجتماعي للمبحوثين (96) الذين أكدوا بأن هناك قبولاً اجتماعياً للعمل بالقطاع الخاص خارج التخصص ذي مرغوبية مجتمعية؛ وبتالي انعكاسية ذاتية للاستمرار فيه. إذ شكل سبب أن العمل يلبي الطموح الحالي للمبحوثين ما نسبته (58 %) بالمرتبة الأولى، في حين جاء سبب أن العمل يشعر المبحوثين بالاستقلالية المالية بالمرتبة الثانية بنسبة (20 %)، وفي المرتبة الثالثة جاء سبب القبول الاجتماعي كجزء من الحالة التي يمر بها البلد بنسبة (14،5%)، وأخيراً حلت أخرى (الرضا والقناعة)، وبنسبة (1،5 %) من العينة؛ ومما تقدم نستدل على أن الاعتبارات المادية تشكل المرغوبية المجتمعية والذاتية في تشكيل حالة القبول الاجتماعي بالعمل بالمجتمع العراقي لدى الشباب الخريجين لأنه يشعره باستقلاليته وبالاعتبارات الاجتماعية.

– المحور الثالث: البيانات التخصصية (المنظور التشغيلي):

يعد التشغيل المتغير الجدلي الآخر المعتمد الذي يتصارع مع متغير التحصيل لتنعكس تلك الجدلية في شخصيات حملة الشهادة فهو الركن الأساسيفي ديمومة تواصلهم مع المجتمع، وهو جني ثمار التحصيل الدراسي ويكون ذلك ضمن تشغيلهم والذي سيغدو الركيزة الأساسية بالعمل التخصصي بصورته الطبيعية في المجتمعات والازمان المستقرة، وليس بالضرورة في مجتمعنا العراقي اليوم وما يعانيه من سوء التوافق بين التحصيل والتشغيل وهذا مما يدفع حملة الشهادة من النقمة من نظام التعليم بالعموم وعلى تخصصهم بالخصوص. والجدول (21) يبيّن تقبل العمل خارج التخصص وطبيعة ردود الفعل الناقمة على التعليم والتخصص تحديداً.

جدول (21) يوضح الاعتقاد بوجود نقمة على التعليم والتحصيل بتقبل العمل خارج التخصص

النقمة على التعليم والتخصص	العدد	النسبة المئوية
نعم	98	% 81
لا	22	% 19
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (21) إلى أن (81 %) من العينة بينواأنهم ناقمون على التعليم وتخصصهم الدراسي تحديداً بسبب تقبلهم للعمل خارج تخصصهم الدراسي، بمقابل

(19 %) منهم لم يكونوا ناقمين على التعليم وتخصصهم تحديداً؛ كونهم يعملون خارجه. وقد يعود السبب كون التحصيل لم يوفر لهم التشغيل المناسب لتخصصهم بل إنهم انخرطوا بأعمال بعيدة عن تخصصاتهم، وكانت بعض المهن والوظائف لا تشترط أن يكون لديهم تحصيل علمي، فضلاً عن إلى المدة الزمنية التي استغرقتهم بسبيل الحصول على الشهادة، وان بعضهم عدّ الشهادة معوقاً، إذ لم يعد يستطيعون أن يقوموا بأعمال غير ماهرة لكنها ذات مورد مالي بسبب الشعور بأنها لا تناسب تخصصهم، ومن خلال الاستفسار عن السبب في النقمة على التعليم والتخصص يتضح لنا الأسباب حسب الجدول الآتي.

جدول (22) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب النقمة على التعليم والتخصص تحديداً الذين أجابوا بـ(نعم)

أسباب النقمة على التحصيل الدراسي	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
قصور بالبنية الثقافية العراقية	1	40	% 40،8
عدم وجود سوق عمل	2	40	% 40،8
لا يلبي الطموح	3	16	% 16،4
أخرى تذكر (كون التحصيل غدا عائقاً)	4	2	% 2
المجموع		98	% 100

تشير بيانات جدول (22) الخاص بتبيان أسباب نقمة المبحوثين تجاه التعليم والتخصص بالتحديد؛ كونهم يعملون خارجه. إذ احتل قصور البنية الثقافية العراقية المرتبة الأولى من بين الأسباب بنسبة (40،8 %)، وجاء عدم وجود سوق عمل بالمرتبة الثانية بنسبة (40،8 %) أيضاً، بينما حلّ سبب أن التعليم والتخصص لا يلبي الطموح بالمرتبة الثالثة بنسبة (16،4 %)، في حين شغل سبب أخرى تذكر (بكون التحصيل أصبح عائقاً أمام الفرص غير الماهرة التي تعرض عليهم) بنسبة (2 %)من العينة. ونستدل مما تقدم بأن هذه الأسباب قد تدفع بكثير من حاملي الشهادات إلى التفكير بالهجرة الداخلية أو الخارجية وجدول (23) يوضح ذلك.

جدول (23) يوضح تفكير المبحوثين بالهجرة الداخلية أو الخارجية طلباً للتشغيل اللائق

التفكير بالهجرة	العدد	النسبة المئوية
نعم	70	% 58
لا	50	% 42
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (23) الخاص ببيان رأي المبحوثين حول التفكير بالهجرة الداخلية أو الخارجية طلبا لتغيير الفرص التشغيلية. إذ أشار (58 %) من العينة بأنهم فكروا بالهجرة طلبا لفرص تشغيلية أفضل، بينما (42 %) من المبحوثين لم يفكروا بالهجرة. ونستنتج من البيانات المذكورة آنفاً أن نصف العينة قد فكروا بالهجرة وقد يعود السبب إلى رغبتهم بتغيير خياراتهم كون أعمالهم لا تتناسب كلياً مع توجهاتهم لكن هناك أسباب حالت دون الهجرة الداخلية والخارجية يوضحها الجدول الآتي رقم (24).

جدول (24) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب التي حالت دون تحقيق الهجرة الداخلية الذين أجابوا بـ(نعم)

أسباب عدم تحقيق الهجرة	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
حاجة العائلة الماسة للمبحوث	1	34	% 48،5
الخوف من الخسارة	2	23	% 32،8
الوضع المادي مقيد	3	11	% 15،7
أخرى تذكر (توقع فرص قريبة)	4	2	% 3
المجموع		70	100%

تشير بيانات جدول (24) الخاص باستعراض أسباب عدم هجرة المبحوثين على الرغم من تفكيرهم بها التي أشار إليها (70) مبحوثاً. إذ شغلت حاجة العائلة الماسة لتواجد المبحوث المرتبة الأولى بنسبة (48،5 %)، تلتها الخوف من الخسارة بالمرتبة الثانية بنسبة(32،8 %)، في حين جاء الوضع المادي المقيد بالمرتبة الثالثة بنسبة

(15،7 %)، أخيراً حلت أخرى تذكر (بتوقع الحصول على فرصة قريبة دون الهجرة) بالمرتبة الرابعة بنسبة (3 %)، ونستنتج من البيانات بأن الوضع الاجتماعي والنفسي والاقتصادي قد تشكل عوائق أمام تحقيق الهجرة على الرغم من التفكير فيها.

جدول (25) يوضح اعتقاد المبحوثين بأن التغيير السياسي هو السبب الرئيس بتقليص فرص التشغيل

الاعتقاد بالتغيير السياسي	العدد	النسبة المئوية
نعم	110	% 91،6
لا	10	% 8،4
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (25) الخاص بتوضيح رأي المبحوثين فيما إذا كان التغيير السياسي بالعراق هو السبب الرئيسي في تقليص فرص التشغيل. إذ أشار (91،6 %) من العينة باعتقادهم بأن التغيير السياسي له الثقل الأكبر في تقليص فرص التشغيل، بينما أكد (8،4%) بأن التغيير السياسي ليس له دخل بتقليص فرص التشغيل.

جدول (26) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب تقليص فرص التشغيل للمبحوثين الذين أجابوا بـ(لا)

أسباب تقليص فرص التشغيل	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
غياب فلسفة الدولة والاستراتيجية التشغيلية	1	38	% 34،5
تفشي الفساد الإداري والمالي	2	38	% 34،5
انتشار المحسوبية وظاهرة تعيين العوائل	3	21	% 19
ظواهر الحراك المزيف وثقافة التغالب	4	13	% 12
المجموع		110	% 100

تشير بيانات الجدول (26) إلى أن غياب فلسفة الدولة والإستراتيجية التشغيلية قد شغلت المرتبة الأولى بقائمة الأسباب التي قلصت فرص التشغيل بنسبة (34،5 %)، تلاها تفشي ظواهر الفساد الإداري والمالي بالمرتبة الثانية وبنسبة (34،5 %) أيضاً،

في حين شكل انتشار المحسوبية وبروز ظاهرة تعيين العوائل بالمرتبة الثالثة بنسبة(19 %)، أما المرتبة الرابعة فقد كانت انتشار ظواهر الحراك المزيف كامتداد لثقافة التغالب والتكالب على الفرص بنسبة (12 %). ومما تقدم نستدل بأن التغيير السياسي قد أبرز الكثير من المشتقات لرواسب دفينة أخذت بالتغول والتحول إلى بنية ثقافية.

جدول (25) يوضح اعتقاد المبحوثين بأن فرص التشغيل الحكومي تسير بوسائل وأهداف غير عقلانية

عدم عقلانية التشغيل	العدد	النسبة المئوية
نعم	115	% 95،8
لا	5	% 4،2
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (27) الخاص بتوضيح رأي المبحوثين حول فرص التشغيل الحكومي وسيرها بغير عقلانية تنظيمية . إذ أشار (95،8 %) من العينة إلى أن الفرص التشغيلية تسير بغير عقلانية بينما (4،2 %) أكدوا عكس ذلك. ونستدل من البيانات بأن أغلبية أفراد العينة أوضحوا أن السياسية التشغيلية العراقية غير عقلانية والسبب بعدم عقلانية القطاع العام هي عدم تولي أصحاب التخصص مواقع صنع القرار والإرباك الأمني والسياسي الذي أدّى إلى استغلال سياسي الصدفة للتحكم بسياسات القائمة على الاعتباطية والمحسوبية والمنسوبية والتركيز على عسكرة المجتمع ومشاريع السلطة كأولوية على حساب بناء مؤسسات الدولة بعقلانية تنظيمية.

جدول (28) يوضح اعتقاد المبحوثين برواج سوق العمل ضمن الجوانب الأمنية لدى الخريجين

الاعتقاد برواج العمل الأمني	العدد	النسبة المئوية
نعم	117	% 97،5
لا	3	% 2،5
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (28) الخاص باستبيان رأي المبحوثين بشأن اعتقادهم برواج سوق العمل الأمني لدى الخريجين الشباب. إذ أكد (98،5 %) من العينة أن هناك مرغوبية لدى الخريجين بالعمل ضمن القطاع الأمني، بينما أشار (2،5 %) منهم بعدم وجود تلك المرغوبية. نستطيع من تلك البيانات الاستدلال بأن غالبية أفراد العينة تذهب إلى رأي بأن هناك رواجاً لدى الشباب الخريجين للعمل الأمني ولعل جدول (29) يسلط الضوء على أهم تلك التفصيلات.

جدول (29) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب تفضيل العمل الأمني للمبحوثين الذين أجابوا بـ(لا)

أسباب التفضيل بالعمل الأمني	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
العائد المالي الجيد	1	88	% 75
حماية الشخصية والعائلية	2	16	% 14
العائد الاعتباري الجيد	3	13	% 11
المجموع		117	% 100

يتبين من الجدول (29)، بأن العائد المالي الجيد جاء بالمرتبة الأولى كأحد الأسباب التفضيلية للعمل الأمني من اختيار (75 %) من العينة، بينما الحماية الشخصية والعائلية جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة (14 %)، في حين حل العائد الاعتباري الجيد بالمرتبة الثالثة بنسبة (11 %). ومن هذه البيانات نستدل بأن العمل ضمن الأجهزة الأمنية لم يكن بدوافع انتمائية وطنية بقدر ما كان بدوافع مادية واعتبارية حماية شخصية وعائلية وغيرها؛ وهذا يؤثر في بناء وتركيبة الأجهزة الأمنية وربما يكون السبب في إحداث الكثير من الخروقات الأمنية.

جدول (30) يوضح اعتقاد المبحوثين بالهجرة وتحقيقها لمردود أفضل من العمل الحالي

أفضلية الهجرة	العدد	النسبة المئوية
نعم	57	% 47،5
لا	63	% 52،2
المجموع	120	% 100

تشير بيانات الجدول (30) الخاص باستبيان رأي المبحوثين حول المردود الذي تحققه الهجرة الخارجية/ الداخلية أفضل من العمل الحالي. إذ أشار (47،5 %) إلى أن الهجرة برأيهم تحقق مردوداً أفضل من عملهم الحالي، بينما أكد (52،2 %) منهم بأن الهجرة لا تحقق لهم المردود الأفضل من عملهم الحالي؛ ومما تقدم نستدل بأن ما يقرب نصف العينة أشاروا بأفضلية الهجرة عن العمل الحالي لعل ذلك يعود لإيمانهم بعدم تغيير أوضاعهم وبلدهم نحو الأفضل وإن طموحاتهم أكبر من الحصول على وظيفة. أما المبحوثون الذين كان رأيهم بعدم تفضيل الهجرة على العمل الحالي فذلك يعود لأسباب يستعرضها الجدول (31)

جدول (31) يوضح التسلسل المرتبي لأسباب عدم تفضيل الهجرة للمبحوثين الذين أجابوا بـ(لا)

أسباب عدم تفضيل الهجرة	التسلسل المرتبي	العدد	النسبة المئوية
سماع تجارب الآخرين الفاشلة	1	31	% 49
الأيمان بقدرية الأرزاق والحظوظ	2	20	% 32
الحنين العالي والشعور بالانتماء	3	12	% 19
المجموع		63	% 100

تشير بيانات الجدول (31) الخاص بإيضاح عدم تفضيل الهجرة عن العمل الحالي، إلى أن سماع تجارب الآخرين الفاشلة جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (49 %)، بينما الإيمان بقدرية الأرزاق والحظوظ حل بالمرتبة الثانية بنسبة (32 %)، في حين الحنين العالي للوطن والشعور بالانتماء له حل بالمرتبة الثالثة بنسبة (19 %). ومن هذه البيانات نستنتج بأن هناك نسبة من العقلانية بالتفكير يقابلها نسبة من القدرية بالإيمان بالأرزاق لدى الأفراد حين سماعهم تجارب الآخرين، وهنالك موضوعية باتخاذ القرار بعد جمع المعلومات، وقد تعود جميعها إلى التغيّر السياسي الذي شهده مجتمعنا في عدم حدوث استقرار بفرص التشغيل وتعاقب الحكومات غير المؤهلة لأحداث التحسن الايجابي المنشود.

جدول (32) يوضح اعتقاد المبحوثين بسوء التوافق بين التحصيل والتشغيل يهددان الأمن المجتمعي

سوء التوافق التحصيل والتشغيل وتهديد الأمن المجتمعي	العدد	النسبة المئوية
نعم	120	% 100
لا	صفر	صفر%
المجموع	120	% 100

تشير بيانات جدول (32) الخاص باستبيان رأي المبحوثين بان سوء التوافق بين التحصيل والتشغيل يهددان الأمن المجتمعي (الشخصي والمؤسسي)، إذ أكد غالبية أفراد العينة بنسبة (100 %) أن غياب الاستراتيجية في جودة التعليم والسياسات التشغيلية قد أثر كثيراً في خلق تهديدات على مستوى الانحرافات الشخصية، والسلوكيات المنحرفة باختلاف أشكالها وأنواعها، وتهيئة بؤر للجرائم المنظمة والاستغلال الإرهابي، وانتشار العديد من مظاهر الحرمان الاجتماعي وظواهر اللامعيارية كتعاطي المخدرات، والتفسخ الخلقي، وبروز ظواهر الانتحار؛ نتيجة قدرية الظروف، وصعوبة تحملها لاستمرار ترحيل حلولها بين الحكومات المتعاقبة بعد التغيير السياسي .

المبحث السادس : النتائج والتحديات والتوصيات المقترحة

المحور الأول: نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: البيانات الأولية (الخصائص الديمغرافية والاجتماعية) الخاصة بالعينة:

1. تبين أن نسبة الذكور في العينة بلغت (63،3 %) مقابل نسبة إناث بلغت (36،7 %) من العينة.
2. تبين أن أكثر من نصف العينة تنحصر أعمارهم بين الفئتين (32-37)سنة و(38-43) سنة، إذ شكلتا نسبة (67 %)، إذ مثلت الفئة العمرية (32-37)سنة أعلى النسب بمقدار (35 %) من العينة.

3. تبين أن أغلب أفراد العينة من الحاصلين على شهادة البكالوريوس إذ شكلت نسبتهم (87،5%) ، في حين شكلت نسبة حاملي شهادة الدبلوم (7،5 %)، بينما شكلت نسبة حاملي الشهادة العليا (ماجستير/ دكتوراه) (5 %) من العينة.

4. تبين أن ما يقرب من نصف أفراد العينة مثلت الاختصاصات الإنسانية، إذ بلغت نسبتهم (46 %) بمقابل ما يقرب نصف أفراد العينة الثانية مثلت الاختصاصات العلمية، إذ شكلت نسبتهم (45 %)، بينما شكلت الاختصاصات المهنية (9 %) من العينة.

5. تبين أن نصف العينة هم من المتزوجين، إذ بلغت نسبتهم (54 %)، بينما بلغت نسبة العزاب ما يقرب نصف العينة الآخر بنسبة(46 %). في حين خلت العينة من المطلقين والأرامل والمنفصلين.

6. تبين أن عدد أفراد الأسرة المبحوثين المتزوجين بالعينة ككل تحدد ما بين (3-8) أفراد.

7. تبين أن أكثر من ربع العينة طبيعة عملهم ضمن المهن غير الماهرة، إذ بلغت نسبتهم (30 %)، بينما شكل العاطلون عن العمل ما يقرب من ربع العينة بنسبة (19 %)، في حين شكلت المهن عمالية ماهرة ما نسبته (18،2 %)، وبلغت نسبة الموظفين الحكومين المتخصصين ما نسبته (13،3 %)، وشكلت نسبة المهن القيادية (12،5 %)، وشكلت مهن أخرى مختلفة نسبة (7 %) من العينة.

8. تبين أن غالبية أفراد العينة عائدية سكناهم ذات طبيعة ملك، إذ شكلت نسبتهم (84 %)، مقابل (16 %) عائدية سكناهم بالإيجار.

9. تبين أن جميع أفراد العينة المبحوثة محل ولادتهم بالمناطق الحضرية بنسبة (100 %).

10. تبين أن جميع أفراد العينة المبحوثة محل أقامتهم بالمناطق الحضرية بنسبة (100 %).

ثانياً: النتائج الخاصة بالبيانات التخصصية (المنظور التحصيلي الأكاديمي):

1. تبين أن ما يقرب ثلث أفراد العينة طبيعة تخصصهم ذات توجه إداري، إذ شكلت نسبتهم (36،5 %)، بينما بلغت نسبة طبيعة تخصص المبحوثين ذوي التوجه الرقابي نسبة (27،5 %)، وبلغت نسبة تخصص المبحوثين ذات طبيعة فنية (23،5 %)، في حين شكلت تخصصات المبحوثين ذات الطبيعة خدمية الأقل نسبة، إذ بلغت (12،5 %).

2. اتضح أن (64 %) غير راضين عن تخصصهم الدراسي وأنهم كانوا مجبرين على اختياراتهم لعدة أسباب قهرية.

3. تبين أن أبرز الأسباب التي أثرت على أختيارات المبحوثين لتخصصاتهم الدراسية التي كانوا مجبرين على اختيارها التي أشار إليها (77) مبحوثاً هي رغبة أهلهم بالمرتبة الأولى بنسبة (53،2 %)، يليه محددات سوق العمل بالمرتبة الثانية بنسبة (25 %)، وسجلت محددات المعدل المرتبة الثالثة بنسبة (14،5 %)، وأسباب أخرى (كظروف السياسية والضغوطات النفسية والاجتماعية المختلفة) المرتبة الرابعة وبنسبة (7،8 %).

4. تبين أن (51،6 %) من أفراد العينة بينوا مرغوبية تخصصهم ضمن القطاع الخاص أكثر من القطاع العام الأمر الذي يؤشر بان السياسة التشغيلية ضمن القطاعات العامة والخاصة لا تعتمد المعايير العقلانية بالتخطيط والاختيار والتنظيم.

5. اتضح أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة أكدوا بأن الظروف الأمنية والسياسية أثرت كثيراً على اخياراتهم بالتخصص الدراسي، إذ بلغت نسبتهم (79 %) من العينة، بمعنى أن غالبيتهم لم يكونوا أحراراً باختياراتهم وان الظروف التي تحيط بأغلبية الطلبة هي ظروف غير مهيأة للدراسة.

6. أظهرت النتائج بان غالبية أفراد العينة أكدوا عدم توافق تخصصهم الدراسي وما يمارسوه من وظائف وأعمال وبنسبة (80 %) الأمر الذي يعطي مؤشراً بأن السياسة التشغيلية تسير على وفق معايير غير عقلانية وبدون عدالة توزيعية والاستراتيجية العلمية.

7. تبين أن أبرز أسباب عدم ترك العمل على الرغم من عدم توافقه مع التخصص العلمي للمبحوثين الذين أشار إليها (96) مبحوثاً، هي قلة الفرص التشغيلية وضغطها على المبحوثين بالمرتبة الأولى بنسبة(62،5 %)، يليه رغبة الأهل بالاستمرار بهذه الوظيفة بالمرتبة الثانية بنسبة (12،5 %)، وسجلت القرابة والصلة بصاحب العمل كسبب الاستمرار فيه بنسبة(11،4 %) بالمرتبة الثالثة، وإملاءات الظرف الأمني جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة (7،3 %)، والرغبة النفسية بالعمل الحالي سجل المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (6،3 %).

8. اتضح بأن غالبية أفراد العينة وبنسبة (84 %) من المبحوثين بأن الدور الاجتماعي الذي حظوا به بعملهم خارج تخصصهم كان له الدور الأبرز بالاستمرار بعملهم؛ الأمر الذي يعطي مؤشراً بأن البدائل الوظيفية الإيجابية قد تكون ذات إيجابية تعزز حالة الرضا المهني.

9. أتضح بان غالبية أفراد العينة وبنسبة (80 %) أكدوا وجود قبول اجتماعي من المحيطين بهم قد أسهم بحالة الاستمرار في أعمالهم؛ وهذا يوحي بتأثير الرأي الجمعي بخيارات الخريجين الشباب وقلة استقلاليتهم الفردية.

10. تبين أن أبرز أسباب القبول الاجتماعي التي ساعدت على استمرار المبحوثين بالعمل خارج تخصصهم والتي أشار إليها (96) مبحوثاً، هي أن العمل يلبي الطموح الحالي للمبحوثين بالمرتبة الأولى وبنسبة (58 %)، وجاء العمل الحالي ليُشعِر المبحوثين بالاستقلالية المالية بالمرتبة الثانية بنسبة (20 %)، وحلّ القبول الاجتماعي كجزء من الحالة التي يمر بها البلد بالمرتبة الثالثة وبنسبة (14،5 %)، وأخيراً جاءت أخرى تذكر (القناعة والرضا بالمقسوم) بنسبة (1،5 %).

ثالثاً: البيانات التخصصية (المنظور التشغيلي):

1. اتضح أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (81 %) من العينة أكدوا بأنهم ناقمين على التعليم عموماً وعلى تخصصهم ولاسيما لأن التحصيل العلمي والعمل وفقه هو الحالة الطبيعية التي يتمناها الشباب الخريجون.

2. تبين أن أبرز أسباب نقمة المبحوثين تجاه التعليم والتخصص تحديداً التي شخصها (98) مبحوثاً يعود إلى قصور البنية الثقافية العراقية المرتبة الأولى بنسبة (40،8

%)، تلاها وبالنسبة نفسها عدم وجود سوق عمل بالمرتبة الثانية بنسبة (40،8 %) أيضاً. وحلت استبانة التعليم والتخصص لا يلبي الطموح بالمرتبة الثالثة بنسبة (16،4 %)، وشغل أسباب أخرى تذكر (بكون التحصيل أصبح عائقاً أمام الفرص الغير ماهرة المعروضة) بنسبة (2 %).

3. تبين أن (58 %) من العينة قد فكروا بالهجرة الداخلية / الخارجية بحثا عن فرص تشغيلية لائقة تتناسب ومؤهلاتهم؛ الأمر الذي يعطي مؤشراً إلى ضغط العوامل البيئية الطاردة للكفاءات ولاغراءات الهجرة الداخلية أو الخارجية الجاذبة للمؤهلات.

4. ظهرت النتائج بأن أبرز أسباب عدم هجرة المبحوثين على الرغم من تفكيرهم بها والتي شخصها (70) مبحوثاً، يعود بالمرتبة الأولى إلى حاجة العائلة الماسة لتواجد المبحوث بنسبة (48،5 %)، تلاها الخوف من الخسارة بالمرتبة الثانية بنسبة (32،8 %)، وسجل الوضع المادي المقيد المرتبة الثالثة بنسبة (15،7 %)، وجاءت أخرى تذكر (بتوقع الحصول على فرصة قريبة دون هجرة) بالمرتبة الرابعة بنسبة (3 %).

5. اتضح أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (91،6 %) أكدوا أن التغيير السياسي كان له التأثير الرئيس بتقليص فرص التشغيل واستفحال البطالة بأنواعها وعدم التوافق والرضا الوظيفي.

6. ظهرت النتائج أن أبرز أسباب التي قلصت فرص التشغيل بعد التغيير السياسي بالعراق والتي أشار إليها (110) مبحوثين، هي غياب فلسفة الدولة والاستراتيجية التشغيلية بالمرتبة الأولى بنسبة (34،5 %)، تلاها تفشي ظواهر الفساد الإداري والمالي بالمرتبة الثانية وبنسبة (34،5 %) أيضاً، وجاء انتشار المحسوبية وبروز ظاهرة تعيين العوائل بالمرتبة الثالثة بنسبة (19 %)، وحل انتشار ظواهر الحراك المزيف كامتداد لثقافة التغالب والتكالب على الفرص بنسبة (12 %).

7. أظهرت نتائج البحث أن أغلب أفراد العينة أشاروا إلى أن الفرص التشغيلية تسير بسياسات غير عقلانية بنسبة (95،8 %)؛ الأمر الذي يؤشر إلى غياب الاستراتيجيات التشغيلية.

8. تبين من نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (98،5 %) أكدوا أن هناك مرغوبية لدى الخريجين بالعمل ضمن القطاع الأمني؛ الأمر الذي يؤشر إلى ازدياد الفرص بالمجالات الأمنية وضعفها بالمجالات الأخرى؛ وبالتالي ينعكس على عسكرة المجتمع وضمور الجوانب العلمية التخصصية المعرفية فيه.

9. ظهرت النتائج بأن أبرز أسباب لتفضيل الشباب الخريجين العمل الأمني على بقية المهن من اختيار (117) مبحوثاً، إذ حل العائد المالي الجيد جاء بالمرتبة الأولى بنسبة (75 %)، و الحماية الشخصية والعائلية جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة (14 %)، وتلاها العائد الاعتباري الجيد بالمرتبة الثالثة بنسبة (11 %).

10. تبين من نتائج البحث أن (52،2 %) منهم قالوا إن الهجرة لا تحقق لهم المردود الأفضل من عملهم الحالي.

11. ظهرت النتائج أن أبرز أسباب عدم تفضيل الهجرة عن العمل الحالي التي أشار إليها (63) مبحوثاً، إذ حل سماع تجارب الآخرين الفاشلة بالمرتبة الأولى بنسبة (49 %)، والإيمان بقدرية الأرزاق والحظوظ حل بالمرتبة الثانية بنسبة (32 %)، والحنين العالي للوطن والشعور بالانتماء له حل بالمرتبة الثالثة بنسبة (19 %).

12. أظهرت نتائج البحث أن جميع أفراد العينة وبنسبة (100 %) أكدوا أن سوء التوافق بين التحصيل العلمي والتشغيل المهني ينعكسان سلباً وقد يهددان الأمن الذاتي للفرد والأمن الاجتماعي بسبب اللا معيارية المجتمعية وتأثيراتها الانحرافية.

– المحور الثاني: التحديات التي تواجه السياسة التشغيلية:

مما تقدم نستطيع أن نحدد أبرز التحديات التي تواجه السياسة التشغيلية في العراق بما يلي:

1. الاستبداد الريعي النفطي وتغول تأثيره الكبير بالتطور الاقتصادي والاجتماعي بالمدى المتوسط والبعيد لضعف انتهاج السياسات الاقتصادية لاستراتيجيات واقعية متسقة وموجه برؤية مستقبلية وطنية بعيدة المدى لتعيد الآمال والوعود بالفرص المتاحة.

2. ضعف العلاقة التنظيمية والتخطيطية لسياسة التشغيل باستدامة خلق فرص عمل للشباب الخريجين بالخصوص وغيرهم بالعموم بالسياسات الاقتصادية العامة العليا للبلد.

3. شيوع الصراعات الاقتصادية التغالبية بدل التنافسية العقلانية بالقطاع الخاص وتراجع أداء قوى سوق العمل المحلية، وتدني سياساته التقليدية بتدني مستوى الاستثمار وغياب جوانب الإبداع والابتكار والمبادرات الجريئة.

4. غياب برامج العمل اللائق والوظائف المستدامة لانخفاض قدرة الشفافية الحكومية بإيجاد التوافق بثنائية التحصيل / التشغيل للاستمرار بانخفاض جودة التعليم وقوقعته التقليدية باعتماده محددات تشغيل اعتباطية وغير عقلانية ونزيهة كالرشى أو الوساطة أو المحسوبية أو الميول والرغبات المزاجية الشخصية.

5. الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص ومخرجات التدريب المهني لعدم كفاءة البنى التحتية (بالتمويل والنقل ومصادر الطاقة التقليدية غير الصديقة للبيئة).

6. ضعف البرامج الاجتماعية الداعمة للتشغيل (برامج دعم الدخل، وبرامج الاستثمار، وبرامج التأمين الصحي والاجتماعي) لربط الشبكة ومظلات الأمان بالإنتاجية والبطالة بخطوط الفقر والبؤس بخطط غير عقلانية.

7. استمرار تشريع القوانين غير خطية (تقدمية) وتقاطع الصلاحيات، وتعدد مراكز القرار وتركيزها على البعد السياسي والأمني، وإهمالها أو تقليلها للإبعاد الثقافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية.

– المحور الثالث: السياسة التشغيلية المقترحة:

1. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والمتسارعة إلا بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، والأمن المجتمعي، ونقطة الانطلاق تبدأ باستئصال الفساد بأشكاله وأنواعه كافة.

2. الاهتمام بالنواحي النوعية وجودة التعليم ورفع كفاءته الداخلية وبنيته التحتية، وعدم التركيز على التوسع الكمي، وتحسين وإعادة توجيه النظام التعليمي لمعالجة أوجه عدم التوافق بين مهارات ومؤهلات المتخرجين وحاجات سوق العمل عبر

تحسين درجة الاتساق المناهج الدراسية والتعليمية مع حاجات القطاع العام والخاص على حدا سواء.

3. مواجهة تحدي إصلاح النظام التعليمي، والاهتمام بالتنمية الإنسانية لتوليد رأس مال بشري واجتماعي وطني يقود الدولة نحو الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؛ وهذا الأمر يستلزم التشديد على نواحي الجودة والنوعية.

4. تعزيز مراكز صنع القرار بالحكومة بالشخصيات الوطنية والنزيهة والمهنية من أصحاب الكفاءات والخبرة العلمية والعملية المتخصصة والاهتمام بالتوصيف الوظيفي وتفعيل التخصصات الدقيقة بإيجاد أرضية وقواسم مشتركة عبر رسم السياسات العامة التكاملية والاهتمام بالتنسيق والاتساق بين السياسات والبرامج التنموية.

5. إدماج أهداف التنمية المستدامة في قضايا التخطيط الوطني بعدها أداة عملية وبناء نهج تشاركي تكاملي عن وعي معرفي الأمر الذي يتطلب إدماجها بعملية التخطيط الوطني في أطار الشراكات الدولية والإقليمية مع السياقات المحلية.

6. التطبيق العملي السليم لمبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة لبناء مؤسسات دولة إنمائية فاعلة وحكم عقلاني قيمي.

7. تعزيز ثقة المجتمع العراقي بإعادة بناءها عبر ديناميات الإجماع الوطني والعدالة والإنصاف الاجتماعي والدعم الدولي بتوفير بيئة وطنية نظيفة وسليمة بتقوية قدرة الدولة وتعزيزها على حماية المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية .

8. العمل على تعزيز أسس اقتصاد وطني متنوع يتسم بدرجة من الانتعاش والنمو الاقتصادي المستدام بالاستراتيجيات العقلانية.

9. بناء قواعد بيانات ومعلومات رصينة بأساليب الحوكمة الإلكترونية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ذات مصداقية عالية ومحدثة باستمرار.

10. الاستثمار الفاعل لزيادة معدل التشغيل بنحوٍ يوازي مخرجات التحصيل لخلق الفرص وتعدد الخيارات الوظيفية واعتماد سياسات نقدية داعمة للاستثمار.

11. تطوير البنى التحتية وتعزيز نظام الحوافز بالقطاعات الخدمية والإنتاجية وتحسين القدرات التنافسية بالاقتصاد والإنتاج وتحفيز روح المبادرة والإبداع ولابتكار للعقول العراقية بدعمها على وفق برامج مستدامة.

12. تحديث القوانين والأنظمة وتوفير البيئة التنظيمية والقانونية بما يشجع إقامة المشاريع، وتيسير الإجراءات والإعفاءات ودعم أصحاب المشاريع الجدد، وتنظيم تكاليف العمالة واليات تحديد الأجور وربطها بالإنتاجية والتضخم، وإجراء دراسات تحليلية عن الحد الأدنى لها، ورعاية القطاع غير المنظم.

13. تطوير كفاءة أجهزة العمل لإدارة ورسم سياسات التشغيل بتحديد الاحتياجات التدريبية ووضع الخطط الإجرائية وفق تلك السياسات المرسومة وتطوير كفاءة الملاكات لرصد متغيرات سوق العمل.

14. التطبيق الفعال لسياسات تنشيط سوق العمل العام / الخاص عبر تحسين الاتصال بالمؤسسات ذات العلاقة (التخطيط، والتعليم، والصناعة، والزراعة، وقطاع الخدمات، والشركاء الاجتماعيين) وتحسين الاتصال بالعاطلين عبر دراسة حالاتهم وبيان مؤهلاتهم، وتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات بتحديث مجالات الخدمة المقدمة للباحثين عن العمل والتوفيق بين العرض والطلب.

15. تعزيز الشراكات والتعاون والتنسيق بين القطاعات العامة والخاصة لزيادة الفرص عبر التشجيع على الاستثمار، وربط المشاريع الصغيرة ببرامج التدريب والتطوير، ووضع معايير شفافة بالمناقصات والعطاءات وحماية الحقوق والمبادئ الأساسية بالعمل.

16. تقوية قدرة طالبي التشغيل والمؤسسات على التكيّف مع متطلبات تنفيذ سياسات التشغيل عبر مرونة سوق العمل، تحسين الرضا الوظيفي، تطوير السلوك والثقافة التنظيمية والتوعية بالتشريعات الوطنية، وربط مظلات الأمان الإنساني بالنشطة الاقتصادية.

المصادر

❖ أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط4، الكويت، وكالة الطباعة، 1987.

❖ أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في البلدان العربية التحدي والمواجهة، دورية العمل والمجتمع، العددان: 5، و6، مصدر سابق.

❖ آخر التقارير السنوية للفترة 2015/7/1 وحتى 2016/12/31، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض.

❖ ارتفاع معدلات الفقر إلى 30 % والبطالة ما بين 20 إلى 25 % (تقديرات تخمينية)، للمزيد يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لصحيفة المدى الإلكترونية، العدد 3822، في 2017/1/10: www.almadapaper.net/ar/news تأريخ النشر 2017/8/29.

❖ الأهداف التنموية للألفية في العراق لسنة 2014 ونظرة لما بعد عام 2015، أصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شباب مُمكن . مستقبل مُستدام)، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساواة بين الجنسين للفترة 2014 -2017، الولايات المتحدة الأمريكية . نيويورك.

❖ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 (الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية-نيويورك.

❖ تكييف الأهداف الإنمائية للألفية 2013، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

❖ جبر العتابي، طرق البحث الاجتماعي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1991.

❖ جميل حمداوي، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، شبكة الالوكة، ص: www.alukah.net.15.

❖ جودت عزت عطري، أساليب البحث العلمي (مفاهيمه – أدواته – طرقه الإحصائية)، عمان، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط1، 2000.

❖ د. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995.

❖ د. سعد عجيل ود.سعد إبراهيم ، طرائق البحث العلمي، أهل الحرة للطباعة، بغداد، 2014، ط2.

❖ د. عاطف عبد الفتاح عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة : دراسة ميدانية في تونس والسودان ومصر، دراسة منشورة، للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1985.

❖ د. عبد الله فلاح المنيزل ود. عايش غرايبة، الإحصاء التربوي، دار المسيرة، الأردن، 2009.

❖ د. عدلي السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة، عمان–الأردن، ط1، 2009.

❖ د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سيسيولوجي)، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت، 2009.

❖ د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سيسيولوجي، مصدر سابق.

❖ د. كاظم الجابري ود. داود عبد السلام، مناهج البحث العلمي، ط1، منشورات معالم الفكر، بغداد، 2015.

❖ د. كريم محمد حمزة، نظريات علم الاجتماع (مقدمات تعريفية) دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، 2015.

❖ د. كريم محمد حمزة، نظريات علم الاجتماع (مقدمات تعريفية)، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، لبنان–بيروت، ط1، 2015.

❖ د. لاهاي عبد الحسين الدعمي، مقدمة في علم الاجتماع، ط1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان.

❖ د. محمد الأمجد، الشباب العراقي: أسس المعوقات ومكونات الحل (إشارة لمشكلة البطالة والعزوف عن الزواج والتعليم وتأثيراتها، الملتقى دورية فصلية–ثقافية، العدد 16، السنة الخامسة، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، بغداد، 2010.

❖ د. محمد الجوهري وآخرون ،موسوعة علم الاجتماع ، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة ، ط2، 2007.

❖ د. محمد عثمان، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة–السعودية، 2014.

❖ د. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 2013.

❖ د.حسن شحاتة وآخرون، معجم المصطلحات التربوية والنفسية ‘الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

❖ رث والاس وألسون وولف ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان . الأردن، 2012.

❖ رضا علي مصطفى، استراتيجية مقترحة لاستثمار تخصيصات العاطلين عن العمل في مشروعات مساهمة بين القطاعين العام والخاص في العراق ، مشروع تخرج لنيل درجة الدبلوم في التخطيط الاستراتيجي، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد/قسم إدارة الأعمال، غير منشور، 2013.

❖ الطيب الطويلي، التشغيل في تونس ومحددات الانتداب : دراسة ميدانية على عينة جامعية منشورة، إضافات مجلة أكاديمية فصلية محكمة، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان: 26، و27، ربيع، وصيف، لبنان–بيروت، 2014.

❖ عباس علي محمد ، الأمن والتنمية ، دراسة حالة العراق للمدة (1970 – 2007)، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي ، ط1، بغداد ، 2013، ص: 296 – 299.

❖ عباس علي محمد، الأمن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970 – 2007)، ط1، مطبعة الساقي، بغداد، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات 59، 2013.

❖ عباس علي محمد، الأمن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970 – 2007)، مصدر سابق.

❖ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، 1971.

❖ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق.

❖ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الإنجلو المصرية للطباعة والنشر، ط2، 1972.

❖ على طريق الأهداف الالفية 2013، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

❖ ف. ج . رايت، مبادئ علم الاجتماع، ترجمة: د. محمد شيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2011.

❖ كاظم شمخي عامر، واقع التشغيل في العراق وسبل تطويره ، دورية العمل والمجتمع، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للبحوث والدراسات، العددان السابع والثامن، 2009.

❖ محمد السماك، أصول البحث العلمي، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986.

❖ محمد على محمد، طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

❖ محمد عيسى، البحث الاجتماعي (مبادئه و مناهجه)، القاهرة الحديثة، ط1، 1962.

❖ مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

❖ ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، 1981.

❖ نوري محسن الحلفي، ظاهرة البطالة ودور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الحد منها، دورية العمل والمجتمع، مصدر سابق.

❖ هاشمي بريق ، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مصدر سابق.

❖ هاشمي بريقل، البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، الجزائر.

❖ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / قسم العلاقات العربية والدولية، تطبيقات العمل اللائق ... فكرة ومؤشرات، دراسة منشورة في مجلة العمل والمجتمع، العدد 1، 2007.

مركز البيعة في النظام الدستوري المغربي

د. محمد بودن*

الملخص

إن التمازج الغني الذي لازم تطور الحياة الدستورية المغربية كان رهين بعنصرين جوهريين: أحدهما ثابت الظروف، ويتعلق الأمر بالمؤسسات التقليدية المستوحاة من الفكر الإسلامي ومن (12) قرناً من الحكم السلطاني، والآخر متغيّر ونقصد به المؤسسات العصرية المستمدة من الديمقراطية الليبرالية الغربية، وإذا كانت بداية عهد الاستقلال (1956-1962) قد شكلت لحظة حاسمة تم خلالها توزيع الأدوار، فإن الملكية انفردت بدور له طابع خاص يجد مرجعيته في إمارة المؤمنين، وفي العهد الخليفي، والإرث السلطاني، ولحظة توزيع الأدوار هاته حُسم خلالها إرساء البنية العلائقية، والشكل الذي سيتخذه النسق السياسي المغربي، وهذا الأخير تطور انطلاقاً من ست تجارب دستورية للأعوام: (1962، و1970، و1972، و1992، و1996، و2011) التي تمخض عنها نظام خاص للحكم متفاعل بنحو كبير مع تحولات الواقع السوسيو-سياسي، وحسب المنظور التجزيئي يمتاز النظام المغربي بثلاث ميزات: ثبات النظام، وعدم مسؤولية الملك، والاحترام الواسع للملكية.

* باحث في القانون العام بجامعة محمد الخامس – المملكة المغربية.

Abstract

The rich intermingling which is necessary for the development of the Moroccan constitutional life was dependent on two essential elements, one of them fixed the conditions it concerns traditional institutions inspired by Islamic thought and 12 centuries of royal rule and the other modern institutions, the summation variable derived from the Western liberal democracy, and if the beginning of the era of independence (1956-1962) have formed a decisive moment in which the distribution of roles, the property exclusively play a special character find reference in the Emirate of believers in the Covenant Khalifi and inheritance of the sultanate, and the moment the distribution of these roles, which was decisive in establishing the relational databases, and format of the Moroccan political pattern, the latter developed from the constitutional six tests (1962 - 1970 - 1972 - 1992 - 1996 - 2011), which resulted in a system of interacting with Indeed inflect - a political transformations, according to the fragmented perspective the Moroccan system is characterized by three features:Evidence the regime and the responsibility of the King, and respect .

مـــقدمـة

نظراً للتطوّر المتقابل لمفهوم البيعة مع الدستورانية في المغرب عبر نظيمة إمارة المؤمنين؛حيث انتقلت هذه المفاهيم من مستوى المتابعة التاريخية التي حددت الأصول والضوابط والمضامين إلى مستوى تحديد آليات الاشتغال في النسق المعاصر بعد أن تمت دسترة مفهوم إمارة المؤمنين سنة 1962. وقد حظيت الملكية –وما تزال– بالأولوية المطلقة في الدراسات القانونية والسياسية، دون أن تنتهي إلى رأي موحد بشأن طبيعة موقعها الحقيقي الذي منحها إياه الباب الثالث من دستور 2011، على الرغم من الإجماع الحاصل بشأن سمو مكانتها فيه، ولا ريب في أن هذه العناية جاءت استجابة لخصوبة التجربة المغربية التي انمازت بالحضور الفاعل للملك في حقل الممارسة، هذا فضلاً عن كون أن الفصل 19 من دستور 1996 كان هو الوحيد الذي يتعرّض للملكية كأعلى سلطة في هرمية النسق السياسي، فالجانب المسكوت عنه تكرس نظرياً في سيل لا حصر له من التأويلات، ولعلّ هذا العمق والامتداد في حمولته الدلالية هو ما حدا بالباحثين إلى التجادب بين منظور لا يبالغ في سمو مكانة القرار الملكي ضمن التسلسل القانوني، ومنظور جعل منه منبع ومنتهى كل القوانين، وهذا ما يجد أسانيده في ميثاق البيعة وفعلها السنوي؛ والوثيقة الدستورية كجزء من الحياة الدستورية، لهذا بدا –من وجهة نظري– الانطلاق نحو التعاطي مع هذا الموضوع ؛ناهيك عن تقسيم الفصل 19 من الدستور السابق (1996) إلى فصلين معززين بنفحات أخرى (الفصلين 41، و42) في دستور 2011 وهذا أساس راهنية الموضوع وأهميته.

> إن اختيارنا للموضوع لم يكن اعتباطياً، بل كان رهيناً –إلى حد كبير– بالنقاش المجتمعي الحاصل والمستجدات الواقعة، ولاسيما بعد صدور دستور جديد في إطار الوضع الخاص للمغرب

إن المسعى الأساس من هذه الدراسة هو محاولة الكشف عن تمظهرات التفاعل بين التقاليد المرعبة لدى الملكية في المغرب والتطورات والتغيّرات التي قد تكون مسايرة لمتطلبات العصر، فضلاً عن الخروج بدلائل ومؤشرات عمّا حققته الملكية المغربية من سمو قعد منزلتها في ربوة أقرت بحتمية النظام الملكي كأرقى الأنظمة السياسية وأكثر ها شعبية واستقراراً، فضلاً عن رصد المستجدات التي جاء بها دستور 2011 بشأن هذا الموضوع. وما واكبه من تحولات نوعية. وإن اختيارنا للموضوع لم يكن اعتباطياً، بل كان رهيناً –إلى حد كبير– بالنقاش المجتمعي الحاصل والمستجدات الواقعة، ولاسيما بعد صدور دستور جديد في إطار الوضع الخاص للمغرب وبروز أزمات سياسية في المحيط الإقليمي كوضع عام، وترجع أسباب هذا الاختيار إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية من بينها:

- محاولة التعرف على الوظائف الحقيقية للملكية في المغرب على وفق الأصول التأريخية والمرجعيات الدستورية.
- كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع في السياق السابق، وقلتها في علاقة مع التحولات المستجدة.
- الرغبة في المعرفة الدقيقة للمكانة الملكية ودورها في المنظومة الدستورية.
- الرغبة في الوقوف على تحولات النسق السياسي المغربي والثابت والمتحوّل في الدستور الجديد.
- بدافع علميّ أكاديمي.

الإشـــكالية

تنطلق إشكالية هذه الدراسة من واقع الثابت والمتغيّر الذي يتفاعل على مستوى الملكية في المغرب في ظل تأريخ تليد، وخمس تجارب دستورية سالفة وتجربة دستورية جديدة أتاحت التنوع في المضمون الدستوري، فضلاً عمّا أثارته الإصلاحات المواكبة للوثيقة الدستورية من نقاش مرتبط بالملكية وصلاحياتها، والعادات المرتبطة بالممارسة التأريخية للملك، وموقع البيعة كميثاق والدستور كوثيقة في ميزان الشرعيات.

ومن أجل الركون إلى تحليل هذا الموضوع من جوانب مختلفة سأحاول الإجابة على أسئلة ترومها تفاصيل الموضوع وتفرضها إشكالية هذه الدراسة المتمحورة بشأن كيفية التفاعل بين التقاليد المرعية، والتطور الدستوراني على مستوى الملكية في المغرب؛ وعليه يتعيّن التصدي لسؤال مركزي قبل الدخول في غمار تشريح وتحليل الموضوع هو: كيف تتعامل الملكية المغربية مع قاعدة تفاعل التقاليد المرعية، والتطور المشدود إلى العصر في ظلّ الوضعية الراهنة؟

ويمكن صياغة إشكالات البحث عبر التوسّع في تحقيق الظروف العلمية، وتحليل المحتويات، واستبدال التساؤلات البحثية كبديل للظروف العلمية، ولاسيما في الدراسات الوصفية وصياغتها في التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المفاهيم التي تهم التقليد والتحديث من داخل وخارج المتن الدستوري؟

- كيف ساعد النطق الملكي كفكر سياسي ودستوري في بلورة معامل الجيل الجديد في الدولة؟
- أكان سقف الإصلاحات الدستورية لسنة 2011 مؤشراً على حداثة التوجهات أم على تقليد نيتها؟
- كيف أضحت الملكية في المغرب معهداً لإصدار القيم الوطنية والدينية؟
- كيفية تمكن تجسيد وضع الملك في الدستور الجديد بين الخصوصية المغربية، والضرورة الدستورية؟
- ما الذي يترجم الحضور القوي للملك في المتن الدستوري والمجال العام؟
- ما المحددات التي تخدم مصالح الملكية وتزكيها كثابت في أي إصلاح؟
- من الأسمى: البيعة أم الدستور؟

كل هذه التساؤلات الفرعية تصب في منبع واحد ألا وهو «البيعة والدستور .. توازن أم تراتب؟».

المنهج المعتمد:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة وتفريعاتها المتسمة بالتشعب فلا مناص من الاستعانة بالمناهج البحثية، ونظراً لتداخل جوانب الموضوع بحقول معرفية متعددة، ولوجود عدة مناهج حتى بالنسبة للظاهرة الواحدة، يمكن تصنيف هذه البحث في سياق البحوث الاستطلاعية والاستقصائية التي تستهدف دراسة الجوانب الملموسة المتصلة بطبيعة الموضوع. وتركز الدراسة بنحو أساس على المنهج التحليلي؛ وذلك في الكشف عن العلاقة الارتباطية الموجودة بين مختلف المتغيرات التفسيرية المعتمدة والمرتبطة بالملكية في المغرب والمتغير التابع.

ونظراً لأهمية اعتماد المناهج في مثل هذه البحوث فإنني سأحاول جهد الإمكان الاعتماد على المنهج الوظيفي لمعرفة وظيفة الملكية وتوضيح مختلف تدخلاتها وإبراز العلاقة الوظيفية بين الملك وبقية السلط والمؤسسات الدستورية، إضافة لما سبق استعنا بالمنهج التأريخي الذي من طريقه حاولنا معرفة التطوّر الذي عرفته المؤسسة الملكية والبيعة والدستور.

خطة البحث:

وبغية الوصول إلى الغايات المتوخاة وعلى ضوء ما سبق استعراضه، عملنا على تقسيم الموضوع في إطار منهجي يراعي الإشكالية المطروحة وذلك بتقسيمه على فصلين:

الفصل الأول: دلالات البيعة في المغرب.

الفصل الثاني:الدلالة السياسية للبيعة ودورها في تعزير الاستقرار الدولتي.

الفصل الأول: دلالات البيعة في المغرب

من الواضح أن البيعة والشورى هما ركنا تأسيس دولة إسلامية حرة تمثيلية، فالتساؤل بشأن علاقة السلطة السياسية بالسلطة الدينية، بدأ مباشرة عقب وفاة النبي (ص)، إذ إنه لم يعيّن على الأقلّ علانية أي خليفة سياسي؛ ومن هنا يمكن فهمنا لتنوع الآراء في اجتماع سقيفة بني ساعدة عن خصائص من يتولّى الحكم، حتى أن إحدى الآراء طرحت تنصيب أميرين في الوقت عينه، أحدهما من المهاجرين، والآخر من الأنصار[1].

إلا أنّ هذا لم يمنع لاحقاً من تطور الخلافات الأساسية بشأن طبيعة الخلافة، وتمثيلها المركز الأعلى في الدولة الإسلامية، وتحديداً هناك ثلاثة آراء مهمة ما تزال حتى اليوم، تستقطب المسلمين:

الرأي الأول: أن الخليفة يمثل الله على الأرض.

الرأي الثاني: أنه يمثل رسول الله (ص).

الرأي الثالث: أنه يمثل الجماعة.

وصل الخلاف بشأن طبيعة الخلافة إلى حدود التشكيك في ضرورتها الشرعية، وهناك القليل من العلماء الذين اعتبروا أن عدم تعيين خليفة هو مخالفة لواجب شرعي؛ وبالتالي فإن لم تكن في رقبته بيعة مات موتة الجاهلية، إلا أن علماء آخرين أكدوا ضرورة إقامة السلطة، لأن هناك حاجة في ذلك أي الضرورة هي ضرورة وظيفية[2]،

1.السيد رضوان الأمة والجماعة والسلطة، دار إقرأ، بيروت، ط 1984، ص: 83-82.

2.الخالدي محمود، معالم الخلافة، دار الجيل، بيروت، ط 1984، ص: 32-31.

واشتد الخلاف اليوم بنحو كبير بشأن مفاهيم الفكر الإسلامي المعاصر. بحيث أضحت الدولة مفهوماً سجالياً، وتولدت أفكار مفادها: الخوف من قيام الدولة الدينية تحت عباءة الديمقراطية؛ مما خلق مواجهة صريحة بين المؤيدين لمشروع الدولة المدنية والداعمين لمشروع الدولة الدينية.

إن المتابع لهذه المواجهة الصريحة بين الطرفين، يجد في الوسط الفكري والسياسي أربعة اتجاهات[3].

- **الاتجاه الأول**: يتّجه نحو قبول مصطلح الدولة المدنية كما جاء من الغرب دون إعارة أي اهتمام للخصوصيات.

- **الاتجاه الثاني**: قبل بمفهوم الدولة المدنية من دون الوصول إلى غاياته.

- **الاتجاه الثالث**: وصل به إلى غايته من دون القبول المطلق بمرجعيته الغربية، بحيث يرجع هذا الأمر إلى التشبث بالتفرد والخصوصية.

- **الاتجاه الرابع**: يقول إن الدولة المدنية هي دولة المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية داخل محيط حرّ لا سيطرة فيه لأحد وهي دولة بدستور محايد دينياً.

> ❞ لا يمكن لفرد أو لمجموعة محددة من الأفراد أن يدعوا تمثيل الله في الأرض، أما تعابير «خليفة الله»، أو «رسوله» فإن غالبية المسلمين جوزت إطلاقها مجازاً ❝

وبصرف النظر عن الاتجاهات المذكورة آنفاً فإنه من الجلي أن يكون للجماعة الحق في مبايعة الحاكم أو تمليكه أو تعيينه، وذلك عند قسم البيعة الذي يمثل إجماع الأمة على شورى أهل الحل والعقد[4].

وقد اعتبرت أغلبية المسلمين أن دلالات الآيات القرآنية تشير إلى استخلاف الناس كافة؛ وبالتالي فقد رفضت الرؤية النصية للإمامة أو رؤيته كظل الله على الأرض[5]؛ وبناءً على هذا، لا يمكن لفرد أو لمجموعة محددة من الأفراد أن يدعوا تمثيل الله في الأرض، أما تعابير «خليفة الله»، أو «رسوله» فإن غالبية المسلمين جوزت إطلاقها مجازاً.

ومن هذا المنطلق فإن إمارة المؤمنين ليست مجرد رئاسة دينية أو روحية، فقط

3. الخالدي محمود، معالم الخلافة، دار الجيل، بيروت، ط 1984، ص: 32-31.

4. المبارك محمد، الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية، دار الفكر، بيروت، ط 1970، ص: 72.

5. السنهوري عبد الرزاق، فقه الخلافة، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط 1989، ص: 149.

بل منصب دنيوي يتولاه الخليفة، ويباشر من طريقه مختلف الأمور المنوطة به علاوة على الإشراف على أعمال من يفوضهم شريطة تيقظه لما يقومون به من تصريف الأمور المختلفة؛ وبالتالي فدور الإمامة الكبرى يظل محورياً في تدبير أحوال الملة الدينية والدنيوية[6].

ومن أجل توظيف بنية البيعة وعناصرها في النظام الدستوري المغربي المشهود له بالخصوصية لا بد من التوقف على تحقيب مفهوم البيعة وتأصيله، فضلاً عن دور البيعة في خدمة مصلحة الدولة إلى جانب رصد مكانتها الدستورية سواء أكانت مضمنة في مقتضى صريح أم ضمني، فضلاً عن تبيان مظاهر تجددها فيما يتعلق بإرساء تقاليد جديدة بين كتلة السيادة ورمز ووحدة ممارسي السيادة، كون البيعة تعد بمنزلة ميثاق مستمر بين الملك والشعب[7]. وتعد البيعة للدولة المغربية جوهراً لا شكلًا[8]، بحيث تأخذ شكل الإطار الفكري الذي مهد الطريق أمام تكييفها الواسع في المجالات الدينية والدنيوية أنتج دلالات ومشروعيات متفاعلة كتفاعل المد مع الجزر.

> تعدّ البيعة إطاراً فوق الدستور أحياناً، أي إنها طبقة عليا خاصّة بحتمية الشكل الملكي والطابع الديني للدولة المغربية، أو ما يطلق عليها بكتلة الشرعية

بقيت البيعة حاضرة بقوة في الممارسة التأريخية لسلاطين المغرب في نسق تلتقي فيه الأصالة في أنقى مظاهرها والمعاصرة في أحدث مبتكراتها، فلا المعاصرة تضيق بالأصيل، ولا الأصالة ترفض الجديد المفيد، إن نظام البيعة ليعد من أبرز معالم الرسالة الحضارية بالمغرب، وهو رباط وثيق امتدّ قروناً من الزمن بين الملك والشعب، فهذه البيعة التي جرت العادة في المملكة المغربية أن تكون مكتوبة في وثيقة يحملها أهل الحل والعقد ليسلموها لكل ملك ويشهدوا أنهم ومن يمثلون ينقادون لحكمه ويطيعون أمره، وتتأكد هذه البيعة كل سنة إبان ذكرى عيد العرش عبر حفل الولاء بمشاركة وزير الداخلية والولاة والعمال وبقية رجال السلطة والمنتخبين[9]، وتعدّ البيعة إطاراً فوق الدستور أحيانًا، أي إنها طبقة عليا خاصّة بحتمية الشكل الملكي والطابع الديني للدولة المغربية، أو ما يطلق

6. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1982، ص: 519.

7.أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب الإسلامية، بيروت، 1978، ص: 7-6.

8. قدمت السيدة بهيجة سيمو مديرة الوثائق الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم السبت 30 يوليو 2011، بشأن موضوع «البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب» نالت على إثره وسام الكفاءة الفكرية.

9.9 Bernard LUGAN, Histoire du Maroc, des origines à nos jours, Perrin, Pais 2000.

عليها بكتلة الشرعية التي يمكن أن تحيد عن دورها إذا تمت تبيئة الدولة المدنية في الوثيقة الدستورية[10]؛ وهذا ما لا يتماشى مع المكونات الدينية للنظام الدستوري المغربي؛ لذلك وُضعت مقتضيات دستورية فاصلة تحدد الثوابت غير القابلة للمراجعة أو التعديل.

المبحث الأول: الدلالة الدينية للبيعة

تعدُّ البيعة في الفكر السياسي المغربي من أهم المعالم الحضارية لأنها تعبر تعبيراً دقيقاً عن نظرة المغاربة ملوكاً أو شعباً للحكم وللسيادة، ولطبيعة العلاقة بين الملك والشعب، وتجد هذه المعلمة الفكرية تأصيلها في الفكر السياسي الإسلامي.

شكلت البيعة وما تزال تشكل وستشكل مستقبلاً أهم مقوم ديني في النظام السياسي المغربي، فهي لا تستمد قوتها من المشروعية الدينية فقط بل من المشروعية التأريخية والحضارية[11] فحضورها الفعلي على امتداد اثني عشر قرنا جعلها حجر الزاوية في المنظومة الدستورية–السياسية المغربية، ومصدراً أساساً من مصادر الشرعية لكل ملك مغربي ما نحة للمغرب خصوصية سياسية تميزه عن بقية الأنظمة السياسية العربية والغربية على حد سواء. وشكلت البيعة أساساً متيناً للفكر السياسي والدستوري؛ لدى الملوك العلويين، وإن خصوصية النظام السياسي المغربي جاءت بفعل البيعة، فهذه الأخيرة أعطت الدولة المغربية قاعدتها وأسسها التي لم تكن مشابهة لدول أخرى.

إن التموقع المائز للمؤسسة الملكية[12] نابع بالأساس من تفردها بالشرعية الدينية القائمة على مؤسسة إمارة المؤمنين والمتجلية في حضور الملك في خطب الجمعة على المستوى الوطني، وعلى مستوى بلدان إقامة الجالية المغربية، فضلاً عن المساجد الحاملة لأسماء الملوك العلويين؛ وبالتالي فالدلالة الدينية للبيعة تجد أساسها وتصريفها الدستوري في إمارة المؤمنين التي لا تقبل التجزئة أو الانفصال[13]؛ وبالتالي

10. حكيمي الحبيب، إمارة المؤمنين والبيعة لها، مجلة القوات المسلحة الملكية، يوليو 2011، العدد: 346، ص: 92-93.

11. خمري سعيد، الثابت والمتحول في عملية الإصلاح الدستوري بالمغرب، منشورات الجمعية المغربية للقانون الدستوري، دون طبعة، 2014، ص: 49-50.

12. النبهان محمد فاروق، مفهوم البيعة في الفكر الإسلامي، جريدة الحركة، العدد: 7590، الخميس 23 يوليو 2012، ص: 06.

13. أبو الحسن الماوردي، الأحلام السلطانية، مرجع سابق ص: 15.

فالدين الإسلامي يحقق صلة وثيقة تشد الدولة إلى الدين لأنه يجمع في قواعده بين الشؤون المادية والحياتية والأحكام التعبدية الدينية؛ لذلك يجمع الخليفة أو السلطان أو الملك بين يديه السلطتين الدينية والسياسية، بصفته رئيساً دينياً يقوم بإمامة الناس، ويتخذ الإجراءات لحماية الدين وصيانة حرماته، وبصفته رئيساً دنيوياً يتمتع بالسلطات السياسية[14]، بل يمزج بين الدين والدولة، ومن ثم فإن البيعة لدى المسلمين عقد سامي شامل لأمور الدين والدنيا نيابة عن النبي (ص)، ذلك أن الغاية من إقامة الرئاسة هي حراسة الدين وسياسة الدنيا به. وتبرز الدلالة الدينية للبيعة في رسالة الملك الراحل الحسن الثاني، مخاطباً الأمة الإسلامية وهي تستقبل القرن الخامس عشر الهجري[15] ناصحاً، مرشداً ومحللاً لأسباب الرقي وعوامل الوحدة والوفاء بعهد البيعة والمسؤولية العظمى، بأسلوب يراعي ضرورة الحداثة والتحديات المعاصرة ويحذر من المفاجآت الطارئة والمتوقعة.

إذ جاء النطق الملكي في الرسالة القرنية إلى الأمة الإسلامية بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري، كما يأتي: «... إن من تيسير الله في معالجة شؤون الدنيا أن جعل الشريعة الإسلامية التي أكرمنا بها شريعة فطرية في مبادئها، منطقية في أحكامها، قادرة على استيعاب مراحل التطور بأجمعها مستجيبة لحاجيات المجتمعات على اختلاف مستوياتها وأنواعها صالحة للتطبيق في كل عصر وجيل، دون حاجة إلى إدخال أي تغيير على مبادئها أو تبديل».

فالدين الإسلامي يحقق صلة وثيقة تشد الدولة إلى الدين لأنه يجمع في قواعده بين الشؤون المادية والحياتية والأحكام التعبدية الدينية

المبحث الثاني: الدلالة الدستورية والقانونية للبيعة

قد تتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات عن الأهمية الدستورية والقانونية لعقد البيعة، في مجال الفكر السياسي، لكن الإجابة تبرز في كون أن الخليفة كي يباشر مسؤولياته لا بد له من مصدر يستمد منه شرعية تصرفاته، وهذا المصدر هو البيعة فإذا انعقدت البيعة سليمة، فإنها تمد الخليفة بسلطة شرعية يستطيع بها أن يمارس مسؤولياته في السلطة.

ومن المؤسف أن موضوع عقد البيعة من الموضوعات التي لم تدرس دراسة

14. فونتير عبد الإله، العمل التشريعي بالمغرب، سلسلة دراسات وأبحاث جامعية، العدد الرابع، 2002، مطبعة المعارف الجديدة، الدارالبيضاء، ص: 9.

15. ثروت البدوي، أصول الفكر الإسلامي، دار النهضة، القاهرة، 1967، ص: 111.

موضوعية، ولاسيما فيما يتعلق بمقارنة عقد البيعة بالمفهوم الإسلامي[16] بمفاهيم الشرعية والسيادة بمنطق الفكر السياسي المعاصر.

لقد تفوّق الفكر الإسلامي في هذا المجال تفوقاً واضحاً على الفكر السياسي المعاصر[17] الذي استمد أصوله وتصوراته من نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في بداية عصر النهضة الأوروبية إبّان القرنين السابع عشر والثامن عشر. وفي ما يتعلق بالتكييف القانوني والدستوري للبيعة؛ وهنا يبرز الأنموذج الدستوري السعودي، يمكن التمييز بين ثلاث أطروحات:

1. أطروحة الدلالة التعاقدية التأسيسية التي ترى أن البيعة عقد قانوني بين طرفين لهم حقوق وواجبات يضم شروطاً يقبلها الطرفان.
2. أطروحة الدلالة الشكلية والرمزية للبيعة، وفي هذا الإطار لا تعدّ البيعة عقداً بل مجرد إجراء شكلي يتضمن الاعتراف بين مالك السلطة ورعيته، وتستمد قوتها الإلزامية وقيمتها فقط من كونها تعيد إنشاء النظام الدستوري.
3. أطروحة مؤسسة البيعة، وهي عبارة عن عقد سياسي واجتماعي وروحي وديني، وغيبي متكامل له مضمون قوي في مفاهيم القانون والسياسة أساسه الكليات أو الضروريات.

وتنقسم البيعة إلى قسمين:

بيعة خاصة: يقوم بها أهل الحل والعقد في الأمة.

بيعة عامة: تأتي بعد البيعة الخاصة، وتكون عامة، لجميع الشعب، والمراد بها إعلان الولاء والطاعة[18].

16. التوفيق أحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، درس حسني حول موضوع الثوابت الدينية للمملكة المغربية وجدورها في عمل السلف الصالح، 24 يوليو 2012.

17.المادة (06) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الصادر في 3-1-1992: يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

18. أهويو حسن، التقليد والتحديث في المؤسسة الملكية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 1999 – 2000، ص: 21.

ينهل النظام الدستوري المغربي من الإرث الخلافي الإسلامي العديد من المرتكزات من بينها البيعة، لكن التفرد المغربي يبرز واضحاً في جملة من الخصوصيات الشكلية أكثر مما هي موضوعية فيما يخص تطبيق البيعة، بحيث يمتاز المغاربة عن إخوانهم المشارقة فيما يخص عقد البيعة لمن يجلس على عرش بلدهم، منها أن تكون البيعة عقداً مكتوباً يشهد فيه قضاة الأمة على المبايعين بالسمع والطاعة للمبايع أو يكتب المبايعون بيعتهم بأنفسهم ويذيلونها بإمضاءاتهم أو خطوط أيديهم على أساس أن البيعة بالمغرب لم تكن في الحالات الاعتيادية تفرض فرضاً من طرف رجال الحكم، أو تتم على أيديهم، وبإرادتهم وحدهم، بل كان يشترك في عقدها بعد التداول بشأنها من قبل توليفة متكاملة[19].

الفصل الثاني:الدلالة السياسية للبيعة ودورها في تعزيز الاستقرار الدولتي

حافظ الملوك المغاربة على البيعة نظراً لما تتضمنه من ولاء عقدي وسياسي، فهي من جهة ذات مضمون عقدي[20]، ومن جهة أخرى تشكل بعثاً للأنموذج الذي أقيمت عليه السلطة الإسلامية الأصلية؛ أي: أنموذج بيعة الرضوان من الصحابة للرسول (ص)[21] كما ذُكر آنفاً؛ وهذا ما يفسر حضور البيعة كتقليد سياسي في الممارسة التأ ريخية للملوك المغاربة وعدّها مصدراً لمشروعيتهم، وقد حدد الأستاذ عبد الوهاب بن منصور ثلاث حالات يجري عليها عقد البيعة في المغرب:

الحالة الأولى: هي التي يجتمع فيها أهل الرأي والمشورة من العلماء ليقرروا في من يخلف الملك الراحل أو المخلوع أو الذي لم يعد قادراً على تحمل المسؤولية اعتبرها حالة أنموذجية.

الحالة الثانية: هي ولاية العهد.

الحالة الثالثة: هي التغلب والقهر التي تصبح فيها البيعة إجراءً شكلياً لتزكية الأمر الواقع، وإضفاء الشرعية والمشروعية على من تقلد الحكم[22].

19.بن منصور عبد الوهاب، البيعة وولاية العهد، مجلة المناهل، العدد 41 السنة 19، نشر وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، فبراير 1993، ص: 81.

20.الطوزي محمد، الملكية والإسلام السياسي في المغرب، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي، الدار البيضاء، دار الفنك، مارس 2001، ص: 26-24.

21.معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية 1991-1961، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1992 ص: 46.

22. بن منصور عبد الوهاب، البيعة وولاية العهد، مرجع سابق ص: 81 وما بعدها.

ويعدُّ المغرب الدولة الوحيدة التي لم تكتف بالبيعة الشفوية بل كانت البيعة تأخذ دائماً شكل عقد مكتوب[23]، يشهد فيه عدول الأمة وقضاتها على المبايعين بالسمع والطاعة للمبايع، أو يكتب المبايعون بيعتهم بأنفسهم ويذيلونها بإمضاءاتهم، فإذا تم الإشهاد للملك المبايع يكون الحكم قد انتقل.

المبحث الأول: الدلالة السياسية للبيعة

إن البيعة –كعقد سياسي– مفهوم ظلت تدافع عنه النخب المنتمية للحركة الوطنية سواء بتمثيلتها السلفية أو الحداثية فثمة من يعدّ البيعة عقد قانوني وليست التزاماً أحادياً بطاعة الملك من طرف المبايعين يترتب عنه عدم مسؤوليته في أثناء ممارسته للسلطة، بل على العكس من ذلك ترتب عن عقد البيعة مسؤولية مزدوجة للخليفة أمام الله وأمام الجماعة، وعلى أساس هذا التمثل السياسي تبنت مطالب الإصلاح الدستورية من طرف بعض الأحزاب في سبيل التوفيق بين البيعة كنتاج للهوية السياسية والدينية التأريخية للمغرب، وبيّن الدستور كتعبير عن الحداثة السياسية وطموح التحديث المجتمعي.

> يعدُّ المغرب الدولة الوحيدة التي لم تكتف بالبيعة الشفوية بل كانت البيعة تأخذ دائماً شكل عقد مكتوب، يشهد فيه عدول الأمة وقضاتها على المبايعين بالسمع والطاعة للمبايع

ويعتقد بعضهم أن البيعة فوق الدستور، والصواب أن البيعة ليست فوق الدستور ولا تحته، وإنما هي الدستور نفسه، فقد اقتضى تطور التنظيمات السياسية الحديثة والانتقال من محورية الفرد الحاكم إلى نظام المؤسسات[24] أن يتم تطوير التعاقد السياسي الذي يربط الحاكمين بالمواطنين في شكل وثيقة قانونية تكتسب صفة السمو بعد قبولها، والحق أن المغرب بخصوصيته يتوافر على وثيقتين ساميتين الأولى: مرتبطة بلازمة غيبية– دنيوية، مات الملك .. عاش الملك، والثانية: مستفتى بشأنها.

ما يهمنا في هذا المقام هو مقصد الميثاق الأول الذي يهم البيعة كعامل تمييزي عن الدستور كوثيقة تدعو الحاجة إلى تعديلها أو مراجعتها، يحق لنا أن نفرق بين البيعة المؤسسة التي جرت في سنة 1999 بعد تولّي الملك محمد السادس للحكم على إثر وفاة والده، وهي بيعة ذات طابع خاص ومؤسسي وبين البيعة كمضمون متجدد وهادف لا

23. خطاب جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني المعلن عن تنظيم المسيرة الخضراء، بتأريخ 16 أكتوبر 1975.

24. Cherifi Rachida , le makhzen politique au Maroc, Afrique orient, casablanca, 1988 p.

يمكن اختزاله سطحيا في كونه حفل من الحفلات أو طقس من الطقوس[25]؛ وبالتالي فإذا أخدنا البيعة المؤسسة فسنقارن بين بيعة 1961، وبيعة 1999.

لقد اكتست البيعة في العهد الجديد طابعاً مؤسساتياً متفرداً نظراً للتراكمات التأريخية والزخم المادي لبلد يرجع تأريخه إلى 1250 سنة، وفي هذا الصدد كان الملك الحسن الثاني قد قال: «إن تأريخ المغرب يرجع إلى 1250 سنة، وله تقاليده وماضيه وتجاربه، لقد حاربنا الجميع شيئاً ما في أوروبا وانتصرنا وانهزمنا؛ وبالتالي يتعيّن علينا أن نستخلص نماذجنا من واقعنا وأصالتنا وحكمتنا، غير أن الديمقراطية هي واقع معيش، ولا يمكن نقله، فالديمقراطية تعاش في كنه الذات، وهي غير قابلة للنقل»[26].

كان لزاماً على أن أسترشد بهذه الأراء قصد التأسيس لرأي راجح وغير مشوه ودراسة زوايا النظر إلى البيعة كإرث مغربي–مغربي. لأخلص في ختام تفريعات هذا المحور الخاص بدلالات البيعة –كما سبق ذكره– إلى حقيقة مفادها أن الاستغناء عن البيعة غير ممكن؛ لأنها تحبل بدلالات قوية علاوة على كونها جزءاً من بنية مهيكلة لما لها من خصوصية وحظوة؛ وهذا الأمر لا ينفرد به المغرب بل ينسحب على الكثير من الدول العريقة في الديمقراطية وكثير من الدول التي عاشت أو تعيش في ظل أنظمة ملكية، نجد أن التمظهرات النابعة من سياقاتها والمميزة لواقعها المعيش والمستخلصة أيضاً من التجارب والماضي الأصيل تشكل فيها جزءاً من الصورة، وللمسألة علاقة بتمثل المواطنات والمواطنين لطبيعة السلطة، ومن أجل استقصاء ذلك بالمحسوس والملموس نستحضر تقاليد المؤسسة الملكية في بريطانيا من حيث اللباس الذي تلبسه، أو المظاهر الباذخة المميزة لعراقة تلك المؤسسة. كذلك الشأن بالنسبة لإمبراطورية اليابان، فالعرش الإمبراطوري الياباني (يسمى عرش الأقحوان) مختلف من حيث التقاليد عن الملكيات الأوروبية ومتفرد بخصوصيته وغير مستعد للارتماء في أحضان تقاليد متأكد بأنه لن يتقنها، فالإمبراطورية اليابانية ترتكز على مجتمع شرقي غير مسيحي يلعب فيه الإمبراطور دوراً طقسياً غير عادي بحيث أنه كان يعتبر ابن الشمس في بلد الشمس المشرقة والأكثر من ذلك أنه قبل الهزيمة التي منيت به اليابان بنهاية الحرب العالمية الثانية، كان المواطن

> لقد اكتست البيعة في العهد الجديد طابعاً مؤسساتياً متفرداً نظراً للتراكمات التأريخية والزخم المادي لبلد يرجع تأريخه إلى 1250 سنة

25. ظريف محمد: السلطة السياسية وبنيتها الطقوسية، جريدة المساء عدد 1822، الأربعاء 2012/8/1، ص: 9.

26. حوار للملك الحسن الثاني مع صحيفة الفايننشال تايمز، الجمعة 28 أكتوبر 1994، المجلد الثالث للموسوعة البرلمانية 2009 ص: 61.

يتهيب النظر إلى القصر الإمبراطوي والي أفراد العائلة الإمبراطورية بسبب القداسة غير أن تلك الهزيمة التي عجلت في إعلانها القنبلتان النوويتان اللتان ضربتا مدينتي هيروشيما وناكازاكي[27] خفضت من مكانة الإمبراطور لكنها لم تتخلَ عن خصوصية النظام وبنيته ودور الإمبراطور (the emperor)[28] كجالس على العرش في بلد ديمقراطي[29]. ووجوده كرمز للدولة يعكس صفة الرمز التأريخي الذي أدّته الإمبراطورية في التأريخ الياباني وحقيقة استمرار وجود هذه العائلة في الوعي السياسي للأمة اليابانية كعائلة تدين بديانة الشنتو كونها الديانة الأولى للشعب الياباني.

المبحث الثاني: البيعة كقوة دافعة لصيانة وحدة المغرب واستقراره

يعدّ النظام الملكي أفضل أنواع وأشكال الحكم قاطبة[30]، فهو أقدم أشكال الحكم جميعا وأكثرها شعبية، فضلاً عن كونه أكثر الأنظمة استقراراً[31]؛ بعدّه حصناً منيعاً ضدّ جميع أشكال التطرف، وهذا ما يبدو جلياً في المغرب من طريق الصلات المباشرة للملك والأسرة الملكية بالمواطنين؛ مما عزز الثقة في حتمية الملكية، في حين نرى أن الفجوة بين الرئيس والشعب في البلدان ذات الأنظمة الجمهورية تبدو في الغالب شاسعة جداً.

> تمتاز الملكية في المغرب بالتسامح الذي تبديه مع المطالب الشعبية والقدرة على امتصاصها والتعاطي معها بسبب الطابع الأبوي المرصع بالاحترام لشخص الملك

وتمتاز الملكية في المغرب بالتسامح الذي تبديه مع المطالب الشعبية والقدرة على امتصاصها والتعاطي معها بسبب الطابع الأبوي المرصع بالاحترام لشخص الملك، في حين أن الأنظمة الجمهورية لا تبدي نفس الدرجة من التسامح والتفهم بل إنها غالباً ما تقوم بصد هذه المطالب بطريقة فجة وعدائية[32].

27. تقرير مجلة اليابان العدد الأول، المجلد 14، سنة 1991، ص: 5.

28. المادة 1 من الدستور الياباني المطبق في ماي 1947: الإمبراطور سوف يكون رمز الدولة ورمز وحدة الأمة حيث يستمد صفته هذه من إرادة الناس الذين يكمن فيهم حق السيادة.

29. ظريف محمد حوار مع جريدة الصباح، الإثنين 18 2012-6-2012، ص: 6.

30. أبو زيد محمود بنية النظام الرئاسي والحكومة البرلمانية، مجلة الديمقراطية العدد 47، يوليو 2012، ص: 61-66.

31. Rachel Paine Caulfield and Debra l.delaet . the persistence in and era of globalization , Democracy Review – issue n: 47 july 2012- p 9-17.

32. ماجد كيالي، بخصوص مشروعية الثورات العربية في النظم الجمهورية والملكية، مجلة شؤون عربية، العدد 151، 2012، ص: 24.

إن الملكية في المغرب القائمة على ثنائية البيعة والدستور تتمع بمسافة في التعاطي مع أية تظلمات أو مطالب بشعبية من طريق تحميل مسؤولياتها إلى الحكومة أو إلى بعض أعضائها أو من طريق تغيير بعض النصوص أو تعديل غيرها؛ مما يشكل ترضية للأوساط الشعبية، فضلاً عن أنها في ذلك تظهر بمظهر شعبي يلفت الانتباه ويخلف وراءه الإعجاب؛ لأن الملك في المغرب كرجل دولة (Stateman) يجعل الحكم في المغرب ملائما لظروف الجديدة وتأريخ المغرب التليد عبر سلك نهج مرتبط بالتقاليد محفوفاً بالبيعة ومشدوداً إلى العصر.

وتعدّ البيعة بالنسبة للدولة المغربية أساس الاستقرار السياسي ورباطاً تأريخياً، إذ أدّت دوراً أساسياً في صيانة وحدة واستقرار الوطن، وقد ظهر هذا الدور جلياً في مسلسل استكمال المغرب لوحدته الترابية التي تعد قضية الصحراء المغربية إحدى حلقاته[33].

”
إن الملكية في المغرب القائمة على ثنائية البيعة والدستور تتمع بمسافة في التعاطي مع أية تظلمات أو مطالب بشعبية من طريق تحميل مسؤولياتها إلى الحكومة أو إلى بعض أعضائها
“

33.Bernard LUGAN, Histoire du Maroc, des origines à nos jours, Perrin, critérion, Paris 2000 p 335-307.

خـاتمة

من دون أن نتساءل، نكون قد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الملكية في المغرب ضرورة اجتماعية، نظراً لكونها وليدة ظروف خاصة في محيط خاص لا يمكن الاستغناء عنها إلا بزوال تلك الظروف وذلك المحيط.

ونظراً لأننا لم نطرح السؤال فإنه يمكننا الإجابة بثقة واطمئنان كون الملكية في المغرب ضرورة اجتماعية، ولا يمكن الاستغناء عنها في جميع الأحوال؛ وذلك لأن النظام الإنساني للمواطن حاجة نفسية للكائن البشري، وتقوم الملكية في المغرب بدور مهم عبر تحركها وشعبيتها المحققة بتعزيز النشاط الاجتماعي المتعدد الوجوه في شتى الميادين ومحاولة تقوية الضعيف من الأمة قصد تقوية الأمة عموماً.

وإذا كانت العلاقات الاجتماعية غالباً ما تكون مطبوعة بالتعقيد، فإن الحال يفرض إطاراً تعاقدياً وجهة مشرفة على المجتمع تنظم علاقاته تنظيماً يحول بينه وبين التفكك بفعل تصادم المصالح بين الأفراد والجماعات.

هذه هي وظائف الملكية الأساسية، ولما كان هذا النشاط ضرورياً للمجتمع والمواطنات والمواطنين، فالملكية لذلك ضرورية قصد ضبط مجالات الصراع.

إنالملكية المغربية بتأريخها لا تمارس سلطة تمكين الحاكمين من استغلال المحكومين، بل إنها مؤسسة سامية تحظى باحترام فئات مجتمعية عديدة من بينها العلماء والشرفاء المنتسبين لبيت الرسول (ص) والزوايا والطرق، ومن بينها طرق صوفية غير محلية أو وطنية[34].

إن أهم خزان تتوافر عليه الملكية في المغرب هو المبايعة اليومية والشعبية، وإن هذه الأخيرة أضحت متحركة تجري في مدن أخرى غير مدينة الرباط[35]العاصمة وهذا ما يجعل المكلية موضوعاً محسوماً ومحصناً[36].

34. المنصور محمد، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، ترجمة عن الإنجليزية، محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص: 290-245.

35. الطوزي محمد، حوار مع مجلة نيشان 18 - 12 سبتمبر 2008، ص: 32.

36.عزوزي حسن، أثر البيعة الشرعية في تعزيز الوحدة الوطنية، مجلة دعوة الحق، العدد: 402، عدد خاص، عيد العرش، يوليو 2012، ص: 21 - 28.

قائمة المصادر

- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، الجزء الثالث، دار الإحياء للتراث العربي، بيروت، 1982.

- أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب الإسلامية، بيروت، 1978.

- أبو زيد محمود بنية النظام الرئاسي والحكومة البرلمانية، مجلة الديمقراطية العدد 47 يوليو 2012.

- السنهوري عبد الرزاق، فقه الخلافة، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط .1989

- المبارك محمد، الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية، دار الفكر، بيروت، ط .1970

- النبهان محمد فاروق، مفهوم البيعة في الفكر الإسلامي، جريدة الحركة، العدد 7590، الخميس 23 يوليو 2012.

- حكيمي الحبيب، إمارة المؤمنين والبيعة لها، مجلة القوات المسلحة الملكية، يوليو 2011.

- خمري سعيد، الثابت والمتحول في عملية الإصلاح الدستوري بالمغرب، منشورات الجمعية المغربية للقانون الدستوري بدون طبعة، 2014.

- Bernard LUGAN, Histoire du Maroc, des origines à nos jours, Perrin, Pais .2000

- Rachel Paine Caulfield and Debra l.delaet . the persistence in and era of globalization , Democracy Review – issue n: 47 july 2012.

دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

م.م سعد عزت السعدي*

الملخص

تعدّ منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات المدنية التي تكون عادة غير ربحية، وفي الغالب تكون مهام تلك المنظمات مساعدة الدول والحكومات على تجاوز الأزمات، فضلاً عن أنها تساعد في بناء المجتمعات كون عملها في أغلب الأحيان تطوعياً يكون الهدف منه الارتقاء بالإنسان.

وتركز دراستنا في التعرّف على الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني كشريك استراتيجي للمؤسسات الحكومية في نشر الوعي والمساعدة بعملية التنمية، وفضلاً عن ذلك تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة وتكوين ثقافة مجتمعية تنبذ الفساد والمفسدين، إذ إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية هي علاقة تكاملية لتسخير أهداف المؤسسات الرقابية في خدمة المواطن.

وبلا شك أن الفساد بإبعاده المالية والإدارية والسياسية هو آفة الدولة والمجتمع، ويعد المعيق الرئيس في طريق بناء الدول المتحضرة والعقبة الرئيسة نحو الرفاهية والاستقرار، ونظراً للتنوع الطبيعي الذي يسود المجتمعات يمكن أن نحدد دورين لمكافحة الفساد: الأول: دور منظمات المجتمع المدني الرسمية أي المنتظمة والمسجلة رسمياً في مؤسسات الدولة الرسمية، الثاني: دور المجتمع المدني بنحو عام وباختلاف أشكاله.

قُسّم البحث على مبحثين، خصص المبحث الأول لتعريف مفهوم منظمات المجتمع المدني وخصائصها ووظائفها.

أما المبحث الثاني فسيركز في طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتوعية به ولا يمكن أن يكتمل البحث دون أن نتناول علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: (مؤسسات المجتمع المدني، مكافحة الفساد).

* ماجستير قانون عام – وزارة الهجرة والمهجرين –مكتب المفتش العام (العراق).

Abstract

Civil society organizations are one of the civic institutions that are usually non-profit. Often،the tasks of these organizations are to help countries and governments to overcome crises،as well as to help in .building societies because their work is often voluntary

Our study focuses on identifying the role played by civil society organizations as a strategic partner of government institutions in spreading awareness and assistance in the development process. Furthermore، activating the role of civil society institutions in promoting the values of integrity and creating a culture of society that rejects corruption and spoilers. The relationship between civil society organizations and regulatory institutions is An integrative relationship to harness the objectives of regulatory institutions in the service of citizens.

The main obstacle to the building of civilized countries and the main obstacle to prosperity and stability. Given the natural diversity that prevails in societies، we can define two roles to combat corruption. The first role is the role of official civil society organizations، In the official state institutions. The second role is the role of civil society in general and its different forms.

Department of research on two topics The first topic was devoted to defining the concept of civil society organizations، their characteristics and functions.

The second topic will be the focus on the ways of civil society intervention in the fight against corruption and awareness and can not be completed without examining the relationship of the State civil society organizations.

Keywords: (civil society organizations، anti-corruption)

المقدمة

لا شكّ أن الفساد الإداري والمالي قد أصبح آفة عالمية تعاني منها جميع الدول المتقدمة والنامية، والاشتراكية، والرأسمالية على حد سواء، فهذه الآفة التي تنخر في جسد الدولة بمفاصلها الإدارية والمالية كافة، ولا بد أن تضافر الجهود الحكومية والشعبية، من أجل الحد منه أو محاولة القضاء عليها، إذ إن مفهوم الفساد أمر يصعب تحقيقه.

ويعيق الفساد التنمية في الدول، ويضعف مؤسساتها الاقتصادية وأنظمتها المالية وبنيتها السياسية؛ مما يجعل التعاون بين المؤسسات الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني في صدده أمراً ضرورياً يتطلب اتباع نهج شامل ذي جوانب متعددة ومتكاملة، في طرق علاجية ولإزالة ما هو موجود من فساد وأخرى وقائية، أو ردعية لتجنب ما يحدثه الفساد في الدولة من تأثير سلبي وكارثي.

وفي العراق الذي يعدُّ واحداً من الدول التي كان وما يزال للفساد الدور الكبير في تأخر التنمية، وتوفير الخدمات لمواطنيه، ويعدُّ الفساد متلازماً وبدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي من إحدى مفاهيمها الصراع على النفوذ والمصالح والموارد.

> ”من أجل ذلك يمكن القول إن الفساد لم يعد شأناً حكومياً فقط بل ظاهرة مجتمعية نتيجة لتأثيراته السلبية على جوانب متعددة داخل المجتمع.“

ومن أجل ذلك يمكن القول إن الفساد لم يعد شأناً حكومياً فقط بل ظاهرة مجتمعية نتيجة لتأثيراته السلبية على جوانب متعددة داخل المجتمع.

وهنا يظهر جلياً دور منظمات المجتمع المدني التي توصف بأنها السلطة الخامسة بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلام والصحافة. وفي العراق ظهرت تلك المنظمات وبنحو كبير بعد عام 2003 إذ كان دورها محدوداً قبل هذا التأريخ؛ ولهذا تبرز الحاجة إلى ضرورة التأكيد على أن تكون مكافحة الفساد والحد منه مسؤولية تقع على الجميع، وإنه يجب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور حيوي وفعال في إطار تنشيط الحراك المجتمعي لمكافحة هذه الظاهرة.

ومن هنا نؤكد أهمية أن تأخذ مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في المشاركة في تقديم برامج وخطط واستراتيجيات يكون الغرض منها تثقيفياً وتوعوياً لأفراد المجتمع.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة في البحث عن دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة للمجتمع ومدى كفاية آليات التعاون بين المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من جهه ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في:

1- التعريف بمنظمات المجتمع المدني، وما وظائفها وخصائصها.

2- ما العلاقة بين الدول والمجتمع المدني في التعاون والتكامل.

3- طرائق تدخل تلك المنظمات في مكافحة الفساد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيه مفادها:

هل وصلت ظاهرة الفساد إلى مراحل متقدمة في مؤسسات الدولة العراقية؟ وهل يجب أن تتضافر الجهود الحكومية والشعبية للحد منها؟ وهل هنالك دور اساسي لمؤسسات المجتمع المدني في ذلك؟.

منهجية البحث:

استخدم الباحث –من خلال طبيعة وأهداف هذا الموضوع– المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبّر عن دراسة الظاهرة المراد دراستها.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي بمدخليه لدراسة المصادر الأساسية والفرعية في مجالات مكافحة الفساد ودور منظمات المجتمع المدني وصولاً إلى أهداف الدراسة من طريق الإجابة عن أسئلتها الموضحة في مشكلة البحث.

المبحث الأول: تعريف منظمات المجتمع المدني وخصائصها ووظائفها:

تصنّف المنظمات التي تقع خارج دائرة السلطة «الدولة» والتي لا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والمبنية على مشاركه المواطنين، وتعرّف على أنها منظمات مجتمع مدني التي تحاول التأثير في المجتمع بنحوٍ عام، وسيركّز هذا المبحث في تعريف تلك المنظمات، وما هي خصائصها ووظائفها، وأما المطلب الثاني فسيتناول خصائص ووظائف تلك المنظمات.

المطلب الأول: مفهوم منظمات المجتمع المدني:

في بداية هذا المطلب لا بدّ من تعريف المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني فالمفهوم الأول مرتبط بتعريف المجتمع المدني بالمعنى الدستوري والمؤسساتي، إذ إنه الصيغة الرسمية على أرض الواقع، والآخر مرتبط بمفهوم المجتمع المدني بمعناه المعرفي، وهو المرهون أصلاً بالمساحة المرجعة التي يوفرها مجمل الانتاج الفكري لنتيجة هذا المجتمع:[1]

إذ يعرف المجتمع المدني أنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطه الدولة لتحقيق اغراض متعدده منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات، وغيرها)، وليس المقصود بالمجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ إن فاعلية المجتمع المدني بكل تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد معارضة، إذ إنها المشاركة بمعناها الواسع سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافيا؛ أي إن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفه تسييرية، وتكون شاملة في المجتمع ككل، وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني. ومن ثم فإن العلاقة بين الطرفين لا بد أن تحكمها قاعدة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني[2].

ولو عدنا إلى الوراء قليلاً لنرى كيف كان ظهور المجتمع المدني سنجد أنه مع انهيار نظم الحكم الشمولية في آواخر الثمانينيات في شرق أوروبا، وبعض دول العالم الثالث، واتجه العالم نحو الديمقراطية برز مفهوم جديد في الوطن العربي إذ لم يكن

1. منظمة هاركياز غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة العراق، 2007، ص: 7.

2. د. ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاني للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص: 324.

متداولاً من قبل وكعادة المثقفين العرب فقد اهتموا بهذا المصطلح وعقدت المؤتمرات والندوات بشأنه وكغيرة من الأفكار فقد تعرض هذا المصطلح إلى التأييد والرفض، إذ أيّده من هم مؤمنون بالتطوّر الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها، وهذا يتطلّب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة، ويساعد على إشاعة قيم المبادرة والجماعية؛ مما يهيّئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحله الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك مغادرة أوضاع اجتماعية بالية متوارثة من العصور الوسطى.

أما من رفض هذا المفهوم فيرى عدم إمكانية استعارة الأنموذج الذي ظهر وتبلور ونضج في أوروبا في سياق مختلف تماماً في العالم العربي الذي له تأريخه الخاص وتراثه المختلف[3].

وإن أصل نشأتة كانت في الفكر اليوناني الإغريقي، إذ أشار إليه أرسطو كونه مجموعة سياسية تخضع للقوانين، أي: إنه لم يكن يميّز بين الدولة والمجتمع المدني فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به مجتمع مدني يمثله سياسياً أعضاؤه المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة.

وتطوّر هذا المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالي، إذ بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية، وأن الحركة الجمعية هي الجهة الاحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي.

وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني إذ عد كارل ماركس المجتمع المدني ساحةً للصراع الطبقي.

وفي القرن العشرين طرح مجموعة من الفقهاء مسألة المجتمع المدني، وكانت فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي، بل ساحة للتنافس الأيديولوجي، منطلق منه التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيدولوجية[4].

3.حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، دراسات استراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة دمشق، العدد (1)، السنة (1)، 2000، سوريا، ص: 12.

4.د. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد (3)، المجلد (27)، 1999، الكويت، ص: 36.

في الوقت الحاضر، وبعد تطور مفهوم المجتمع المدني من ناحية الأفكار والأغراض والتوجهات والأسس المبنية عليها يتضح لنا أن هناك أربعة مقومات أساسية لمنظمات المجتمع المدني، هي:

- الفصل الإداري الحر أو التطوعي.
- الوجود في شكل منظمات مدنية أو هيئات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

وأما مكونات المجتمع المدني التي لا يدخل في كيانها عوامل الوراثة أو روابط الدم والولاءات الأسرية أو القبيلة، فهي –على سبيل المثال لا الحصر–:

في الوقت الحاضر، وبعد تطور مفهوم المجتمع المدني من ناحية الأفكار والأغراض والتوجهات والأسس المبنية عليها يتضح لنا أن هناك أربعة مقومات أساسية لمنظمات المجتمع المدني

أ. النقابات المهنية.

ب. النقابات المالية.

ج. الحركات الاجتماعية.

د. الجمعيات التعاونية.

هـ. الجمعيات الأهلية.

و. أندية هيئات التدريس بالجامعات.

ز. الأندية الرياضية والاجتماعية.

ح. مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.

ط. المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان، والمرأة، والتنمية، والبيئة، وغيرها[5].

5. د. مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي، 1997.

المطلب الثاني: خصائص منظمات المجتمع المدني ووظائفها:

يمكن القول إن هناك مجموعة من الشروط لقيام مجتمع مدني حقيقي وفاعل، وهي مادية، ومعنوية:

1. **مؤسسات متعددة:** يتطلب قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن الحكومة[6]، كالموارد، والاستقلال المالي، إذ تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات أو الجمعيات المكونة للمجتمع المدني من أهم شروط قيامها بدورها السياسي والاجتماعي، وإدارة علاقاتها بالدولة بما يضمن استقلالها في مواجهتها. أما إذا كانت تلك الموارد قليلة فستلجأ تلك المنظمات إلى الحكومة لطلب المساعدة التي غالباً ما ستفتح الباب أمام تدخلات الحكومة في عمل تلك المؤسسات[7].

2. **مؤسسات غير ربحية وطوعية:** هنالك رؤية مشتركة على نطاق واسع تحدد المجتمع المدني، إذ تكون مجموعة من المنظمات غير الربحية، وقد أدت الجمعيات الطوعية الخاصة منذ سنوات دوراً حيوياً في تحقيق الأغراض الاجتماعية، ويشار إليها على أن ما تفعله تلك المنظمات غير الربحية هي على نقيض من كل الكيانات الحكومية والقطاع العام والمؤسسات الربحية[8]القدرة على التكيّف، ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف على التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، وهناك ثلاثة أنواع من التكيف:

أ. التكيف الزمني، ب. التكييف الجيلي، ج. التكيف الوظيفي. وعند تطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني نلاحظ الآتي:

1. يتسم عدد من المؤسسات بطابع المرحلية اذ تختفي بعد مدة قصيرة على تأسيسها.
2. إن كثيراً من المؤسسات لم تخفق في تكييف أساليبها فقط بل اخفقت في القيام بوظائفها الاساسية .

---

6. د. قاسم محمد عبد، دور الرقابة الشعبية في التصدي لظاهرة الفساد في العراق، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة، 31/12/2008، العراق، ص: 3.

7.محمد السيد سعيد، المجتمع المدني والاستقلال لديمقراطي في العالم العربي، والتقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005-2006، ص: 13.

8. Bruce sievers، what is civil society ، published in ،GIA. VOL، NO1 ، 2009 ،p:2 .

فضلاً عن ما تقدم فإن خصائص منظمات المجتمع المدني كونها مؤسسات لا تسعى إلى الربح، وإنما واحد من مقاصدها هو تشخيص حالات الفساد في المجتمع، والعمل مع المؤسسات ذات العلاقة بإيجاد الحلول للحد منه، وكذلك الضغط على الحكومة من أجل تشريع القوانين أو محاسبة المفسدين.

وأما وظائف مؤسسات المجتمع المدني فهي:

أولاً: تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: يعد المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم بعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعد التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

ثانياً: تحقيق الديمقراطية: فهو يوفر قناةً للمشاركة الاختيارية في المجال العام، وفي المجال السياسي، وتعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليست التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

> يعد المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم بعض

ثالثاً: التنشئة الاجتماعية والسياسية: تعكس هذه الوظيفة قدرة المجتمع المدني على المشاركة في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد في غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الوفاء، والانتماء، والتعاون، والتضامن، والاستعداد لتحمّل المسؤولية والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام، والتحمس للشؤون العامة ككل بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة. وإن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين، والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها تصبح بمنزلة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بالحماسة والإيجابية نفسيهما، بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل، والفرد في منظمته يشارك في أوجه النشاط العام، ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين، وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته سلمياً.

تستغرق هذه العملية التعليمية والتدريبية وقتاً طويلاً حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين، والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع فضلاً عن الشعور بالثقة بالنفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسطية ، والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.

رابعاً: الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكومة والمجتمع في توفير قنوات للاتصال، ونقل أهداف الحكومة والمواطنين ورغباتهما بطريقة سلمية، وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعها، وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع؛ لذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير في عملية التشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار. أيضاً تتولّى مؤسسات المجتمع المدني وتقوم بوظيفة تنظيمية: تبدأ بتلقي المطالب التي عادةً ما تكون متعارضة ومتضاربة، وتقوم بتجميعها، وإعادة ترتيبها، وتقسيمها على فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، وإلا عجزت الحكومات عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات، والأفراد في المجتمع؛ مما قد يصيبها بالارتباك.

> ”
> الاستثمار الحقيقي لا بدَّ أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط. وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار
> “

خامساً: التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: إن وجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات رقابية مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف ما دام البديل السلمي متوافراً ومتاحاً. وتؤدي هذه الوظيفة إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.

سادساً: التنمية الشاملة: لا تكمن مشكلة التنمية –دائماً– في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوع البشر الذين يقومون باستغلالها، لذا فإن الاستثمار الحقيقي لا بدَّ أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط. وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، إذ يتم في منظماته تنمية المهارات والقدرات الفردية للأعضاء وتطويرها بنحو يقلل من العبء على الحكومة، إذ يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية،

والاجتماعية، والثقافية، والبشرية، وهي تتلقى من الحكومة الدعم، والمساندة للقيام بهذا الدور.

سابعاً: الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: يعدّ وجود منظمات غير حكومية متعددة ومتنوعة من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون، فقيام المؤسسات الدينية –مثلاً– بدورها في إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها؛ مما يؤدي دوراً مهماً في تخفيض معدلات الجريمة، ومن ثم يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمن، وسلام، واستقرار اجتماعي. ومن المعلوم أن قضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أصبحت في العصر الذي نعيش من القضايا التي تشغل العالم بأسرة؛ نظراً للمركز القانوني الذي أصبح الفرد يتمتع به، على وفق منظومة القانون الدولي إذ أصبح الفرد أحد أشخاص القانون الدولي ولم تعد القضايا المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم تندرج في إطار السيادة الوطنية لكل دولة على حدة، وأصبح الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان مقياس دولة التقدم والديمقراطية. وإذا كان للدولة دور في حماية حقوق الإنسان في أجهزتها المختلفة، فإن لمنظمات المجتمع المدني دور لايقل أهمية عن دور الحكومات فهي تقوم بالآتي:

- تقصي الحقائق في جمع المعلومات وتحليلها.
- مراقبة تطبيق الدولة لالتزاماتها الدولية فيما يخص حقوق الإنسان.
- استخدام الوسائل كافة لرصد حالة حقوق الإنسان وتوثيقها.
- العمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها.
- تقديم العون والمساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك المساعدة القانونية.
- حشد الدعم والتأييد لقضايا حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

ثامناً: وظائف أخرى يقوم بها المجتمع المدني:

ـ تساعد مؤسسات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع في تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في موضوعات مدنية، واجتماعية، وثقافية متنوعة.

ـ تدعم مؤسسات المجتمع المدني الخدمات الصحية في البرامج الخيرية وخاصة في المناطق الريفية والنائية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية.

ـ يمثل العمل الجماعي التطوعي فضاءً رحباً ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، ويمثل أيضاً مجالاً مهماً لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

ـ يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين.

ـ لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق الديمقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

ـ اذ تمثل هذه المؤسسات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية الإدارية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، بتشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية..

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على ترسيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق في الأداء بين مؤسسات الدولة والأفراد وذلك في دورها التكاملي في بناء دولة حديثة عصرية تقوم على رعاية حقوق الإنسان ويرسخ مفهوم المواطنة الحقة وينشر ثقافة التطوع في أوساط المجتمع[9].

المبحث الثاني: طرائق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد وعلاقته بالدولة

لبقية المؤسسات آليات ووسائل تستطيع فيها تحقيق أهدافها، واستعمال الطرائق القانونية والشرعية لتنفيذ هذه الرؤى؛ وعليه سينقسم هذا البحث على مطلبين سيكون المطلب الأول حول وسائل تدخل المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد، وأما المطلب الثاني فسيكون على علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة.

9. مركز دعم التنمية والتأهيل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، القاهرة، 2008، ص: 38.

المطلب الأول: وسائل تدخل المجتمع المدني ومؤسساته في عملية مكافحة الفساد

حينما يصيب الفساد المجتمع يزيد من بؤسه، وتكون هناك فجوات كبيرة بين طبقاته، فضلاً عن ظهور طبقة فاسدة تتحكم بمقدرات المجتمع وتسخر كل شيء من أجل المحافظة على مكاسبها السياسية والاقتصادية، واتباع الطرق غير الشرعية كافة لاستمرار هذا النهج وفي سبيل ذلك لا بدّ وأن تظهر فئة في هذا المجتمع تأخذ على عاتقها كشف الفساد والمفسدين في بعض الأدوات التي يمكن لها الضغط على هؤلاء المفسدين وتقديمهم للعدالة ومن هذه الطرق:

أ. **التوعية الاجتماعية**: تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم خاطئة ناتجة من تغلغل الفساد في البيئة الثقافية للمجتمع حتى أصبح ينظر للفساد بأنه شخص قوي قادر على استغلال نفوذه في تحقيق مكاسب خاصة له وأقربائه؛ لذا لا بد للمجتمع المدني باختلاف مؤسساته أن يؤدي دوراً أساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين شرائح المجتمع كافة باستكمال الوسائل والفعاليات الممكنة كافة وباستعمال لغة سهلة قادرة على الوصول الى وعي المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد وأن لا يتم فقط التركيز على الطبقة المثقفة[10].

» لا بد للمجتمع المدني باختلاف مؤسساته أن يؤدي دوراً أساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين شرائح المجتمع كافة «

ب. **تعرية وفضح الفساد**: وذلك من طريق الرقابة والتقويم لأعمال القطاع العام والخاص كافة في الدولة، وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية المعنية بمكافحة الفساد والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة[11].

ج. **تعزيز العمل الميداني**: يؤدي المجتمع المدني دوراً أساسياً في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع؛ لأن أعضائه ذات توجيهات ايثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس باحتياجات الآخرين وهو ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد (UNCAC) حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة لخلق إطار عمل عالمي وقومي للإصلاح.

10. رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، 2008، القاهرة، ص: 2.

11. مركز دعم التنمية والتأهيل، مصدر سابق.

د. إعداد الدراسات والبحوث

يسلط من طريقها الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والقطاع الخاص مثل: البيروقراطية، وازدواجية الاختصاصات، ومستوى الأجور والمكافآت، وغيرها، ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها؛ من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه[12].

هـ. التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية:

لا بدّ من أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنسيق جهودها وتكاملية إعمالها حيث إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد، إذ تتمكن من التنسيق والقيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة ويمكنها من البناء التراكمي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة[13].

و. المساءلة القانونية واللجوء للقضاء:

وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد، أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين، والذين قد يتعرضون للأذى؛ وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم، وإما برفع الدعاوى لهم، وإما بالترافع عنهم أمام المحاكم. ويجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها بوصفها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.

ز. المشاركة في سن القوانين والتشريعات:

شراكة المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الإفراد في المجتمع وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات أولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية، اذ ان وجود نصوص قانونية تحمل تعريفاً واضحاً لتضرب المصالح

12. رنا غانم، المرجع السابق، ص: 40.

13. نانسي بوزويل، دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام. متوافر على شبكة الإنترنت .www.alnabaa.org

يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي بشأن ظاهرة الفساد، فضلاً عن المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، وإن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات إذ يتم فيها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

ح. تأمين مساءلة الحكومة:

يؤدي المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية؛ لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة تكمن في مطالبة الحكومات كي تصبح أكثر شفافية عبر تسهيل المشاركة والإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات بشأن عمليات مؤسسات الدول يشكلان عنصرين أساسيين لمساءلة تلك الدول عن حالات الفساد[14].

> حتى تتمكن السلطة من مكافحة الفساد لا بدّ من معالجة الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى تفشيه، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهره فقط

ط. تقديم الأنموذج:

إذ لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجاً في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة وذلك بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية، وتحرير المعلومة الخاصة بها، وبناء منظماتها البناء المؤسسي، فلا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد مع القبول بالخضوع للرقابة من مموّلي مشاريعها والخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد[15].

العوامل العامة التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

حتى تتمكن السلطة من مكافحة الفساد لا بدّ من معالجة الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى تفشيه، وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهره فقط، فمن أجل أن تظهر السلطة نواياها الحقيقية في مكافحة الفساد لا بد من أن توفر العوامل التي تؤدي لتفعيل جهود المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتي بدون توافرها سيصبح العمل –أو مجرد الحديث–

14. رنا احمد غانم، مرجع سابق، ص: 34.

15. مركز دعم التنمية والتأهيل، مرجع سابق، ص: 59.

عن مكافحة الفساد بعيداً عن الواقع، ويجب أن يناضل المجتمع المدني أولاً من أجل توافرها؛ حتى يتمكن بها من مكافحة الفساد والحد منه، ويمكن تحديد اهم هذه العوامل بما يأتي:

أ) سيادة القانون:

فوجود قوانين حتى وإن كانت جيدة يضرب بها عرض الحائط في أثناء التنفيذ، وينتهك المعنيون بأعمالها؛ يؤدي إلى لجوء المواطنين للقوة من أخذ حقوقهم إن استطاعوا أو التنازل عنها، وقبول الظلم إن لم يجدوا قوة تسندهم، وعدم الشعور بأن هناك قانون يتساوى أمامه الجميع، ولا يؤدي إلا لسيادة قانون الغاب في أوساط المجتمع، ولا يمكن في ظل غياب سيادة القانون من محاسبة المفسدين ورفع المظالم عن كاهل الناس.

ب) الفصل بين السلطات:

إن الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكّن السلطة التشريعية من أداء دورها التشريعي والرقابي، ويؤدي إلى إيجاد قضاء مستقل قادر على أن يفصل في الإشكاليات كافة، والتهم بحيادية تامة؛ مما يمكن المستنفذين في الدولة من تسخير هذه السلطات لصالحها فلا يتمكن المواطنون أو المجتمع المدني من الوصول إلى نتائج جيدة في نضالهم السلمي الذي يعد اللجوء للقضاء أحد آلياته الرئيسة[16].

ج) الشفافية وتحرير المعلومات:

إن الحق في سهولة الحصول على معلومات صحيحة وغير متناقضة يمكن المجتمع المدني من المراقبة ومن ثم المساءلة، ودون تحرير المعلومات تبقى هناك بؤر ومكامن مخفية للفساد والمفسدين الذين يجدون في احتكار المعلومات بيئة خصبة تمكنهم من استغلال مواقعهم؛ لتحقيق مكاسب خاصة، ودون سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة تتعثر الجهود المراقبة والمحاسبة كافة التي يجب أن يضطلع بها المجتمع المدني.

د) توسيع الهامش الديمقراطي:

يساعد تبني الديمقراطية والتوسع في تطبيقها في تمكين المجتمع المدني في الدفاع عن مصالحه، والتعبير عن آرائه بحرية ويؤدي إلى حدوث تداول سلمي للسلطة ووجود

16. رنا احمد غانم، مصدر سابق، ص: 30.

مجتمع قوي قادر على التغيير، ومن ثم لا يتولّى المناصب العليا في الدولة إلا من لديه القدرة على مراعاة مصالح الشعب وتحقيق التنمية والرخاء له ولا يشعر أياً من كان بأنه صاحب سلطة دائمة التي تعد في الأساس مفسدة دائمة.

هـ) حرية الرأي والتعبير والإعلام:

هي ما تمكّن المواطنين من إبداء آرائهم والتعبير عن أفكارهم في انتقاد الأوضاع، وتمكن المجتمع المدني من اطلاع الرأي العام بما تحصل عليه من معلومات وما تعده من تقارير ودراسات ليتمكن الشعب من مراقبة السلطة وتقويم مسارها والضغط من أجل التغيير نحو الأفضل[17].

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالدولة

استعمل مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي منذ النهضة إلى القرن الثامن عشر؛ للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة التي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الإفراد وافرز الدولة.

> والمجتمع المدني هو قطاع طوعي غير ربحي، إذ لا يسعى إلى الربح كالقطاع الخاص أو ما يسميه بعضهم (قطاع الأعمال)، فهو يختلف عن المجتمع السياسي وإطار قراراته

وهو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد، فنجد أن المجتمع المدني عند توماس هويز «هو المجتمع القائم على التعاقد»، أما جون لوك فقد عد الحكم المطلق لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني وإنما يجوز برأيه عزل السلطة إذا أخلت بنصوص العقد؛ وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة، فيما يرى جان جاك روسو «أن السيادة لا يمكن أن تكون موضوع تفويض، بل يمكن انتقالها، ولا يمكن أن يتنازل الشعب عن السيادة والحكم».

والمجتمع المدني هو قطاع طوعي غير ربحي، إذ لا يسعى إلى الربح كالقطاع الخاص أو ما يسميه بعضهم (قطاع الأعمال)، فهو يختلف عن المجتمع السياسي وإطار قراراته، إذ يتمتع بالاستقلالية والحرية، وشرط المجتمع المدني أن يكون مستقلاً استقلالاً كاملاً عن السلطة؛ لأنه مجتمع مدني وليس مجتمعاً سياسياً، فالمجتمع السياسي هو السلطة ومؤسساتها.

17. هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 – 1999، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يوسف بن خلدة، الجزائر، 2009، ص: 73.

ويرى تركي الحمد أن المجتمع المدني هو تلك المؤسسات والأفراد الذين يعملون بشكل تطوعي خارج إطار القرار السياسي وخارج إطار الدولة وخارج إطار قطاع الأعمال، ويسمونه القطاع الثالث الذي يعمل بنوع من التطوعية والحرية، ودون وجود الحرية في مجتمع معين فأنت لا تستطيع إنشاء مجتمع مدني معين؛ وهذا يعني أن كل الأفراد لهم الحق في التجمع في التعبير عن الرأي والتعبير عن المصلحة وأشياء من هذا النوع وفق مؤسسات معينة. هذه الأشياء غير موجودة لدينا حالياً، فسبب انتكاس بعض الديمقراطيات في دول العالم الثالث هو عدم وجود مجتمع مدني، والمجتمع المدني يحتاج إلى فكرة الحرية، وإن الحرية المطلقة في أن يقوم الأفراد والجماعات بالتعبير عن أنفسهم ومصالحهم، فيجب إيجاده كي تكتمل البنية التحتية الموصلة للإصلاح والتحديث. وقد مثل المجتمع المدني لدى هيغل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة؛ وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، وبذلك فهيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطاً للحرية أو إطاراً طبيعياً لها، إذ المجتمع المدني بالنسبة إليه هو مجتمع الحاجة والأنانية؛ وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة؛ وبذلك تتحول علاقة المجتمع المدني بالدولة مع هيغل إلى علاقة يتحول كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر مع اعتبار الدور المركزي للدولة على تأسيس المجتمع المدني وتركيبه. أما ماركس فقد نظر إلى المجتمع المدني كونه الأساس الواقعي للدولة، فالمجتمع المدني عند ماركس هو مجال الصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ويحدد المستوى السياسي، أو الدولة.

في الإرث الحضاري العربي غالباً ما تكون العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني علاقة التوتر والتنازع؛ لتتأسس ثنائية ليست تصالحية

وعلى الرغم من أن غرامشي حاول أن يجدد النظر إلى المفهوم ضمن الحقل الماركسي نفسه حينما رفض اعتبار المجتمع المدني فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد هيغل وماركس وعده حقلاً للتنافس الأيديولوجي، وهو لذلك جزء من البنية الفوقية، وهذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني الدولة، والسيطرة، والإكراه.

وفي الإرث الحضاري العربي غالباً ما تكون العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني علاقة يسودها التوتر والتنازع؛ لتتأسس ثنائية ليست تصالحية كما وجدنا في الفكر الغربي وإنما صراعية تقوم على الإلغاء المتبادل، يسعى كل طرف إلى إثبات وجوده عن طريق توجيه ضربات متتابعة إلى خصمه، فهل يمكن لنا الانتقال إلى صيغة متوازنة بين الطرفين؛ لهذا يسعى بعضهم إلى وضع منظمات المجتمع المدني بالضد من الدولة ووجودها، وكأن المجتمع المدني بديلٌ عن الدولة إلا أن ما يجب الانتباه إليه أن مؤسسات

المجتمع المدني لا تستهدف قلب النظام، وإنما تستهدف رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح. ومؤسسات المجتمع المدني يستفاد منها في الدول المتقدمة من أجل ممارسة التطوير، والإصلاح المستمر للدولة؛ ولهذا فإن «تسييس» المؤسسات المدنية يجعلها وجهاً لوجه مع مؤسسات الدولة. تسعى الدولة التسلطية دائماً إلى المحافظة على التضخم السلطوي لديها، إذ إنها ترى أن المجتمع المدني يخفف من تسلطها ويضعف بنيتها التسلطية. ويخفف من استبدادها وضغطها على المجتمع. إذ إن البعض يعد المجتمع المدني ومنظماته وسادة لامتصاص بعض هيمنة الدولة وتسلطها. فالمجتمع المدني الحيوي هو الرادع الحقيقي «لتسلط الدولة» على المجتمع. فالدولة التي تسعى لتركيز استقرارها وأمنها تسعى باستمرار لممارسة الضغوط التي تزداد لتصبح «تسلطاً» مع الأيام، ودكتاتورية، وشمولية خانقة لكل النشاطات الاجتماعية.

إذن المجتمع المدني يراد منه خلق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق المجتمع؛ ولهذا فإن الدول المتقدمة المستقرة تعتمد في استقرارها الاجتماعي على حيوية «المجتمع المدني» الذي لا يأتمر بالدولة، ولكنه يلتزم بحكم القانون والدستور الذي ينظم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ومؤسساتها. ولا بد من التنبيه إلى مسألة مهمة هي أن هناك كثير من الآراء التي تحاول أن تجعل المجتمع المدني بديلاً عن الدولة في محاولة لاستنساخ بعض الأفكار الغربية بهذا الاتجاه، إذ إن المجتمع المدني لدينا لم يصل الى مرحلة النضوج والاكتمال، ومقولات من هذا النوع تجعل الدولة تسحب يدها من كثير من الأنشطة في مرافق الخدمات –مثلاً–، وإلقاء أعبائه على منظمات المجتمع المدني، وحين ترفع الدولة يدها عن هذا الدور وغيره لا نجد بديلاً عنها، وفي هذا المجال قد تستهل الدولة هذا الأمر لأنه سيخلصها من التكاليف الخاصة بالخدمات وما ترافقه من أعباء مالية. ولا يمكن للمجتمع المدني ومنظماته أن تولد أو ترى الحياة من دون توفر فضاء الحرية الذي يستطيع منه أن يعبر عن صوته، ووجوده، ومصالح فئاته التي يستهدفها، ولا يمكن إقامة نظام ديمقراطي من دون مجتمع مدني فاعل .و يقترن مفهوم المجتمع المدني وتطوره عبر التاريخ بالتحولات الديمقراطية، إذ إن لاتحولات ديمقراطية من دون وجود مجتمع مدني، ولا وجود للمجتمع المدني من دون الديمقراطية[18]، فالفضاء الديمقراطي هو

» فالدولة التي تسعى لتركيز استقرارها وأمنها تسعى باستمرار لممارسة الضغوط التي تزداد لتصبح «تسلطاً» مع الأيام، ودكتاتورية، وشمولية خانقة لكل النشاطات الاجتماعية «

18. شمخي جبر، مسارات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، مقالة 2008، ص: 2، متوافر على شبكة الإنترنت www.ingdz.net.

الواقع الموضوعي لولادة المجتمع المدني ونموه، إذ تطور مفهوم «المجتمع المدني» في التأريخ الأوروبي الحديث إلى أن هذا المفهوم كان يتحدد بثلاث دلالات ترجع إلى اعتبارات ثلاثة: باعتباره البديل لسلطة الكنيسة على المجتمع من جهة، والبديل لسلطة الدولة الإمبراطورية التي قوامها ثنائية الراعي والرعية من جهة ثانية، والبديل لهيمنة الأسرة التي تتمثل في الأب الذي يتحول في النظام الأبوي البطريركي إلى شيخ القبيلة، من جهة ثالثة.

ويعني في تصور النخبة التي ترفعه شعاراً: البديل عن المجتمع الذي تهيمن فيه أفكار «رجال الدين» وتطلعاتهم من جهة، والبديل عن سلطة الدولة الاستبدادية الشمولية من جهة ثالثة، والبديل عن النظام القبلي والمجتمع الطائفي الذي تكون فيه الكلمة العليا لشيخ القبيلة أو رئيس الطائفة، إذ إن المجتمع المدني هو حاضنة القيم الديمقراطية ومتبنيها والأرض الخصبة لاستنباتها وهناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم منها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو الأساس نفسه المعياري للمجتمع المدني إذ نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية، وعلى رغم من أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وفضلاً عن هذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه بمنظور العقد الاجتماعي وهيغل وماركس وغرامشي. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعاصرة المعقدة. والمجتمع المدني هو المدرسة التي يتلقى الإفراد فيها القيم الديمقراطية ليصبحوا مواطنين، ويمارسوا داخل منظمات المجتمع المدني الممارسات والسلوك الديمقراطي، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مالم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسوية وشبابية، وغيرها، إذ توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية في المشاركة التطوعية في العمل العام.

”
المجتمع المدني هو المدرسة التي يتلقى الإفراد فيها القيم الديمقراطية ليصبحوا مواطنين، ويمارسوا داخل منظمات المجتمع المدني الممارسات والسلوك الديمقراطي
“

النتائج:

1. إن وجود منظمات أو مؤسسات تهتم بمكافحة الفساد في الدولة يساعدها على تشخيص مكامن الفساد.
2. تحتاج المنظمات المعنية بمكافحة الفساد إلى المزيد من التطوير والتدريب لغرض العمل مع الدولة وبنحو أكثر فعالية.
3. لا بد لتلك المنظمات من أن يكون لها دور في صياغة التشريعات والأنظمة التي تعنى بموضوع مكافحة الفساد.
4. ضرورة اعتماد المنظمات أو المؤسسات المختصة بوضع دراسات واستبانات وإحصائيات؛ من أجل وضع الحلول الحقيقية لمكافحة الفساد.
5. ضرورة اعتماد الدولة تلك المؤسسات شريكاً فعالاً لها في مكافحة الفساد.

التوصيات:

1. إنشاء منظمات معنية بقضايا المحاسبية والشفافية، وتكون محايدة في دعمها، وتطوير قدراتها وصلاحياتها.
2. تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني على معرفة وقياس كفاءة أداء المؤسسات الإدارية والسياسية.
3. مشاركة المجتمع المدني في الشراكة المجتمعية بدعم التشريعات والإطار القانوني الخاص بالتمويل السياسي، الذي من شأنه توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة، والأخذ بمقترحات المجتمع المدني عند صياغة تلك التشريعات التي من شأنها الحد من مظاهر الفساد السياسي.
4. تنفيذ الاستطلاعات والبحوث والدراسات؛ مما يعزز دور المجتمع المدني؛ لأنها ستعتمد على أسس علمية ومنطقية في رصد الفساد، وتقديم المعالجات للمفاصل الضعيفة في المؤسسات الحكومية، ودور مهم في إشاعة ثقافة النزاهة والشفافية، وليس بالاعتماد على الكلام التنظيري والحد من تداول معلومات غير دقيقة.

5. صياغة لوائح الشراكة وآلياتها الفعلية المتكافئة بين منظمات المجتمع المدني، والدولة، والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.

المصادر:

- حامد خليل ، الوطن العربي والمجتمع المدني ، دراسات استراتيجية ، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة دمشق ،العدد (1)، السنة (1)،2000، سوريا.
- الحبيب الجنحاني ،المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد (3) المجلد (27) ،1999، الكويت.
- رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، 2008، القاهرة.
- شمخي جبر ، مسارات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ، مقالة 2008، ص2 ، متوفر على شبكة الانترنت www.ingdz.net .
- قاسم محمد عبد ، دور الرقابة الشعبية في التصدي لظاهرة الفساد في العراق ، ورقة بحثية إلى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة، 2008/12/31 ،العراق.
- محمد السيد سعيد، المجتمع المدني والاستقلال لديمقراطي في العالم العربي،و التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ، 2005-2006.
- مركز دعم التنمية والتأهيل ، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز اليات الشفافية والمسائلة، القاهرة، 2008.
- مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني ومصر ، ورقة مقدمة الى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي، 1997.
- ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة ،دار مجدلاني للنشر والتوزيع ،الاردن.، 2009

- نانسي بوزويل، دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام. متوفر على شبكة الانترنت www.alnabaa.org
- هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يوسف بن خلدة ، الجزائر، 2009.
- Bruce sievers، what is civil society ، published in ،GIA. VOL، NO1 ،2009 .

رؤية الأقليات العراقية للهوية الوطنية دراسة اجتماعية

م. م. هبة مجيد حميد سبوت*

تمهيد

ترتبط الهوية الوطنية بوصفها مفهوماً، سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً بمؤشرات متعددة خاصة بمنظومة القوانين، والتعليمات، والأعراف، والتقاليد، والمواقف التي تأثرت بها الأقليات العراقية المتنوعة بدرجات مختلفة. وتبحث هذه الدراسة في ماهية هذه المؤشرات، وكيفية تأثيرها على رؤية الأقليات العراقية لهويتهم الوطنية.

وتستبطن العلاقة بين جماعات الأغلبية والأقليات على مفارقة وتناقض يكشف الواقع المعاش في عدد من المجتمعات، يصاغ نظرياً بمقولات تقرب من المسلمات، إذ يتمحور منظور جماعات الأغلبية وتصوراتها إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الامتيازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و تقاسمها، في حين يتمحور منظور جماعات الأقليات إزاء الهوية الوطنية غالباً بوصفها آليات لكسب الاعتراف قبل أي شيء آخر. ذلك التناقض وما يكتنفه من غموض يشمل جوهر إشكالية الدراسة الحالية التي تسعى إلى الغوص فيه وتعقبه لفحصة والتأكد من حدوثه أو عدم تحققه مع الجماعات العراقية.

وفضلاً عمّا جرى التعرض إليه آنفاً تستهدف الورقة الحالية الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما المؤشرات التي تحكم على الهوية الوطنية للأقليات بوصفها آلية لكسب الاعتراف؟ وما الآليات التي يقوم عليها ذلك التصور؟ وما أثر شعور الأقليات العراقية بالتمييز الاجتماعي والسياسي في تعايشهم مع بقية فئات المجتمع العراقي؟

وهدف الورقة البحثية الكشف عن مؤشرات الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية، والتعرف على الأوضاع الاجتماعية، والسياسية للأقليات العراقية من حيث الاعتراف، والتمثيل، والمشاركة السياسية، وغيرها.

* ماجستير علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد.

الأقليات العراقية: الهوية والاعتراف

يتنوع المجتمع العراقي (دينياً، وقومياً، ولغوياً)، ومع ذلك فإن هذا التنوع يتعرّض إلى العديد من الانتهاكات، منها: عدم الاعتراف الذي تعاني منه الأقليات، على الرغم من اعتراف الدستور بحقوق الأقليات وتمثيلها على المستوى الحكومي والبرلماني، فضلاً عن أن سياسات التلاعب بالهوية من قبل الجماعات الكبرى وعدها بعض الأقليات داخلة في إطار هوية كبرى عربية مسلمة (سنية، وشيعية)، أو كردية.

ويرى الأب أمير جججي الدومنيكي أن الهوية والمواطنة اليوم هي المنقذ الوحيد للمستقبل، والضامن الوحيد لمستقبل الأقليات في العراق؛ وذلك لأهمية القول إن المكونات الكبيرة لا يجب أن تتصدق على الصغيرة، فالأخيرة ليست بحاجة لحماية من أحد؛ فالحامي هو (مبدأ المواطنة) فاليوم إذا تحققت المواطنة فعلاً، وإذا كانت الحكومة ضامنة أن تحقق ذلك على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، ففي هذه الحالة لا حاجة للتصدّق من أحد، فالقانون هو الذي يحمي الأقليات والأغلبيات[1].

> يرى الأب أمير جججي الدومنيكي أن الهوية والمواطنة اليوم هي المنقذ الوحيد للمستقبل، والضامن الوحيد لمستقبل الأقليات في العراق

وفي الجانب الدستوري لحقوق الأقليات في العراق ينص الدستور الحالي على العديد من الحقوق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، بدءاً من المادة (14) التي تنص بالآتي: (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز؛ بسبب الجنس أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي)[2]؛ وبذلك فإن هذه المادة تؤكد على الحق في المساواة، وعدم التمييز، لكنها في الوقت نفسه أغفلت اللغة على الرغم من أنها أحد الأسس المهمة في التمييز.

وفي المادة (16) ينصّ الدستور على أهمية (تكافؤ الفرص لأنها حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)[3]؛ وذلك لمنع التمييز بين الكيانات السياسية، وتكتّل الفرص لدى مجموعة من دون الأخرى، وكذلك تجنّب التمييز العنصري.

1.مقابلة مسجلة أجريت مع عضو لجنة العلاقات الإسلامية–المسيحية في المجلس البابوي الأب أمير جججي الدومنيكي، بتأريخ 25 نيسان 2018، في مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية في بغداد.

2. المادة (14) من الدستور العراقي الدائم 2005.

3. المادة (16) من الدستور العراقي الدائم 2005.

أما المادة (41) فتقول: (العراقيون أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم، أو معتقداتهم، أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون)[4].

وفي مجال تمثيل الأقليات في الحكومة والمجالات المنتخبة تشير المادة (49) إلى: أولاً: (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه)[5]؛ وبذلك ينبغي للتشريعات التنفيذية ذات الصلة أن تعكس كيفية تحقيق التمثيل العادل لمكونات الشعب العراقي في مجلس النواب.

وعلى الرغم من المواد الدستورية المشجعة على الاعتراف بحق الأقليات في المشاركة والتمثيل السياسي إلا أن هناك مواد أخرى قد تبدو مناقضة لهذا الهدف، فعلى سبيل المثال: تقول المادة (2) / أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع: أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام. ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية. ج- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور[6]. وبهذه المادة من الدستور تم الإقرار إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وعلى الرغم من أن الإسلام هو دين الأغلبية، وكذلك أن مبادئ الشريعة الاسلامية متمثلة في الكثير من القوانين الخاصة بالدولة ولا يمكن التقليل من دور الإسلام وأهميته، بيد أننا يجب ألّا ننسى أن المجتمع العراقي هو مجتمع تعددي، وفيه مكونات متنوعة لها تأريخ مشترك وعلاقات اجتماعية تربط فيما بينهم، فكان من الواجب على الدستور أن يعكس مبادئ مشتركة بين المكونات (أقليات، وأغلبيات).

> تم الإقرار إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وعلى الرغم من أن الإسلام هو دين الأغلبية، وكذلك أن مبادئ الشريعة الاسلامية متمثلة في الكثير من القوانين الخاصة بالدولة

وفيما يأتي توضيح للأقليات العراقية وما عانته في مجال الهوية والاعتراف ضمن المواد الدستورية التي صدرت ضدها بنحو مفصل:

التركمان: عانى التركمان في العراق من العديد من صور الاضطهاد والانتهاك من قبل النظام البعثي السابق، فقد تعرضت الهوية التركمانية للتهديد إثر سياسة التعريب في المدارس، وتغيير الأسماء، والألقاب، والقومية من التركمانية إلى العربية، وتعرضوا كذلك إلى عدد من الانتهاكات منها:

4. المادة (41) من الدستور العراقي الدائم 2005.
5. المادة (49) من الدستور العراقي الدائم 2005.
6. المادة (2) من الدستور العراقي الدائم 2005.

1. سياسة التعريب والتهجير: تمثلت في إجبار التركمان على تغيير هويتهم القومية، ولاسيما بعد توقيع اتفاقية 11 آذار 1972 الشهيرة بين الرئيس السابق صدام حسين والحزب الديمقراطي الكردستاني؛ لمنح الكرد الحكم الذاتي، وقد بدأ نظام صدام تنفيذ خطة متطرفة لتعريب كركوك وتهجير العوائل التركمانية والكردية منها، إذ مارس سياسة التعريب بنحو عنصري تجاه المناطق التركمانية عامة وكركوك خاصة. وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً خطيراً يقضي بتهجير التركمان إلى المحافظات الجنوبية الثلاث (العمارة، السماوة، الكوت)، والعمل على تشجيع العرب للزواج من التركمانيات كجزء من سياسة التعريب، وقام بحملات ترحيل العوائل التركمانية في طوز خورماتو، وداقوق، وكركوك، وحمزلي، وإمام زين العابدين، و قرية قاضي كوي (القاضية) في الموصل.

2. قصف القرى التركمانية وهدمها: ضمن سياسة التعريب والتهجير لكل تركماني هدم النظام القرى التركمانية، من نحو: قرية بشير، وحمزلي، وبايجي.

3. التغيير الإداري والسكاني للمناطق التركمانية: إذ عمل على تفكيك الوحدات الإدارية للأقضية والنواحي المرتبطة بالمناطق التركمانية ولاسيما كركوك؛ في سبيل تفتيت المجتمع التركماني وقطع الصلة بين أبنائه وتماسكهم؛ لذلك عمد النظام إلى فك الارتباط بين قضاء طوز خورماتو من كركوك، وربطه إدارياً بمحافظة صلاح الدين، على أن يكون مركزه قضاء تكريت، وذلك بموجب المرسوم الجمهوري رقم 41 الصادر بتأريخ 29 / 1 / 1976.

4. أحكام السجن والإعدام بحق التركمان: أقدم النظام المباد إبان العامين (1970–1973) على تنفيذ العديد من أحكام الإعدام، وذلك حينما اكتشفت الأجهزة الأمنية محاولات تأسيس حزب سياسي تركماني تحت غطاء نادي الإخاء التركماني في بغداد، وأعدم (26) شاباً منهم. والسبب الآخر هو حساسية الحكومات السابقة ومعاملتها لهم كطابور خامس لتركيا، بحيث أصبحوا موضع الشك الدائم حتى باتت تلاحقهم هذه التهمة في حلهم و ترحالهم[7].

7. حسين جلوب الساعدي، الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية، ط1، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ميسان، العراق، 2014، ص: 50، و85.

الشبك: بدأت معاناة الشبك منذ العهد الملكي إثر تعرضهم للاضطهاد الطائفي؛ بسبب انتماء أغلبيتهم إلى المذهب الجعفري، فقد كانوا يُسمّون بالروافض، بسبب سكناهم في منطقة أغلبيتها سنية بيدَ أن التعصب المذهبي أخذ يضمحل في منتصف القرن الماضي؛ نتيجة التفاعلين التجاري والاقتصادي. أما بعد تسلّم نظام البعث السابق للحكم عام (1968) فقد تعرض الشبك إلى اضطهاد لم يسبق له نظير، ولاسيما في الحرب العراقية الإيرانية، وأُتهم عدد كبير منهم بولائهم لإيران، وأُعدم آخرون؛ لانتمائهم لحزب الدعوة الإسلامية، ومنع الكثيرون من أبناء الشبك من إكمال دراساتهم، أو تعيينهم في المناصب المهمة[8]. أما اليوم فقد شكل مجموعة من المثقفين والناشطين المدنيين وعدد من الشيوخ وأبناء العشائر المنادين بالحقوق الثقافية والسياسية والهوية القومية للشبك تنظيماً سياسياً باسم تجمع الشبك الديمقراطي الذي تأسس في 20 أيار 2005، برئاسة الأمين العام حنين القدو وشارك في الانتخابات المحلية والنيابية[9].

> بعد تسلّم نظام البعث السابق للحكم عام (1968) فقد تعرض الشبك إلى اضطهاد لم يسبق له نظير، ولاسيما في الحرب العراقية الإيرانية

الكرد الفيليون: اضطر الكرد الفيليون كغيرهم من الأقليات الأخرى إبان حكم البعث إلى تغيير هويتهم الأصلية، أو التخفي وراء هوية أخرى؛ وذلك بتغيير أنسابهم العشائرية واستبدالها بألقاب عشائرية عربية بعد اضطهادهم سياسياً؛ بسبب انتمائهم القومي والمذهبي. وبعد كل هذا التغيير ما يزال الفيليون يتعرضون لتمييز مركب لأسباب إثنية–قومية من جهة، ومذهبية–دينية من جهة أخرى. فبوصفهم كرداً كانوا يشكلون أقوى أقلية إثنية في البلاد، لكن بسبب مذهبهم وجدوا أنفسهم أقلية وسط المجتمع الكردي، وعاملتهم الحكومات العراقية المتعاقبة في مسألة الانتماء بنحو مختلف عن كرد كردستان الذين عوملوا بوصفهم عراقيين؛ وعليه لم يهجّروا إلى الخارج، بل خضعوا لتهجير تعريبي محدود، وليس لتهجير إقصائي، ولم تسقط عنهم الجنسية العراقية، كما تعرض لذلك الفيليون. وكونهم شيعة كانوا ينتمون فعلاً إلى أقلية مذهبية، ولكن في الواقع تعاطت الحكومات الشيعية المتعاقبة منذ 2003 مع هؤلاء وكأنهم أقلية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، فهم مختلفون عن الأغلبية الشيعية العربية على الصعيد

8. حسين جلوب الساعدي، الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية، مصدر سابق، ص: 243-254.

9. صالح شبيب محمد الدليمي، الشبك في العراق دراسة إنثروبولوجية، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، لبنان، 2016، ص: 170.

القومي؛ فبذلك إنها محنة هوية مركبة، فهم كرد وشيعة، و ليسوا كذلك في الوقت نفسه؛ وبالتالي فالفيليون تعرضوا إلى تمييز مركب يعادل هويتهم المركبة: تمييز اجتماعي من كرد كردستان ومن الأغلبية الشيعية، وتمييز سياسي من الحكومات التي عاملتهم على أنهم أجانب (تبعية ايرانية). وما يزال الفيليون المسقطة عنهم الجنسية العراقية يواجهون صعوبات إدارية في إنجاز معاملاتهم، وصعوبات في تزويدهم بالوثائق الرسمية المطلوبة بشروط تعجيزية؛ لذلك يطالبون بتخفيف وطأة هذه الصعوبات، وإلغاء نظام شهادة الجنسية، وإلغاء الإجراءات الصادرة عن وزارة الداخلية بشأن منح الجنسية للكرد الفيليين بشروط معقدة مثل: محل الولادة، وأصل الانتماء العشائري، وإفادة ثلاثة شهود، وصورة القيد للعام 1957 [10]. وإن مأساة الفيليين تكمن في المفارقة بين قدم توطنهم في العراق، وعدم كسبهم لمواطنته في الحسابات الرسمية للدولة فحتى إذا قدر لأحدهم كسب الجنسية العراقية فيدون فيها ما يميزه من المواطنين الآخرين بنحو مجحف؛ فمثلاً: يذكر أحد الكتاب الفيليين أنه مولود في بغداد عام 1945، ولكن كتب في شهادة جنسيته أن تبعيته قبل صدور قانون الجنسية العراقية هي التبعية الإيرانية، أي إنه كان إيرانياً قبل صدور هذا القانون، علماً أن القانون صدر في 1921، وإنه وُلد بعده 24 عاماً، فيا ترى كيف تكون للإنسان تبعية لأية دولة قبل أن يولد!؟[11].

الأيزيدية: اعترف الدستور العراقي للعام 2005 بالأيزيدية ديناً، وذكرها ضمن الأقليات الدينية بالمادة (2/2)، وأقر تمثيلها ضمن ديوان الأوقاف المسيحية والأديان الأخرى، وشمولها بنظام الكوتا في البرلمان، وقد عُيّن لأول مرة وزير أيزيدي لوزارة المجتمع المدني[12].

لقد عانت الأيزيدية بدءاً من النظام السابق شتى أنواع التمييز والتفرقة العنصرية، والقمع، والاضطهاد والإبادة؛ بسبب انتماء أبنائها القومي في كونهم كرداً، وبسبب انتمائهم الديني في كونهم أيزيديين. وكان النظام البعثي يفرض عليهم التزامات، وواجبات من دون أن يكون لهم حقوق، فقد حُرموا من حقوقهم القومية، والدينية، والثقافية،

10. سعد سلوم (تحرير)، الأقليات في العراق (الذاكرة، الهوية، التحديات)، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد، العراق، ص: 161-158.

11. سليم مطر، جدل الهويات (عرب .. أكراد ... تركمان .. سريان ... أيزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص: 297، و298.

12. سعد سلوم، الوحدة في التنوع، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، لبنان، 2015، ص: 140.

والسياسية. وقد تعرضوا لانتهاكات، منها: التهجير القسري، وتقييد حرية التعبير عن الدين والمعتقد، وتدمير القرى وسياسة التعريب، فضلاً عن حملات الأنفال والإبادة، ومصادرة أملاكهم وحرمانهم من العمل والتعليم[13].

أما هوية الأيزيديين فما تزال محل جدل فكرياً وسياسياً، ويشير الباحث في شؤون الأقليات العراقية سعد سلوم إلى خمسة تيارات للهوية الأيزيدية المعاصرة، هي:

أولاً: تيار الهوية الكردية الذي يرى أن الأيزيديين هم كردٌ أصلاً، وذلك على وفق خطاب كردي رسمي لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني أكد فيه عدم الرضوخ لإرادة أي أحد في فرض أي هوية على الأيزديين، مشدداً على أنهم كردٌ أصلاً.

ثانياً: تيار الهوية العربية، إذ يرى أصحاب هذا التيار الأيزيديين عرباً أمويين أسس دينهم الأمير (بايزيد الأموي)، وحالياً يسعى أمير الطائفة المنادي بعروبة الأيزيديين (أنور معاوية) إلى الدفاع عن الهوية العربية للطائفة، ويعتقد أصحاب هذا التيار أن من الخطأ الحكم على هوية الطائفة الأيزيدية من طريق اللغة وحدها، بل يتوجب الأخذ بالحسبان الشروط الأخرى، وهي: التأريخ، وطبيعة المكان، وطبيعة الميراث، والتقاليد.

"أما هوية الأيزيديين فما تزال محل جدل فكرياً وسياسياً، ويشير الباحث في شؤون الأقليات العراقية سعد سلوم إلى خمسة تيارات للهوية الأيزيدية المعاصرة"

ثالثاً: تيار القومية الأيزيدية، وهم دعاة الهوية المستقلة، ومن أبرز ممثلي هذا التيار أمين فرحان جيجو رئيس حركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم، ويتمثل هذا التيار بالدعوة لتمثيل سياسي مستقل للأيزيديين، والاعتراف بهم قوميةً رابعةً في العراق، إلى جانب عن العرب والكرد والتركمان.

رابعاً: تيار خصوصية أيزيدية (الهوية الدينية قبل الهوية القومية)، يؤكد هذا التيار على الحد الأدنى من الهوية المستقلة بالإشارة إلى (خصوصية أيزيدية)، فكان توفيقاً بين تيار ينادي بكردية الأيزيديين، وتيار ينادي بهوية مستقلة لهم، ويمثل التيار نزوعاً ليبرالياً وسطياً، اراد للأيزيدية الاستقرار على حل وسط.

خامساً: تيار الهوية المدنية (دعاة المواطنة) انساق هذا التيار إلى العمل الميداني من أجل تحديث المجتمع الأيزيدي ونشر الأفكار الإصلاحية، فالهوية الكبرى -برأي هذا التيار- قومية كانت أم دينية ليست هي الأمر المهم في عالم يعد فيه الفرد هو

13. حسين جلوب الساعدي، الأقليات العراقية من العذاب إلى التمكين دراسة وثائقية، مصدر سابق، ص: 266-273.

حامل الحقوق الأساسية، إذ إن الفيصل في إثبات هذه الهوية وتأكيدها، هو توافر حرية الدين والمعتقد اللتين تجعلان من الفرد مطمئناً لممارسة شعائر الدينية من دون خوف من الآخر[14].

يرى أصحاب التيار الرابع أن الهوية الأيزيدية أصبحت تحمل هوية الديانة الأيزيدية بحكم الوراثة كوسيلة للانتماء إلى المجموعة لاستمرارية الاشتراك في مزاولة العادات، والتقاليد التي مضى على بعضها دهر. وأما العقيدة فيرون أنهم توارثوها على ماهيتها لكن المفهوم الجديد هو أن عدم التدين لا يرادف عدم الإيمان؛ فالإيزيدي بات ينتمي إلى أي حزب سياسي دون الرجوع إلى المراجعة الدينية، فالانتماء السياسي هوية ثقافية والثانية دينية؛ لذا فإن مجموعة كبيرة من أيزيديي المهجر هم أيزيديون تقليديون (بالوراثة) يؤمنون بمبادئ الأيزيدي أقل مما هم تربوا عليها[15].

وضمن التيار الثالث يرى الأيزيديون أن من حقهم أن يكون لديهم هوية قومية، فالقومية الأيزيدية تمتلك إرثاً حضارياً وتراثاً يتجددان ويعاصران كل واقع قائم، وأن من حق الشعب الأيزيدي أن يتفاعل مع هذه المداميك التأريخية التي تنضوي تحت لواء القومية الأيزيدية، والتي بدورها ستحرز الطبيعة الإنسانية، والرفاهية، والموضوعية في الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والدينية، والثقافية للمجتمع الأيزيدي[16].

> يرى أصحاب التيار الرابع أن الهوية الأيزيدية أصبحت تحمل هوية الديانة الأيزيدية بحكم الوراثة كوسيلة للانتماء إلى المجموعة لاستمرارية الاشتراك في مزاولة العادات، والتقاليد

وضمن التيار الخامس يرى خليل الجندي أن الهوية هي تراكم هائل من القيم، والعادات، والمشاعر، والعقائد الروحية عبر آلاف السنين تنشأ مع الإنسان الفرد منذ ولادته إلى حين مماته، فالهوية متحركة وليست ثابتة، وهي تتصل بالشعور أكثر من اتصالها بأي شيء آخر، ويمكن للفرد أن يحمل أكثر من هوية في آن واحد، فالأيزيدية ليست بحاجة إلى البحث عن هوية قومية لها، إنها على طول تأريخها التي تعرضت فيها

14. سعد سلوم، الأيزيديون في العراق، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد، العراق، 2014، ص: 69-59.

15.ممو فرحان عثمان، دراسات ومباحث في فلسفة وماهية الديانة الأيزيدية، مراجعة: عبد الفتاح علي البوتاني، ط1، جامعة دهوك، فوكولتي العلوم الإنسانية، سكول الآداب، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية، مطبعة جامعة دهوك، 2013، ص: 216-215.

16.أمين فرحان جيجو، القومية الأيزيدية (جذورها، مقوماتها، معانتها)، ط1، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، العراق، 2010، ص: 149.

إلى إبادات كالتي رأيناها في في آب 2014، لم تتعرض لها بسبب هويتها القومية، بل بسبب هويتها الدينية العقائدية، بدليل أن بعض (أبطال) جيوش حملات الإبادة للأيزيديين في القرن التاسع عشر وقبلها كانوا أمراء كرديين، والذين أصدروا الفتاوي كانوا من مشايخ الكرد، وفي أحيان اخرى كان هؤلاء أدوات تنفيذية بيد إخوانهم في الدين من الترك والعرب والفرس لإبادة أتباع الديانات الأخرى من إيزيديين ومسيحيين (كالأرمن، والآشوريين)[17].

وضمن التوجه نفسه يرى ممثل الكوتا الأيزيدية في مجلس النواب الشيخ الحجي كندور أن الأيزيديين في البرلمان العراقي يطالبون بحركة إصلاح وتقدم إلى الوحدة؛ لأن هذا الشيء الوحيد الذي يؤكد على عراق موحد في مكوناته. وأكد كندور على ضرورة ترك الهوية الفرعية والتركيز على الهوية الوطنية لأنها الهوية الأساس، وقبل كل شيء نحن عراقيون. و يأمل بأن يتجه مستقبل الأقليات نحو الأفضل من طريق مجلس النواب، ومن طريق عمل الكتل الوطنية التي تسعى إلى وحدة العراق، على الرغم من وجود المعارضة ووجود بعض الأفكار لتقسيم العراق أو القيام بالاستفتاء. و يرفض كندور تسمية الأقليات بهذه التسمية ويعدها انتقاصاً؛ إذ يفضّل تسمية المكون ويقول: «للأسف نحن في زمن كنا الأكثرية، نتيجة ما تعرضنا له من إبادات، ويضيف «أن كلمة الأقلية في الأيزيدية تعني (ناقص)، ويراها غير مناسبة مطلقاً»، وأما ما يخص التمييز الذي تعرض له الأيزيديون فقد أكد الحجي كندور «أن هذا التمييز منتشر في كل دوائر الدولة وخاصة على أساس الهوية، فمن الضروري أن يتدخل مجلس النواب في هذه القضية، ويعمل على وضع قانون يمنع التمييز فيما بين المكونات العراقية، وأن يخصص عدد مقاعد أكثر لأبناء الأيزيديين لأن عددهم اثنان فقط، في حين أن الأيزيديين يقدر عددهم 7500، وأكد عدم وجود سفير يزيدي على الرغم من أن لدى الأيزيدية من النخبة وأصحاب الكفاءات فالعمل على تهميش دورهم في المجتمع غبن وإجحاف بحق المكون الأيزيدي»[18].

”
ضمن التوجه نفسه يرى ممثل الكوتا الأيزيدية في مجلس النواب الشيخ الحجي كندور أن الأيزيديين في البرلمان العراقي يطالبون بحركة إصلاح وتقدم إلى الوحدة؛ لأن هذا الشيء الوحيد الذي يؤكد على عراق موحد في مكوناته
“

وبذلك يكون الأيزيديون تحت تقاطعات (دينية، وقومية، وسياسية)، فهم وإن

17.أمين فرحان جيجو، القومية الأيزيدية (جذورها، مقوماتها، معانتها)، ط1، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، العراق، 2010، ص: 149.

18.مقابلة مسجلة أجريت مع ممثل الكوتا الأيزيديين وعضو مجلس النواب العراقي الشيخ حجي كندور بتأريخ 30 آب 2017 في بغداد.

كانوا قومياً كرداً إلا أنهم يمتلكون حراكاً يمثل (هوية مستقلة) على أسس الديانة التي تميزهم عن معظم الكرد الذين يعتنقون الديانة الإسلامية.

الصابئة المندائيون: على الرغم من تطرق الدستور العراقي الصادر بعد العام 2003 إلى ذكر حقوق الأقليات الدينية، إلا أن هذا لم يكن يظهر إلى حيز التطبيق، ففي المادة رقم (50) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي الصادر بتأريخ 8 تشرين الأول 2008 منح عدد من مقاعد مجلس المحافظة إلى الأقليات الدينية، ولكن بعد ثلاثة أشهر من صدور القانون المذكور حُرِمَ الصابئة المندائيون من حق الترشيح العام في المحافظات الأخرى أسوة بالمسيحيين، وحصر ترشيحهم في محافظة بغداد فقط على الرغم من وجودهم في ثلاث محافظات (ذي قار، ميسان، البصرة)[19]. فالتمثيل السياسي للمندائيين يواجه تحديات تتمثل بقلة العدد، وعدم دخولهم بصفة رسمية في أي من التحالفات أو الأحزاب السياسية؛ لذلك لم يحصلوا على أي تمثيل في مجلس النواب في دورته الأولى 2006–2010، وجاء نظام الكوتا ليقدم حلاً، فحصلوا على مقعد واحد في مجلس محافظة بغداد لدورته الثانية 2008–2012، ومقعد في مجلس النواب لدورته الثانية 2010–2014[20].

ويضيف عضو مجلس المحافظة المندائي رعد جبار صالح أن «نظام الكوتا ما هو إلا لسد فراغ أو شاغل قانوني ليس إلا، فما قيمة مقعد أعطي للأيزيديين أو المندائيين على سبيل المثال فيما بين 350 مقعداً في مجلس النواب، فهنا أصبحت الكوتا مجرد مقعد أو شكل. فالكوتا ليس لها تأثير في ظل وجود هذه المحاصصة والأحزاب، فقد أعطوها المقعد ولكن لم يعطوها مقومات النجاح»[21].

المسيحيون: في مجال الشأن القانوني ولاسيما بعد عام 2003، وضع مجلس الحكم العراقي قانوناً سمي بـ(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية)، وجاء في المادة (53) من القانون: ”يضمن هذا القانون الحقوق الإدارية، والثقافية، والسياسية للتركمان، والكلدوآشوريين، والمواطنين الآخرين كافة“. وفي هذه المادة جاء أول

19. سعد سلوم (تحرير)، السياسات والإثنيات في العراق منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، لبنان، 2014، ص: 341.

20. سعد سلوم، الوحدة في التنوع، مصدر سابق، ص: 137.

21. مقابلة مسجلة اجريت مع عضو مجلس المحافظة رعد جبار صالح بتأريخ 19 أيلول 2017 في مجلس محافظة بغداد.

اعتراف رسمي بالهوية الإثنية للمسيحيين العراقيين الذين سمّاهم الدستور بنحو مركب (الكلدو آشوريين) ليؤكد أن الكلدان والآشوريين والسريان ينتمون إلى أصل واحد[22]. إن للمسيحيين تمثيلاً في ديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين، وإن مشاركتهم السياسية تصل إلى مستوى وزاري، والمسيحيون يدخلون ضمن نظام الكوتا الذي منحهم مقاعد ضمن البرلمان الاتحادي. و من رؤساء طوائفهم مار لويس روفائيل بطريرك الكلدان، أما الآشوريون فتمثلهم الحركة الديمقراطية الآشورية (زوعا) التي يرأسها يونادم كنا، أما الأرثذوكس فيمثلهم المطران عمانوئيل دباغيان[23]. وعلى الرغم من تنوع الوجود المسيحي في العراق إلا أن هنالك جدلاً ونزاعاً بشأن الهوية المسيحية؛ وذلك ناتج عن تقديم الهوية للمسيحيين بإطلاق تسمية «الكلدو آشوري السرياني» على المسيحيين وعلى اختلافاتهم الإثنية والمذهبية[24]. فبذلك شكل مسيحيو العراق بمختلف طوائفهم أو فرقهم منذ القدم وحتى الآن مكوناً أساسياً من مكونات الشعب العراقي، وهم من سكان العراق القدامى، وكانوا في العهد العثماني، يعملون بالزراعة وتربية الماشية والحياكة والنسيج، و لاسيما في المناطق الشمالية، وقد مارسوا أعمال الحدادة، والنجارة، والصياغة، وتقلدوا وظائف الترجمة لدى القنصليات الأجنبية في العراق[25].

"فبذلك شكل مسيحيو العراق بمختلف طوائفهم أو فرقهم منذ القدم وحتى الآن مكوناً أساسياً من مكونات الشعب العراقي، وهم من سكان العراق القدامى"

ويوضح مدير منظمة (لأرسا) بسام العلوجي –الذي هو من الأقلية المسيحية– قائلاً: «أنا كمسيحي، على الرغم من أن هنالك اعترافاً كامل في ديانتي بالدستور العراقي، لكن لم أحصل على حقوقي كاملة، أو بالأحرى لم تطبق القوانين بالنحو العادل، ومثال ذلك ما تعرض له المسيحيون من تهجير نتيجة الظروف التي مروا فيها، ولم تنفذ أي خطط لعودتهم؛ وهذا ما دفع الكثير من أبناء المسيحيين إلى القول: (إن هذا البلد لا يحميني، ولا يوفر لي حقوقي كاملة، فلماذا أعيش فيه؟). ويذكر أيضاً أن الأقلية المسيحية أفضل من الأقليات الأخرى غير المعترف بها في الدستور العراقي

22.سعد سلوم، المسيحيون في العراق التأريخ الشامل والتحديات الراهنة، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، لبنان، 2014، ص: 318-317.

23.المصدر نفسه، ص: 22، و23.

24.عبد الحسين شعبان، المسيحيون والربيع العربي في إشكاليات الديمقراطية والتنوع الثقافي في العالم العربي، ط1، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، إقليم كردستان العراق، 2012، ص: 91.

25.سعد سلوم، المسيحيون في العراق التأريخ الشامل والتحديات الراهنة، مصدر سابق، ص: 200.

ولا في البطاقة الوطنية، مثال ذلك: (الزرادشتية، والبهائية) إذ لا يشعرون بوجودهم، ولا بالحماية، ويؤكد العلوجي أن مسالة رؤيتهم للهوية الوطنية هي متعلقة بالحقوق والاعتراف بالوجود، فمتى ما وفر لي بلدي حقوقي كاملة، أحسست بأني مواطن من الدرجة الأولى، وليس مواطناً من الدرجة الثانية أو الخامسة؛ وفي ذلك الحين أرى أن بلدي وهويتي أحسن بلد وهوية»[26].

الجانب الميداني

منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع الذي تتناول هذه الدراسة، تدعونا إلى اختيار (المسح الاجتماعي) منهجاً رئيساً فيها. وأُعتمدت أداةُ استمارة الاستبيان لأجل هذا الغرض. وأُختيرت عينة الدراسة باتباع العينة العمدية (القصدية) وبطريقة عينة كرة الثلج في توزيع الاستمارات على أفراد الأقليات العراقية المعنية بالدراسة، وهم الأقليات القومية (التركمان، والشبك، والكرد الفيليون)، في كل من محافظة، (بغداد، ونينوى، وأربيل، وكركوك)، والأقليات الدينية (المسيحيون، والصابئة، والأيزيديون)، في كل من محافظة (بغداد، والبصرة، وميسان، وذي قار) .

ويحدد سبب اختيار العينة بالطريقة العمدية إلى عدم توافر النسب الإحصائية للجماعات على وفق المحافظات، ولاسيما بعد تحركها جغرافياً بفعل النزوح بعد عام 2014؛ لأن العينة لم تكن موجودة عشوائياً في المحافظات العراقية المختلفة.

26.مقابلة مسجلة أجريت مع مدير منظمة لأرسا، بسام العلوجي بتأريخ 20 نيسان 2018 في بغداد.

نتائج الدراسة

–العمر:

جدول رقم (1) يوضح الفئات العمرية لوحدات عينة الدراسة

المكون / الفئات العمرية		الأقليات القومية			الأقليات الدينية			المجموع	
		التركمان	الشبك	الكرد الفيليون	مسيحيون	صابئة مندائيون	أيزيديون	التكرار	النسبة
27 – 18		13	15	6	6	15	11	66	% 22
37 – 28		10	16	10	11	19	11	77	% 25.6
47 – 38		8	7	18	7	9	12	61	% 20.3
57 – 48		5	8	11	14	6	11	55	% 18.3
67 – 58		10	4	3	11	1	4	33	% 11
77 – 68		3	0	2	1	0	1	7	% 2.3
88 – 78		1	0	0	0	0	0	1	% 0.3
المجموع	التكرار	50	50	50	50	50	50	300	
	النسبة	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7		% 100

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى الفئات العمرية لوحدات عينة الدراسة، إذ توزعت الفئات العمرية لعينة الدراسة الحالية على (سبع)؛ بدءاً بالفئة العمرية (18 – 27) سنة، وانتهاءً بالفئة العمرية (78 – 88). وجاء الفارق بين فئة و أخرى (طول الفئة) بواقع عشر سنوات، في حين مثّل عرض الفئة تسع سنوات، و كما موضح في الجدول رقم (1).

–المستوى التعليمي:

جدول رقم (2) يوضح المستوى التعليمي لوحدات عينة الدراسة

المكون / المستوى التعليمي		الأقليات القومية			الأقليات الدينية			المجموع	
		التركمان	الشبك	الكرد الفيليون	مسيحيون	صابئة مندائيون	إيزيديون	التكرار	النسبة
أمي		1	0	3	0	0	1	5	% 1.6
يقرأ ويكتب – ابتدائية		1	12	6	3	1	7	30	% 10
متوسطة – إعدادية		7	9	12	18	16	19	81	% 27
دبلوم – بكالوريوس		31	24	29	28	32	23	167	% 55.6
دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه)		10	5	0	1	1	0	17	% 5.6
المجموع	التكرار	50	50	50	50	50	50	300	
	النسبة	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7		% 100

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى المستوى التعليمي لوحدات عينة الدراسة. وكما هو موضح فإن مجموع المبحوثين الحاصلين على شهادتي الدبلوم أو البكالوريوس في المرتبة الأولى بواقع (167) مبحوثاً وبنسبة (55.6 %) من مجموع وحدات العينة المدروسة، وجاء أصحاب شهادتي المتوسطة والإعدادية في المرتبة الثانية بواقع (81) مبحوثاً وبنسبة (27 %) من مجموع وحدات العينة المدروسة، أما أصحاب شهادة الابتدائية والذين يقرأون ويكتبون فقد شكلوا (30) مبحوثاً وبنسبة (10 %) من مجموع وحدات العينة المدروسة، ليأتوا في المرتبة الثالثة ضمن الجدول المذكور آنفاً. أما أصحاب الشهادات العليا (ماجستير، ودكتوراه) فنالوا المرتبة الرابعة ضمن تصنيف المستوى العلمي لمجموعة وحدات العينة المدروسة بواقع (17) مبحوثاً وبنسبة (5.6 %) من المبحوثين. في حين كان الأميون العدد الأقل ضمن مجموع وحدات العينة المدروسة بنحو (5) مبحوثين، وبنسبة (1.6 %) من المبحوثين ضمن مجموع وحدات العينة المدروسة.

التعريف بالهوية:

جدول رقم (3) يوضح الأولوية الأولى للهوية التي تُشعر المبحوث بالراحة وبحسب المكونات الاجتماعية

المكون / خيارات الهوية		الأقليات القومية			الأقليات الدينية			المجموع	
		التركمان	الشبك	الكرد الفيليون	مسيحيون	صابئة مندائيون	أيزيديون	التكرار	النسبة
مدينتي / محافظتي		15	9	12	13	11	15	75	% 25
عشيرتي / قبيلتي		2	2	8	1	0	0	13	% 4.3
قوميتي (تركماني، شبكي، كردي فيلي)		10	10	7	2	0	2	31	% 10.3
ديني (مسيحي، صابئي مندائي، أيزيدي)		0	1	0	2	2	10	15	% 5
تحصيلي الدراسي / خبراتي العلمية		2	1	0	1	1	4	9	% 3
وظيفتي / مهنتي		1	0	1	2	0	3	7	% 2.3
عراقي		20	27	22	29	36	16	150	% 50
أخرى		0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	التكرار	50	50	50	50	50	50	300	
	النسبة	% 1	% 16.7	16.7 %	% 16.7	% 16.7	% 16.7		% 100

من أجل التعرّف على توجهات المبحوثين لهويتهم المفضلة، تضمنت استمارة الاستبيان سؤالاً بهذاً الخصوص، في حين تُرك المستجيبون ليختاروا خيارين من حقولها، بعد تصنيف إجابتهم لـ(أولوية أولى)، و(أولوية ثانية).

تبين بيانات الجدول رقم (3) نتائج إجابات المبحوثين لأولويتهم الأولى أن (150) مبحوثاً مثلوا نسبة (50 %) من مجموع وحدات العينة يعدون عراقيتهم هي الهوية الأولى التي يشعرون من خلالها بولائهم وانتمائهم إلى وطنهم وإلى وجودهم بأنهم أحد المكونات الأصيلة في المجتمع التي لها حقوق وعليها واجبات تجاه هذا البلد؛ وفضلوا بذلك الهوية المشتركة (العراقية) التي تربطهم ببقية مكونات المجتمع؛ وذلك دليل على

اعتزازهم بتنوع مجتمعهم ووحدته أي على (المواطنة الحاضنة للتنوع).

جدول رقم (4) يوضح مدى مشاركة المبحوثين في النشاطات والتجمعات مع الأغلبية

المكون / الخيارات		الأقليات القومية			الأقليات الدينية			المجموع	
		التركمان	الشبك	الكرد الفيليون	مسيحيون	صابئة مندائيون	أيزيديون	التكرار	النسبة
نعم		27	32	32	28	31	26	176	% 58.7
لا		2	5	7	4	13	5	36	% 12
أحياناً		21	13	11	18	6	19	88	% 29.3
المجموع	التكرار	50	50	50	50	50	50	300	
	النسبة	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7		% 100

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن عدد المبحوثين الذين أجابوا (بنعم) أي إنهم يشاركون في النشاطات والتجمعات التي يوجد فيها أفراد من الأغلبية هم في المرتبة الأولى بواقع (176) مبحوثاً وبنسبة (58.7 %). وتليها الذين أجابوا بأحياناً نشارك في النشاطات والتجمعات التي يوجد فيها أفراد من الأغلبية هم في المرتبة الثانية بواقع (88) مبحوثاً وبنسبة (29.3 %)، أما الذين أجابوا بلا نشارك فقد شكلوا المرتبة الثالثة وبواقع (36) مبحوثاً وبنسبة (12 %).

جدول رقم (5) يوضح مدى شعور المبحوثين بالغربة

المكون / الخيارات		الأقليات القومية			الأقليات الدينية			المجموع	
		التركمان	الشبك	الكرد الفيليون	مسيحيون	صابئة مندائيون	أيزيديون	التكرار	النسبة
نعم		9	3	7	9	14	21	63	% 21
لا		26	30	33	17	27	12	145	% 48.3
أحياناً		15	17	10	24	9	17	92	% 30.7
المجموع	التكرار	50	50	50	50	50	50	300	
	النسبة	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7		% 100

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن الذين لا يشعرون بالغربة جاءوا بالمرتبة الأولى وبواقع (145) مبحوثاً وبنسبة (48 %). أما الذين أحياناً يشعرون بالغربة فشكلوا المرتبة الثانية وبواقع (92) مبحوثاً وبنسبة (31 %). أما المرتبة الثالثة فكانت للذين يشعرون بالغربة وبواقع (63) مبحوثاً وبنسبة (21 %).

جدول رقم (6) يوضح مدى شعور المبحوثين بالفخر

المكون / الخيارات		الأقليات القومية			الأقليات الدينية				المجموع	
		التركمان	الشبك	الكرد الفيليون	مسيحيون	صابئة مندائيون	أيزيديون	التكرار	النسبة
نعم		37	34	38	37	41	37	224	% 74.7
لا		2	2	4	4	5	4	21	% 7.0
أحياناً		11	14	8	9	4	9	55	% 18.3
المجموع	التكرار	50	50	50	50	50	50	300	
	النسبة	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7	% 16.7		% 100

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى أن عدد المبحوثين الذين يشعرون بالفخر كونهم عراقيين جاءوا في المرتبة الأولى بواقع (224) مبحوثاً وبنسبة (74.7 %). أما الذين يشعرون أحياناً بالفخر كونهم عراقيين فجاءوا في المرتبة الثانية بواقع (55) مبحوثاً وبنسبة (18.3 %). وفي المرتبة الثالثة جاء الذين لا يشعرون بالفخر كونهم عراقيين بواقع (21) مبحوثاً وبنسبة (7 %).

التوصيات :

1. على المؤسسة التشريعية الاهتمام بالتنوع لأنه يمثل رأسمال العراق الحقيقي، فالوحدة في التنوع هي الأساس في بناء العراق؛ وذلك من طريق التشريعات والقوانين التي تعطي الحقوق بنحو متساوٍ لكل المكونات في المجتمع العراقي.

2. على الحكومة العمل على الاحتفال باليوم العالمي لحرية الأديان؛ لأن ذلك من شأنه تعزيز قبول دين الآخر وحرية الدين، فإن ذلك قد يحقق الاندماج بين الأديان المختلفة.

3. على مجلس الاتحاد الذي لم يتم تفعيل دوره حتى الآن تطبيق نظام الفيتو داخل مجلس

النواب لصالح الأقليات في رفض القرارات التي تتخذها السلطة التشريعية أو قبولها.

4. على دائرة المنظمات غير الحكومية تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الأقليات، ولاسيما تشجيع عمل الشباب التطوعي فيها؛ لأن ذلك من شأنه تعزيز التنوع، وينشر أهميته من أجل تحقيق الوحدة في المجتمع. وغالباً ما تكون هذه المنظمات أكثر نجاحاً في تجاوز الحدود القومية والدينية والمذهبية؛ وبذلك فهي تكون داعماً حقيقياً لوحدة المجتمع وتماسكه.

سمات الإدارة في اليابان

م. م. محمد السيد بغدادي*

مقدمــة

حينما نتحدث عن قيام حضارة من الحضارات فإننا نتحدث عن إدارة قادت تلك الحضارة، إذ يقول الفيلسوف الروماني شيشرون: ''ما كان للحضارة الرومانية أن تقوم بدون الإدارة العامة''.

لقد أدت الإدارة دوراً محورياً في إحياء الحس الفردي والجماعي لدى العامل الياباني، وأثبتت وجودها في تفعيل النشاط الحضاري، فأكسبته بريقاً في مدارج التطور للركب الحضاري العالمي، واتسم النظام الإداري الياباني بعدد من الصفات، منها: العمل الجماعي للموظفين، والاختيار القائم على الكفاءة، والتدريب المستمر الفعال، والرقابة الذاتية، والتسلسل الوظيفي؛ مما جعل الدولة في مصاف الدول المتقدمة.

وأصبحت دولة اليابان منذ السبعينيات في المركز الثاني عالمياً اقتصادياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تركت الدمار الذي أتت به الحرب العالمية الثانية؛ وهذا بفضل فحوى النتائج الأخلاقية والاجتماعية المتمثلة بالانضباط الذاتي، والروح الوطنية اللذين يمتاز بها العامل الياباني وتطبيق الجودة الشاملة، وتجسيد الثورة التكنولوجية على مستوى جميع الميادين؛ وبذلك أصبحت اليابان قوة عظمى من ضمن الثمانية الكبار في العالم.

إن طريقة تطبيق النظم والسياسات اليابانية وتفعيلها في ظل الإطار والمناخ التنظيمي والقيم الثقافية اليابانية جعلها في مقدمة الدول المتقدمة حيث يقول أحد كبار المديرين اليابانيين (سابورو أوكيتا) أن التقدم في اليابان سببه عامل الإدارة، لقد دفع هذا التقدم الذي حققته اليابان فخرجت من محنتها[1].

1. سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العامة، مجلة الإدارة، مجلد 7، العدد1، 1997، ص: 12.

* باحث دكتوراه في الإدارة العامة –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة (مصر).

ومع انتهاء نظام القطبية الثنائية في بداية التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة؛ حققت اليابان إبّان هذه الحرب قفزات كبيرة في عالم ثورة التكنولوجيا والصناعة، ونافست بضائعها البضائع الأمريكية؛ الأمر الذي دعا الباحثين للبحث في الإدارة اليابانية وكيفية الاستفادة منها والتعلم منها.

وكان للجغرافيا دور في تقدم الإدارة لدى اليابان، فلم يمثل الافتقار الطبيعي للدولة عائقاً، بل كان دافعاً للاستثمار في العقول البشرية، وبالتركيز في استخدام مهاراتهم ومعرفتهم في زراعة الأرض، واستغلال المساحة المحدودة لديهم، إذ ساهم ذلك وبنحو مباشر في تكثيف زراعة الأرز بطريقة جماعية؛ لأن التوجه الإنتاجي لإنتاج الأزر خلق ثقافة على مستوى آخر بارز في صلب الثقافة اليابانية، وبما أنه لا يمكن للعائلة الواحدة إنتاج كفايتها من الأرز لوحدها، الأمر الذي يتحتم عليها التكاتف مع العوائل الأخرى لإنتاج ما يكفيهم جميعاً وإلى وجود فائض أحياناً؛ مما كان له تأثير كبير في ثقافة الموظفين العموميين[2].

> تولّدت لدى اليابانيين ثقافة الإنتاج، وهذه الحضارة زُرعت في صلب الثقافة اليابانية، وغرست أولى بذورها في أولى مؤسسات التكوين الاجتماعي الأسرة

ولا شك أن للإدارة اليابانية الدور الأكبر في نهضة اليابان في وقت قياسي، فهذا البلد الذي أبهر الجميع في سنوات قليلة، بعد انتكاسته الأخيرة في الحرب العالمية الثانية، وإبادة عدد كبير من شعبه، لجأ إلى التصنيع والسلام معاً، وركن إليه بعد الأحداث والكوارث الطبيعية التي كانت وما زالت تفتك به، كالزلزال الذي ولّد أمواج تسونامي مؤخراً، التي أحدثت ضرراً هائلاً بمفاعل مدينة فوكوشيما، فضلاً عن الوفيات والدمار الهائل للبنية التحتية هناك.

ومما سبق تولّدت لدى اليابانيين ثقافة الإنتاج، وهذه الحضارة زُرعت في صلب الثقافة اليابانية، وغرست أولى بذورها في أولى مؤسسات التكوين الاجتماعي الأسرة؛ الأمر الذي يجعلها قابلة للديمومة والانتشار في صلب الثقافة الاجتماعية عموماً، ويجعلها في الوقت نفسه تشكل أول قاعدة استراتيجية اقتصادية للاقتصاد الياباني ومؤسساته، ولو ألقينا نظرة على طبيعة المكون الجغرافي لليابان (التضاريس، الطقس، المساحة) مقارنة بجيرانها ومعظم الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى كالهند وإندونيسيا والبرازيل[3].

2.ميري هوايت، التربية والتحدي: التجربة اليابانية، القاهرة، عالم الكتب، 1991، ص: 30.

3.محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص: 248.

وسنتناول في هذا البحث سمات الإدارة العامة في اليابان وأسباب نجاح التطور الياباني وعوامله للاستفادة منها، وأخذ الدروس، مع معرفة تأثير العوامل البيئية والتأريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية على شكل الإدارة اليابانية.

وتنتظم هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسة كالآتي:

– أولاً: أسباب نجاح الإدارة اليابانية.

– ثانياً: أسس الإدارة اليابانية.

– ثالثاً: كيف يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في تقدم الدول النامية إدارياً؟

المحور الأول: أسباب نجاح الإدارة اليابانية

يرى المؤرخون أن تأريخ اليابان المعاصر يبدأ مع عصر ميجي وهو العهد الذي يلي النظام الإقطاعي للساموراي، إذ وضعت فيه الأسس الحقيقية لنهضة اليابان في جميع المجالات، وفي هذا العصر انتقلت العاصمة اليابانية من كيوتو إلى طوكيو، وأُلغي النظام الطبقي، وانصرفت الدولة كلياً إلى دراسة الحضارة الغربية وتبنيها[4]. وأحدث ميجي تغييرات جوهرية في الإدارة اليابانية عبر إصلاح التعليم والإدارة[5].

ويلي عصر ميجي ثلاثة عصور: عصر تايشو عام 1912، وعصر شووا عام 1926، وعهد الإمبراطور الحالي المسمى بعصر هيسي 1989. وتخللت هذه الحقبة تورط اليابان في حروب مدمرة مع الصين وروسيا وكوريا، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فالثانية التي انتهت باستسلام اليابان في عام 1945 بعد قنبلتي هيروشيما وناجازاكي الذريتين، ثم أصبحت اليابان من بعدها دولة صناعية مسالمة[6].

4.المرجع السابق، ص: 249.

5.إبراهيم عبد الله المنيف، استراتيجية الإدارة اليابانية، العبيكان، الرياض، ط 1، 1998، ص: 23 .

6. إدوارد ليتوك، انهيار الحلم الأمريكي، سرت، الدار الجماهيرية للنسر والتوزيع والإعلان، 1995، ص، 312، و317.

أسباب تقدم اليابان إدارياً:

لقد تمكن الإنسان الياباني من نقل ما لدى الغرب من علوم مختلفة ونجح في تقليدها وتطبيقها بل أبدع في تطويرها إلى الأفضل. ويعد الياباني الراحة والنوم أمرين معيبين؛ لذلك تجده في غاية النشاط وقت عمله، وتجد إجازته السنوية شبه معدومة، فضلاً عن عدم وجود سن للتقاعد. ويجيد اليابانيون الادخار فهو شعب يدخر من 20 % إلى 40 % من دخله، ويتقن ما يصنع، ولديه شعور بالرقابة الذاتية فلا يحتال أو يتخاذل لأجل توفير بعض المال، وهو يحب العمل الجماعي، وعدم الظهور أو التسلق على الآخرين[7].

يقول ياماشيما من جامعة كيوتو –وهو أحد أشهر الإخصائيين اليابانيين في الإدارة– حينما سئل عن سر نجاح التجربة اليابانية: إن الاعتقاد السائد هو أن اليابانيين يعملون أكثر، ولكنهم في الحقيقة يعملون أفضل، أنهم كغيرهم يعملون 43 ساعة في الأسبوع؛ أي: 2000 ساعة في العام، بينما يعمل الكوريون 3000 ساعة في العام بزيادة الثلث، وليست هناك معجزات وخوارق؛ لأن العامل في اليابان يتفوّق في تأهيله الثقافي والمهني على زميله في أوروبا الغربية والولايات المتحدة للأمريكية[8].

> يكمن سرّ نجاح اليابان أيضاً في عدة عوامل منها أيضاً: طبيعة الفرد الياباني، وتقديس العلم والعمل، والتخطيط

وذكر أيضاً ياماشيما أن الجامعة والمدرسة هما القوة الضاربة لليابان وأما الذخيرة فهي الانضباط الذاتي، فلا حاجة لتعيين جيش من المراقبين والمفتشين يقضي نصف أوقاتهم في حراسة النصف الآخر فمن أسرار النجاح للإدارة اليابانية التزامهم بسلوك الانضباط الذاتي، هذا سواء أكان على مستوى الفرد، والجماعة، والمؤسسة، والمجتمع بأكمله[9].

ويكمن سرّ نجاح اليابان أيضاً في عدة عوامل منها أيضاً: طبيعة الفرد الياباني، وتقديس العلم والعمل، والتخطيط؛ أي: تخطيط الدولة بمعية المؤسسات الاقتصادية الكبرى فكل سياسة تكون في خدمة القوة الصناعية، فضلاً عن التوجيه والمساعدات حيث تقدم الدولة توجيهات للاستثمار داخل وخارج البلاد، وتقوم بالإشهار بمعنى إنتاج النوعية الجديدة وترويجها للسيطرة على الأسواق، وقوة الاستثمارات في الخارج،

7. وزارة التربية الوطنية، الجغرافيا، السنة الثانية من التعليم المتوسط، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2005، ص: 42.

8. المرجع السابق، ص: 45.

9. محسن احمد الخضيري، الإدارة في دول النمور الأسيوية، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 1999، ص: 54.

وإقامة مصانع في كل أرجاء العالم وتجنب الحواجز الجمركية[10].

وكان للتقسيمات الإدارية دور في نجاح اليابان فهي تتكون من 47 مقاطعة، وكل مقاطعة يشرف عليها بيروقراطي محافظ، ويُنتخب على وفق نظام محايد بعيداً عن الانتماءات السياسية والحزبية، وتنقسم كل محافظة على مدن وبلدات وقرى. وعلى الرغم من ذلك فإن اليابان تقوم من مدة لأخرى بعملية إعادة التنظيم الإداري عن طريق دمج العديد من المدن والبلدات والقرى مع بعضها بعضاً؛ وهذه العملية سوف تقلّل من عدد ما سُمّي بشبه محافظة، ومن ثم يتم تخفض التكاليف الإدارية[11].

وكان للسلطة المركزية التي يتولاها الإمبراطور الياباني دور في التطوير الإداري حينما بدأ عملية التحديث المخططة التي جنت ثمارها في سنوات قليلة، وانتعش بفضلها اقتصاد اليابان وصار لها جيش وأسطول قويان، وذلك من خلال الرمز الذي يتعلمه اليابانيون من وجود اإامبراطور على رأس السلطة على الرغم من قلة صلاحياته وسلطاته.

المحور الثاني: أسس الإدارة اليابانية

وبنظرة متعمقة لليابان نكتشف حقيقة أن الثقافة اليابانية بإرثها التأريخي كان لها الدور الأكبر فيما تحقّق فيها، فمن أسرار نجاح اليابان قدوة الفرد الياباني في سلوكه وتصرفه، ومحاسبته لنفسه قبل أن يحاسبه غيره، نابع من ضميره، ومن مجتمعه، ومن حضارته، وثقافته وتربيته؛ لذلك كل فرد فيها يعرف دوره في الحياة ويؤديه بحماس وإيمان، ولا ينتظر من أي جهاز سواء أكان داخل العمل أو خارجه أن يكون عليه رقيباً أو حسيباً، أي أن كل فرد يعمل في إطار الانضباط الذاتي؛ ولتعرف على أهمية هذا السلوك الحضاري الأخير، فما الأسس التي تعتمد عليها سياسة السلطة الإدارية اليابانية لتحقيق الانضباط الذاتي للأفراد؟[12].

10. المرجع السابق، ص: 55.

11. الاستفادة من تجربة اليابان: حرفية العمال المحليين والتكنولجيا كانتا وراء الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية.

http://www.meri-k.org ،Acces on 1/12/2017. At 6 pm.

12. المرجع السابق، ص: 56.

أولاً: فلسفة التحدي للإدارة اليابانية

إن سرّ نجاح اليابانيين يكمن في فلسفة التحدي، فاليابانيون هم أصحاب حضارة عميقة الجذور ساعدت المجتمع الياباني على تشكيل الإنسان الياباني ليتحكم في ذاته من أجل بلاده، وهي فلسفة إنسانية قائمة على الآتي: التوارث من ميراث حضاري عميق ممتد آلاف السنين يصنع منه سياج أخلاقي من القيم والمبادئ والمثل العليا التي تدفع إلى الولاء والانتماء، والإخلاص الكامل، والوفاء العظيم، والطاعة المطلقة، والمشاركة المخلصة، والتفاني في أداء الواجب.

فضلاً عن تحويل الدين والعقائد لديها إلى سلوك مقدس قائم على ضمير قوي مرتبط بوجود الإنسان وبروحه التي لن تعرف الراحة إلا إذا تطهرت من الشرور الخمس وهي: الجشع ، والطمع، والتسلط، والحسد والشهوانية؛ أي: تطهر النفس من هذه الخبائث، وجعلت هذا السلوك المستقيم طريقاً لخدمة الوطن والأمة[13].

فضلاً عن التمسّك بالتقاليد القائمة على التواصل والارتباط القاعدي المتماسك بالأصول العضوية كالأسرة والعشيرة والجيران والحي، ومجتمع العمل والرفاق والزملاء وبعلاقات يملؤها الحب والفخر والتوارث التأريخي، والتطلع الدائم نحو المجهول المستقبلي باعتباره صديقاً، فالغد والمستقبل والزمن والوقت أهم أدوات صناعة الذات، وصناعة الذات هي فن استثمار الإطارات البشرية واستثمار الإنسان والارتقاء به وتطويره[14].

نجد الجمع بين زعامة القائد الرمز والفصائل المطيعة ما بين المدير والعاملين معه كشركاء، وليس كأجراء، ما بين جيل متقدم في السن لديه الحكمة والخبرة وأجيال لديها الأمل والتطلع والقدرة والدافع على صنع غد أفضل، فضلاً عن المحافظة على التوازن الاجتماعي وترقية الحراك الاجتماعي يجعل العمل هو المصدر الرئيس لتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وأن العمل المشروع هو السبيل الوحيد للعمل، وأن ما عداه لا يشكل عملاً، بل هو أمر خارج عن كل شيء يستوجب التطهير والتغيير. ثم تأتي أهمية الوقت، فالوقت هو أغلى الأصول على الإطلاق، وهو أصل لا يمكن الاستغناء

13. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص: 20.
14. المرجع السابق، ص: 21.

عنه ويحتاج إلي إدارة علمية واعية رشيدة مدركة لأهمية التقدم[15].

وقد أوضح بيتر دراكر أن قائدي اليابان أقاموا منذ 100 عام مضت عن وعي بالثقافة الجديدة المصطبغة بالسلوك الغربي الجديد على قيم يابانية تقليدية وثقافة يابانية تقليدية، فالشركة والجامعة اليابانية الحديثة غربية تماما من حيث شكلها، ولكنها استخدمت كحاويات –إن جاز التعبير– للثقافة اليابانية التقليدية غير الغربية[16].

ثانياً: عناصر استراتيجية الإدارة اليابانية

تعاني اليابان من ندرة مواردها وانخفاض المساحة الصالحة للزراعة، وانتشار الظواهر الطبيعية المدمرة مثل الزلازل والبراكين، وللتغلّب على هذه الظروف الطبيعية القاسية حاولت اليابان تطبيق عدة استراتيجيات، مثل: الانعزال عن العالم، ثم انتقلت إلى محاولة تعويض النقص في الموارد الطبيعية باستعمار الدول المحيطة مثل: فرمز، ومنشوريا، وكوريا، والصين، ولكن هذه الاستراتيجية لم توجد لها حلاً على العكس جلبت إليها الدمار في الحرب العالمية الثانية بسبب اصطدامها بمصالح الدول الاستعمارية الأخرى[17].

تعاني اليابان من ندرة مواردها وانخفاض المساحة الصالحة للزراعة، وانتشار الظواهر الطبيعية المدمرة مثل الزلازل والبراكين، وللتغلّب على هذه الظروف الطبيعية القاسية حاولت اليابان تطبيق عدة استراتيجيات

وبذلك لم يعد أمام اليابان سوى التركيز على الاستغلال الأمثل لموردها الوحيد وهو الثروة البشرية التي تزيد عن 125 مليون نسمة، وبدأت بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية في توجيه فلسفتها نحو كيفية استخدام ثروتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق ثورات تمكنها من توفير حياة كريمة للسكان، وتوفير احتياجات التصنيع من الموارد المادية والمالية، ولم ترتكز الإستراتيجية الإدارة اليابانية على خلق وتطبيق أساليب إدارية سرية، بل ركزت في اختيار وتطبيق مزيج من السياسات والأساليب الإدارية المعروفة، الذي يتفق مع حضارة وثقافة وبيئة اليابان[18].

15.المرجع السابق، ص: 22.

16.سفارة اليابان بجمهورية مصر العربية، نبذة عن اليابان.

http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/japan/environment.htm ،Access on 1/12/2017. At 8 pm.

17. ميشيل بيشتل، سر الإدارة اليابانية، مجلة خلاصات، العدد 8، السنة 4، القاهرة، الشركة العربية للإعلام، 1996، ص: 158.

18.كمال حمدي أبو الخير، التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة المتواصلة، القاهرة ، مكتبة عين شمس، 1997، ص: 129.

ومن أهم عناصر نمو خصائص هذه الإستراتيجية التي تتبعها الشركات اليابانية ولاسيما الشركات الكبرى ذات التأثير الجوهري على الاقتصاد القومي ما يأتي: الإجماع والمشاركة الجماعية في صنع القرار، والتركيز على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية، ونمط الاتصالات المفتوح، والتعليم والتدريب الدائم، وضمان الوظيفة مدى الحياة، ومشاركة الجميع في تحمل المخاطر[19].

ثالثاً: نظام الإدارة اليابانية

لا شك أن الإدارة اليابانية لها طبيعة خاصة بها في التوظيف والأجور، والترقي، وفي صنع القرار، وفي نواحي العمليات الإدارية كافة كالآتي:

1- التوظيف مدى الحياة

على الرغم من التقدّم الصناعي الذي حققته اليابان فيما يخص العمليات الصناعية وأساليب الإنتاج ووسائله، وما تضمن ذلك من استخدام أجهزة الروبوت في العمليات الصناعية وغير الصناعية، وما زال الإنسان العامل هو محور اهتمام الإدارة اليابانية، وهو قلبها النابض وعمودها الفقري. فحينما تبدأ حاجة الإدارة في إحدى الشركات إلى تعيين عاملين فإنها تقوم بالاتصال بالجامعات والمدارس الثانوية الصغيرة لمعرفة أسماء الخريجين الجدد الراغبين في العمل إذ تقوم الإدارة باختيار الأفراد اللازمين على وفق اختبارات يمرون بها، وعند قبول أولئك العاملين الجدد تبدأ رحلة جديدة وبصفة خاصة العاملين الجدد اعتماداً على الرؤى والأفكار المتولدة عن نظام التوظيف مدى الحياة[20].

وعلى الرغم من أن نظام التوظيف مدى الحياة لا يطبق فقط في اليابان بل يطبق في عدد من بلدان العالم، بيد أن هذا النظام له فلسفة ورؤى وممارسات قد يطبق بعضها في الواقع العملي بالشركات اليابانية. إذ يعتقد معظم العاملين أن دخول منظمة ما للعمل بها ذلك سيوفر عدة مزايا منها إعادة التوظيف بعد التقاعد والحصول على معاش ولكن بعض هذه المنظمات لا توفر ذلك، وعلى الرغم من ذلك فإن نظام التوظيف مدى الحياة يحقق العديد من المزايا.

19.المرجع السابق، ص: 130.

20.محمد عفيفي، أصول التحديث في اليابان، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998، ص: 36.

2- التدريب المستمر

إن تطبيق سياسة ضمان العمل مدى الحياة للموظف يحتم على المنظمات اليابانية ضرورة العناية بالتدريب المستمر الذى يشمل كل فرد فى المنظمة من بداية حياته العملية حتى نهايتها[21].

وتستهدف عملية التدريب المستمر تأهيل الفرد ليكون أكثر قدرة على التكيف مع فلسفة المنظمة وقيمها، وأكثر استعداداً ليس للقيام بأعباء وظيفته الحالية فقط، ولكن بعض الوظائف الأخرى بالمنظمة، وعملية التدريب المستمر مسؤولية مشتركة بين الفرد والمنظمة.

3- سياسة تفضيل الإلمام العام على التخصص المحدود

تؤمن الإدارة اليابانية أن التخصص الدقيق فى مسار وظيفى معيّن يقلّل من الولاء التنظيمي، ويسهل على الفرد مهمة الانتقال من منظمة لأخرى، أما الإلمام العام وعدم التخصص الدقيق من ناحية معينة يزيد الولاء التنظيمي، ويجعل مرونة الحركة الوظيفية أسهل داخلياً عنها خارجياً، ويسهل من مهمة التنسيق والتعاون الداخلي في المنظمة. ولوضع تلك السياسة موضع التطبيق تأخذ المنظمات اليابانية أسلوب التناوب الوظيفي دوران العمل الذى يتم التخطيط له بعناية كبيرة، ويكون شاملاً لكل العاملين فى المنظمة[22].

> ”تعتقد الإدارة اليابانية أن تقييم الأداء الذي يتم على فترات قصيرة نسبياً (ستة أشهر أو سنة) لا يساعد في الحكم الصحيح على جدارة الموظف“

4- نظام الترقية والأجور

يحدد أجر العامل الياباني على أساس نوع الدراسة والشهادة الحاصل عليها الموظف، إما ما يخص نظام الترقي فالاعتبار الأول هو مدة الخدمة والسن الأكبر، فضلاً عن مستوى الأداء والمهارة؛ وذلك انطلاقاً من طول المدة يعطى فرصته أكبر لاكتساب خبرة أكثر ومعرفة متنوعة في مجال العمل[23].

وتعتقد الإدارة اليابانية أن تقييم الأداء الذي يتم على فترات قصيرة نسبياً (ستة أشهر أو سنة) لا يساعد في الحكم الصحيح على جدارة الموظف، إذ لا تكون المدة

21.محمد ابراهيم دسوقي، اليابان الحاضر والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، 2005، ص: 26.

22. المرجع السابق ، ص: 122، و125.

23. المرجع السابق ، ص: 122، و125.

كافية، فضلاً عن أن التقييم في هذه الحالية سيكون غالباً من جانب فرد واحد، وهو رئيسه المباشر كونه أكثر الناس معرفة والتصاقاً به[24].

أما إذا حدث التقييم على فترات طويلة فإن شخصية الفرد ومستوى أدائه ستكون الصورة أكثر وضوحاً، فضلاً عن أن من الممكن في هذه الحالة أن يشترك فى تقييم أدائه أكثر من مسؤول أتاح لهم أسلوب دورية العمل فرصة معرفته عن قرب. ونظام تقييم الأداء فى المنظمات اليابانية الكبرى يتميز بأنه نظام شمولي، فهو لا يهتم فقط بمجرد قياس الظواهر السطحية للأداء، وإنما يعنى أيضاً بقياس مختلف الخصائص الشخصية والسلوكية المؤثرة فيه مثل القدرة على الابتكار، والتجديد والنضوج العاطفي، ومهارة الاتصال، والقدرة على التعاون، ومدى مساعدته في أداء الجماعة[25].

أما ما يخص أجر الموظف فيتحدد الأجر على أساس مستواه التعليمي ثم يزداد الأجر الأساس بعد ذلك مع زيادة خدمته بالمنظمة، أي أن هناك رابطة وثيقة بين الأجر الأساس والأقدمية، ومع أن المنظمة تمنح عادة بعض المستخرجات الإضافية مثل العلاوة الاجتماعية، وعلاوات الوقت الإضافي التي لا يرتبط تحديدها بشكل مباشر بسنوات الخدمة، ولكن نظراً لأنها تحسب عادة كنسبة من الأجر الأساس فإن مدة الخدمة تؤثر فيها أيضاً.

والفلسفة الأساسية لنظام الأجور على أساس الأقدمية ترتكز إلى فكرتين، هما:

أ- كلما طالت مدة خدمة زادت كفاءته، ومن ثم يجب أن يزداد أجره.

ب- أن الفرد فى المراحل الأولى من عمره تكون أعباؤه أقل نسبياً، ومع تقدم سنه تزداد مسؤولياته، وتزداد أعباؤه، ومن ثم فإن نظام الأجور يجب أن يتماشى مع هذا المنطق.

24.تقية محمد المهدي حسان، الانضباط الذاتي للأفراد في المؤسسة الصناعية الجزائرية، دراسة حالة : المؤسسة الوطنية الأسمنت بالشلف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، دولة في علم الاجتماع التنظيم والعمل، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007، ص: 55.

25.مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصر: الدروس المستفادة عربياً، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص: 88-79.

5- نظام صنع القرار

يعدُّ صنع القرار من أهم الخصائص التي تميّز الإدارة اليابانية، ولاسيما طريقة المشاركة في اتخاذ القرارات، بحيث يتم إشراك كل من سيتأثر بهذا القرار، وهذا بدوره يعني تحمل المسؤولية من قبل من يشارك في اتخاذ القرار؛ لذا فإن صنع القرار يمثل الوصول إلى القرار الأفضل وفي الوقت نفسه تحمل المسؤولية، وتحقيق الولاء لهذا القرار بقبوله وتنفيذه بنحو جيّد وهذا ينعكس على مدى نجاح القرار وموضوعيته[26].

فمن وجهة نظر الإدارة اليابانية فإن مجرد مشاركة العاملين عبر ممثليهم في مجلس الإدارة في رسم السياسات العامة للمنظمة، أو الموافقة على الخطط والأهداف لا يعبر عن مشاركة حقيقية، وإنما تتحقق المشاركة الفعلية حينما تتاح لهم فرصة المشاركة بأنفسهم فى مختلف القرارات المؤثرة على عملهم اليومى ، لذلك فإن الإدارة اليابانية تؤكد على أهمية صنع القرار من الاسفل إلى الاعلى، ويرتبط بسياسة المشاركة الجماعية فى صنع القرار مجموعة من السياسات الفرعية الأخرى منها:

"فمن وجهة نظر الإدارة اليابانية فإن مجرد مشاركة العاملين عبر ممثليهم في مجلس الإدارة في رسم السياسات العامة للمنظمة، أو الموافقة على الخطط والأهداف لا يعبر عن مشاركة حقيقية"

أ- التأكيد على الاتصالات المفتوحة والمكثفة:

كي تضمن الإدارة اليابانية وجود حالة من الفهم المشترك بينها وبين العاملين في المنظمة لفلسفة المنظمة وأهدافها، وسياساتها فإنها تحرص على وجود نظام فعال للاتصالات يساعد على استمرار التشاور وتبادل الرأي مع العاملين في الأمور التي تمسّ مصلحة العمل، وتمسّ مصلحتهم الذاتية، ومن أهم قنوات الاتصال التي تعتمد عليها الإدارة اليابانية في تحقيق أهدافها، هي: نظام الاقتراحات، واللجان المشتركة، ونظام الشكاوى والتظلمات، والمقابلات الودية في أثناء العمل، وجماعات الرقابة على الجودة ونظام التقارير[27].

ب- تشجيع الاقتراحات:

تعضّد الإدارة اليابانية سياسة المشاركة الجماعية في صنع القرارات بسياسة أخرى مكملة هي سياسة تشجيع الاقتراحات بما لها من فائدة مشتركة لكل من المنظمة

26. تقية محمد المهدي، مرجع سبق ذكرة، ص: 56.

27. المرجع السابق، ص: 57.

والعاملين. ويوجد في المنظمة عادة نظام للاقتراحات يضمن جدية دراسة أي اقتراح، فالاقتراح يقدم على أنموذج معين، وتقوم لجنة المقترحات بتقييم الفكرة–وقد تحيلها إلى لجنة فنية لدراستها إذا احتاجت لذلك– فإذا كان الاقتراح مفيداً أخذ طريقه إلى التطبيق العملي ويكافأ صاحب الاقتراح على ذلك[28].

ج– جماعات الرقابة على الجودة:

من السياسات الأخرى التى تدعم بها الإدارة اليابانية ديمقراطية الإدارة تشجيعها لما يسمّى بجماعات الرقابة على الجودة، التي أصبحت إحدى السمات المميزة للمنظمات اليابانية. وجماعة الرقابة على الجودة ليست شكلاً من أشكال التنظيمات الرسمية التى تؤسسها إدارة المنظمة لرفع كفاءة الأداء، وإنما هي عبارة عن تنظيم تطوعي حيث ينضم بعض العاملين فى مواقع التنفيذ معاً بشكل اختيارى من جماعات صغيرة لحل المشكلات التى يواجهونها فى العمل[29].

رابعاً: فلسفة إدارة الموارد البشرية

تعتمد الإدارة اليابانية في إدارة الموارد البشرية على الالتزام بالقيم المشتركة والتي تمتاز بالآتي:

1–المسؤولية الجماعية:

على الرغم من أن التنظيم الياباني يأخذ بالكثير من المبادئ الكلاسيكية في التنظيم سواء فى تجميع أوجه النشاط أو في التحديد الرأسى الواضح لعلاقات السلطة والمسؤولية، بيد أن أهم ما يميزه عن التنظيم الكلاسيكي هو أن تحديد السلطات والمسؤوليات لا يكون على أساس فردي، وإنما على أساس جماعي، ومن ثم فإن وحدة البناء في التنظيم هى الجماعة وليس الفرد. وطالما أن المسؤولية تحدد على أساس الجماعة وليس على أساس فردى فإن المساءلة لا بد أن تكون على أساس جماعي[30].

2– الاهتمام الشمولي بالموظف:

28.ميشيل بيشتل، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

29.المرجع السابق، ص: 160.

30.محمد عبد القادر، أسرار تقدم اليابان، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000، ص: 866–864.

لا يهتم المدير الياباني بالجانب العملي من حياة الموظف فقط، وإنما يهتم أيضاً بالجانب الخاص بحياته الشخصية من منطلق أن الإنسان كيان متكامل لا يمكن تجزئته، وأن كلا الجانبين فى حياته يؤثر بالآخر، فالموظف الذي يعانى من بعض المشكلات الخاصة في حياته الأسرية من المتوقع أن ينعكس مباشرة على عمله عبر انتظامه في العمل واهتمامه به، وتركيز على الأداء وعلاقاته بالآخرين؛ لذلك فإن المدير الياباني يحرص على الاهتمام بالمشكلات الخاصة لموظفيه قدر اهتمامه بمشكلات العمل، بل إن الناحية الأولى تعد من بين الجوانب المهمة التي تؤخذ بالحسبان عند تقييم أدائه.

خامساً: مبادئ الإدارة اليابانية

تمتاز الإدارة اليابانية بعدة مبادئ منها: الثقة المتبادلة بين الفرد والمنظمة التي يعمل فيها بما يخلق في الفرد نفسه حافزاً قوياً نحو العمل، ويتمثل ذلك في انضباطية العامل الياباني مقارنة بغيره إذ تثبت الإحصائيات أن نسبة التغيب عن العمل ضئيلة جداً إذا تبلغ (1،95 %)، وكذلك الاستمتاع بالإجازات وتنعكس الثقة كذلك في حسن الأداء وزيادة الإنتاجية، وفي تعزيز الرقابة الضمنية والذاتية[31].

ومن القيم الأخرى التي تشتهر بها الإدارة اليابانية الحذق والمهارة الشمولية، وهذا لا يأتي إلا بعد الخبرة والتجربة الطويلة في الوظيفة والوظائف الأخرى المرتبطة بها، وأخيراً فهناك المناخ التنظيمي العائلي الألفة والمودة، التي تنتج نتيجة الاهتمام الإدارة بالموظفين واهتمام الموظفين ببعضهم بعضاً، وعدم الأنانية، والاعتقاد في قوة الجماعة؛ وبالتالي فإن هذه الألفة تبعث في الفرد الشعور بالأمن والطمأنينة واهتمام الآخرين بما ينعكس إيجاباً على المناخ التنظيمي؛ وبالتالي الإنتاجية[32].

سادساً: أخلاقيات الإدارة في اليابان

يمكننا القول إن السمة الأساسية التي تميز التجربة اليابانية هي الجمع المتوازن بين العوامل الصلبة والناعمة مثل: التكنولوجيا والإنسان، الاقتصاد والأخلاقيات، الكم والجودة، التقليد والابتكار[33].

31.المرجع السابق، ص: 867.

32. ميشيل بيشتل، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

33.طارق سليمان، الأديان الجديدة في اليابان، مجلة العلوم الانسانية والإدارية، السعودية، جامعة المجمعة، مجلد 9، العدد 12، 2015، ص: 96.

ومن ناحية أخرى ركزت التجربة اليابانية في التعاون الأقرب إلى الأخلاقيات في الإدارة من طريق الاستجابة لرغبات العملاء والألفة والمودة الحميمة بين الإدارة والعاملين، والاستخدام الدائم للعاملين بالاعتماد على المهارات وأهداف المرؤوسين والأسلوب. إذ يتضح أن الإدارة اليابانية تفوقت بالعوامل الناعمة المتعلقة بوجود الإبتكار والعوامل المادية المرتبطة بالعنصر البشري وهو الأقرب لأخلاقيات الإدارة[34].

سنعرض فيما يأتي بعض الملاحظات لتوضيح الأبعاد المهمة لأخلاقيات الإدارة في اليابان:

1- المدونة الأخلاقية للساموراي: وهي عبارة عن مجموعة من الفضائل الأخلاقية مثل: الاستقامة والصدق، الشجاعة، واجب الولاء، الانضباط الذاتي.

2- العقائد الإدارية اليابانية التي تعمل على أساس الربح على أساس قوي من المسؤولية الجماعية حيال العاملين والمسئولية الاجتماعية حيال المجتمع، مثل: جمعية إدارة الأعمال عام 1946 التي وضعت مبادئ وفلسفة مثالية للأعمال، وعلى الرغم من الطبيعة غير الرسمية لهذه العقيدة إلى أنها غيرت الاتجاهات السائدة في بيئة الأعمال اليابانية.

3- الدور الموجه للحكومة بمعنى أن الأجهزة الحكومية تمارس دوراً أساسياً في دعم الشركات اليابانية، فهي توجه الشركات لتحقيق أهداف قومية كالاكتفاء الذاتي الياباني.

4- ثقافة الشركة وذلك بترجيح العوامل الناعمة والمثل الثقافية ويمكن أن نشير إلى أبرز خصائص الثقافة اليابانية من خلال أولوية التركيز على الإنسان و ثقافة الربح والتأكيد على الجماعة[35].

1- قاعدة الانحياز للوطن ودورها في العملية الإدارية.

إن انتماء الياباني لبلده يعني الإثارة ومصلحة الجماعة ومصلحة الوطن كانتا -وسيظلان- الركيزة الأساس في التقدم المذهل الذي حققته هذه الدولة، فالأولوية الأولى للوطن، فالمواطن في هذه الدولة يشعر بأن حسن أدائه لعمله أياً كان هذا العمل وأن إنجازه

34.سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العامة دراسة نقدية تطبيقية من زاوية التأصيل،الحقوق والإلتزامات المهنية، النظام 20 التأديبي للموظفين، مرجع سابق، ص: 19.

35.ريشارد. ت باسكال وأنتوني .ج أثوج، فن الإدارة اليابانية ،الرياض ، مطابع معهد الإدارة، 1986، ص: 95.

على أكمل صورة وفي أحسن حال، إنما هو إنجاز من أجل الوطن ومساهمة منه في تقدمه ورفعته. وأن مستقبل التوطن بكماله مرهون على هذه المشاركة، ومن ثم الإخلاص الكامل للوطن والانحياز الكامل له. إن الغذاء الرئيس في هذه الدولة هو الانتماء لقوميتها والانحياز الكامل لكل ما يتصل بالوطن، فهو ذخيرتها الرئيسية التي تنفق منها على تطورها، ويقوم الانحياز للوطن على عدة مقومات رئيسية هي[36]:

أ- غرس الولاء

للمواطن الياباني في مراحل عمره كافة -وبصفة خاصة في أثناء مراحل التعليم والتدريب المختلفة- يتم تربيته وتنشئته على الولاء للوطن وللمجتمع، ثم عندما يكبر وينخرط في عمل من الأعمال يتم إحاطته بنجاح إيجابي قائم على احترام العمل واحترام الأكبر سناً والأقدم في الوظيفة، ومن ثم تعويد الفرد على أنه جزء من الجماعة وأنه داخل أسرة متداخلة تبدأ من أسرته العائلية الى أسرته في المصنع، إلى أسرته في المجتمع إلى أسرته في الدولة ككل، ومن ثم الولاء الكامل والطاعة الكاملة[37].

ب- تعميق الانتماء

الحرص على ما يتصل به من قريب أو من بعيد؛ ليكون أفضل صورة وفي أحسن حال، وفي أفضل وجه من الوجوه، وأن تكون الانطباعات المتولدة عنه إيجابية في عيون الجميع، وفي بلاد العالم كافة.

ج- احترام الغير وعدم السخرية منهم

إن احترام الآخرين هو صلب الثقافة اليابانية؛ حتى لا يقوم أي منهم بالسخرية من الوطن، بل جعل الطابع العام للسلوك هو المغالاة في احترام غيرهم وتبجيلهم. ويكون التقدير للأكبر سناً، وللأكبر مقاماً وللأكثر ذكاء، والأعلى قدرة والأكثر مهارة، وفتح المجال أمامه من أجل الوطن، وفي إطار هذه القاعدة الأساسية يزداد حبّ الأفراد لوطنهم وترتفع معنوياتهم، ويرتقي استعدادهم للبذل والعطاء الكامل[38].

36.ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي، الرياض، الإدارة العامة للبحوث، 1995، ص: 35، و36.

37.المرجع السابق، ص: 37.

38.EZRA F.vogel, Japan as Number One:Lessons forAmérica,Havard University Press, 1978,p 51

سابعاً: كيف يتجسد الانضباط الذاتي للأفراد بالمؤسسة اليابانية؟

حين النظر للروح الوطنية نجد أنها مجسدة في المجتمع الياباني عبر توحيد الأمة والانتماء الشديد للوطن؛ فهذا السلوك يعكس داخل المؤسسة اليابانية، وإن هذه الأخيرة تهتم بدورها بالإنسان الياباني، وهو كذلك يلتزم بالسلوك الحضاري؛ من أجل تحقيق أهداف المجتمع والمؤسسة، وأهدافه كذلك[39].

1- مبدأ الوطنية

يوضع رمز الوطنية في كل موقع وفي كل مكان وداخل كل شركة وكل مؤسسة، بل داخل كل نفس بشرية، إذ يتم زرعه ورعايته وتعهده بالحماية والوقاية والرعاية الكاملة التي تضمن قدسية رمز الوطنية وتصونها، وتضمن أيضاً التأثير والتفعيل كما يجب أن يكون. فشركة Matsushita -مثلاً- تقوم بنوعين من التدريب: الأول: التدريب على المهارات، والآخر: -هو الأهم- التدريب على التمسك بالقيم التي تؤمن بها الشركة، وأنها تخصص10 دقائق كل شهرين للتحدث عن القيم.

> لقد استطاعت اليابان أن تحتكر مجموعة من الأخلاق التقليدية كالطاعة، والاحترام، والمودة منظومة فاعلة ومتكاملة الجوانب

ولأجل تحقيق الانضباط الذاتي للأفراد تقوم المؤسسة اليابانية بتوفير الظروف المناسبة من طريق العوامل الآتية: تحقيق رضاء العاملين عن المشروع وعن سياساته المختلفة؛ لإدراكهم أنهم الهدف الحقيقي من وراء هذه السياسات، وأن عائدها والمردود سوف يعود إليهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتحويل العاملين من مجرد أجراء يتقاضون أجراً إلى شركاء يحصلون على عائد وربح بامتلاك أسهم في الشركة، وكذا بمشاركة أصحاب رؤوس الأموال للربح والعائد المتحقق، ومن ثم يصبح العاملون عنصراً متكاملاً من عناصر المشروع، وإنهم العنصر الفاعل الرئيس في المشروع[40].

2- دور المبادئ الأخلاقية في العملية الإدارية

لقد استطاعت اليابان أن تحتكر مجموعة من الأخلاق التقليدية كالطاعة، والاحترام، والمودة منظومة فاعلة ومتكاملة الجوانب، منظومة تجمع ما بين الأصالة التأريخية المستمدة من الحضارات القديمة، والمعاصرة الحديثة. فالاقتصاد يدار بروح العائلة على وفق تقاليد اجتماعية خاصة استمدت من تأريخ الشعوب، ومن ماضي الدول، وطُوّرت لتناسب البناء

39. نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

40. المرجع السابق، ص: 179.

الحديث للشركات، والمتمثلة في العوامل الأساسية التالية:

أ- مدونة الساموراي

إن هذه المدونة التي تلهم المديرين اليابانيين تنقسم على مجموعة من الفضائل الأخلاقية مثل: الاستقامة، والصدق، والشجاعة، والواجب، والولاء، والانضباط الذاتي، والشرف، وروح الجرأة، والتأدب، والتضحية بالذات، والاقتصاد في الإنفاق. ففي اليابان التأريخية -ولاسيما في فترة ما بعد الهزيمة القاسية في الحرب- تصبح ممارسة هذه القيم ذات أبعاد وطنية كبيرة كطريق مشرف لخدمة الوطن، فإلى جانب أنها مكنت الشركات من تحقيق مستوى عالٍ من الحماسة في العمل والولاء للشركة التي يعملون فيها، فإنها ساعدت في إيجاد نمط من الحياة والعلاقات الأسرية داخل الشركة[41].

فالفرد الياباني نادراً ما يكون منفرداً، فهو متصلاً أكثر بجماعة العمل ومندمج بنحو كثيف بشبكة للعلاقات الصناعية، وهذه شبكة العلاقات موجودة في المكان، إذ تؤدي في آن واحد وظيفتين منها تسير المهنة، وأخرى مراقبة اجتماعية، ويأخذان في الحسبان في آن واحد الحلول التقنية والاقتصادية وسلوك الأفراد، إذ تشكل العلاقات الصناعية أو المهنية ركيزة الأخلاق الاجتماعية كما يلاحظ أن سلوك اليابانيين في المؤسسة مراقب بأخلاق الفريق أو الجماعة وهذا هو مفتاح الفعالية، فاليابان مجتمع مبني على الأخلاق أولى من القانون وهذه الأخلاق ترتكز على سلوك الانضباط الذاتي للفرد وللجماعة وللمؤسسة الذي يصب في حوض المجتمع بأكمله[42].

فالفرد الياباني نادراً ما يكون منفرداً، فهو متصلاً أكثر بجماعة العمل ومندمج بنحو كثيف بشبكة للعلاقات الصناعية، وهذه شبكة العلاقات موجودة في المكان، إذ تؤدي في آن واحد وظيفتين منها تسير المهنة، وأخرى مراقبة اجتماعية

ب- الانضباط الكامل

لقد اتخذ الانضباط في المنظمات الحكومية اليابانية مظاهر سلوكية حاكمة من الإتقان إلى الصدق والأمانة، والنظافة، واحترام قيمة الوقت. وقد تشكل السلوك الانضباط للأفراد داخل المنظمة وخارجها، وهو سلوك حضاري في نواحي المعاملات الاقتصادية كافة، وأصبحت جوانب هذا الانضباط شاملة لعدة عناصر هي: المواعيد والوقت سواء فيما يتصل بالحضور أو الانصراف، أو الوقت الذي يستغرقه أداء العمل، أو تنفيذ الصفقات والعقود والالتزامات. وأيضاً التكلفة والجهد، فالهدف الرئيس هو

41. المرجع السابق، ص: 180.

42. ميري هوايت، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

تخفيض التكلفة إلى أدنى حد ممكن سواء بعدم السماح بإنتاج منتجات معينة، أو بعدم السماح بوجود أي مخزون من أي مواد إلا في أضيق الحدود، وأن يُتاح أي منها ويُعرض في أقرب وقت. وبالنظر لعناصر الإنتاج ومستلزماته فنجد كل وظيفة من الوظائف لها معايير قياسية للتكلفة وللوقت وللجهد البشري، وهي معايير ارتقائية تتطور مع الوقت وبمرور الزمن لما لعامل الخبرة والتطور التكنولوجي من تأثيره على تخفيض التكلفة[43].

ج- الانضباط الذاتي في العمل

ومن بين أهم المقومات اليابانية قدرة الفرد الياباني في سلوكه وتصرفه، والحرص على أداء دوره بروح من الجدية والالتزام والتفاني والإخلاص؛ بحيث أصبح تحسين العمل وتطويره جزءاً من مقومات شخصية الفرد الياباني، ونابعاً من ضميره ومن ثقافته وتربيته؛ لذلك بات كلُّ فرد فيها يعرف دوره في الحياة ويؤديه بحماس وإيمان، ولا ينتظر من أي جهاز سواء أكان داخل العمل أو خارجه أن يكون عليه رقيباً أو حسيباً؛ أي: إن كل فرد يعمل في إطار الانضباط الذاتي الذي تساهم في تحقيقه ثقافة المنشأة[44].

د- التأكيد على الجماعة

وبالنظر لثقافة اليابان في المنظمات العامة تركز في الجماعة الفريق أكثر مما تركز في الفرد، وتركز في التفاعل السلوكي أكثر من الاستقلال والعزلة، وفي المسؤولية الجماعية مما تركز على المسؤولية الفردية؛ وهذا ما يجعل الجماعة وسيلة تكامل وترابط من أجل الولاء والتمسك بقيم الشركة لدى الأفراد[45].

هـ- الثقة في الآخرين

من أهم النقاط هو عمل الفريق، إذ إن العمل الجماعي يعتمد من حيث المبدأ على وجود أطراف أخرى أو أفراد آخرين فإن الثقة في قدرة فريق المهام على تحقيق المطلوب تتوقف على مقدار ثقة كل منهم في الآخر، وفي قدرة هذا الآخر على إنجاز

43. المرجع السابق، ص: 32.

44.علي السلمي، ود.ل.نهرت، سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، القاهرة، مكتب غريب، 1964، ص: 320.

45.المرجع السابق، ص: 321.

المطلوب، في الوقت المطلوب، وبالنحو المطلوب؛ ومن هنا فإن كل فريق حريص على حسن الاختيار لأعضاء الفريق يساعد بنحو فعال في إنجاز المهمة. والمحافظة على دافع كل عضو فيه وإنجازه، والحرص على استمراره في العمل، وفي الوقت نفسه الحرص على إعطاء كل فرد حقه وعائد نشاطه[46].

وإن العمل على زيادة القدرة والدراية لكل الأعضاء عبر عمليات التدريب المستمر، وعلى التعلم، ومن ثم فإن الجميع يتأكد من سلامة الآخرين وفاعليتهم وقدرتهم، وكل منهم تزداد ثقته في كفاءة الآخر ومهارته، وبنحو يجعله يُطمئن إليه ويثق فيه؛ وبالتالي فإن هذه الثقة تجعل كلاً منهم مطمئنين إلى أداء الآخرين، وأن هذا الأداء سيتكامل مع الأداء الخاص به، وبهذا التكامل يتحقق الإنجاز المطلوب؛ وتصبح الثقة في الآخرين والتأكد والتيقن من سلامتهم وصلاحيتهم وتعاونهم هو أساس التقدير والاحترام المتبادل بين الأفراد العاملين وأساس النجاح والتفوق والامتياز.

> فالإنسان خلق من أجل العمل وعمارة الكون، وأنه وجد من أجل السعي نحو الأفضل، وإن هذا السعي هو الذي يخلق المكانة والتقدير والاحترام

و- التفهم والتفاهم

تظهر أهمية هذا العنصر حينما تحدث مشكلة أو أزمة من الأزمات حيث يجتمع رؤساء العمل، أو رئيس فريق العمل، ويعيد توزيع المهام والأدوار على أعضاء الفريق لإسناد مهام جديدة أو أعباء جديدة لبعض أعضاء الفريق، ويقابل الجميع هذه العمليات بتفهم وبتفاهم وترحاب كامل، ومزيد من متعة الحياة، فالإنسان خلق من أجل العمل وعمارة الكون، وأنه وجد من أجل السعي نحو الأفضل، وإن هذا السعي هو الذي يخلق المكانة والتقدير والاحترام، وإن عناصر الولاء والانتماء والحب بين العامل وزملائه في الشركة التي يعمل بها هي أساس اعتزازه وشعوره بالرضا؛ وهذا كله يمثل منظومة متكاملة فاعلة تعطي مزيداً من القدرة والواقعية للمشروعات في دولة اليابان[47].

ز- الحوافز

إن الحافز الرئيس للعاملين هو الحصول على العمل مدى الحياة، وأن الحياة والعمل يشكلان وجهين لعملة واحدة للعامل الآسيوي. وهناك تقارب كبير بين مستويات الأجور والمكافأة التي تصرف سواء للعمال أو لمديري المشروع. فالجميع يحكمهم دستور

46. المرجع السابق، ص: 322.

47. ريشارد. ت باسكال، وأنتوني .ج أثوج، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

غير مكتوب يجعل من الإدارة والعاملين في المشروع جسداً متلاحماً واحداً[48].

فالإدارة والعمال –على قدم المساواة– يحصلان على نصيب عادل من الأرباح عندما تكسب الشركة، وأنهما معاً عليهما واجب والتزام أدبي نحو المشروع الخاسر لتحويله إلى رابح، ويتم ذلك عبر مضاعفة الجهد والعمل، وأن هذا الالتزام نابع من الرغبة المشتركة؛ لضمان استمرارية المشروع وتأمينه وديمومة وظائف العاملين، والارتقاء بمستوى معيشتهم. وهناك مجموعة عناصر رئيسة تتفاعل مع بعضها بعضاً، ومع مستجدات الظروف والبيئة المحيطة لتضفي طابعاً خاصاً في عملية التحفز[49].

ثامناً: تأثير البيئة الجغرافية في طبيعة الإدارة اليابانية

تعاني اليابان من ندرة في مواردها الطبيعية، فهي تتكون من مجموعة من الجزر ذات الطبيعة الجبلية التي تحول دون التوسع الزراعي، وإن الطبيعة لم تهبها إلا القليل من موارد الثروة المعدنية، وعلى الرغم من المزايا الجغرافية الضئيلة في اليابان إلا أنها تعد من الدول الكبرى المتقدمة اقتصادياً، ولنقف على جملة من المحددات الجغرافية والحقائق كالآتي:

1. إن أكبر مشكلة تواجهها اليابان هي أن نسبة (12 %) فقط من أراضيها صالحة للزراعة.
2. وفترة الزراعة تمتد إلى (260) يوماً بحد أقصى؛ وذلك لانعدام الزراعة في الصيف بسبب الرطوبة.
3. فضلاً عن فترة الشتاء والذي يرافقه أعاصير قوية وهزات ارضية عنيفة وزلازل، وما تخلفها من خسائر فادحة.

وهنا يتجلّى لنا عمق الفكر الإداري الياباني، إذ نستوضح العلاقة الدقيقة بين هذه المحددات والحقائق الجغرافية المعوقة، وخصائص الإدارة اليابانية ومميزاتها. إذ إن طبيعة اليابان تفتقر بنحو واضح إلى الثروات الطبيعية وحجم الأراضي الممكن استخدامها[50].

48.لمرجع السابق، ص: 96.

49. إكرام بدر الدين، الديمقراطية في الدول النامية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991، ص: 55.

50. بيتر ف دراكر، الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها، ترجمة صليب بطرس، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995، ص: 294.

أوجدت قلة العوامل الجغرافية لدى اليابانيين الكفاءة والصبر، وعمقت لديهم اتجاههم إلى استغلال الأرض بكفاءة وإنتاجية وقدرة عالية، آخذين بالحسبان القلة والندرة بالموارد الطبيعية، فتجسدت حقيقة الرغبة بالبقاء كعامل دافع في سبيل مواجهة الكوارث الطبيعية التي سبق ذكرها، وعند تفصيل مفردات الكفاءة في أوجه النشاط الإنتاجي الياباني نجد جلياً أن معنى الكفاءة الإنتاجية في الثقافة اليابانية يتلخص في الإتيان بشي جديد أكبر من مجموع العناصر المتوافرة، بالجانب الآخر تعني الكفاءة التشغيلية لديهم الاستفادة من عناصر الإنتاج بأكبر كمية ممكنة، أما الكفاءة بصورة عامة فهي تعني إنسياب العمل بمرونة وسلاسة وكذلك التنظيم والتتابع والإبداع[51].

تاسعاً: تأثير تأريخ اليابان على الجوانب الإدارية

وإذا رجعنا للجذور التأريخية لليابانيين فهي تعود إلى العصر المغولي (حيث سمة التشابه في الشكل)، لكن ذلك لا ينفي ارتباط الياباني الروحي، وانتمائهم التأريخي الإدراكي إلى الحضارة الصينية في عصر الظلام.

”
أوجدت قلة العوامل الجغرافية لدى اليابانيين الكفاءة والصبر، وعمقت لديهم اتجاههم إلى استغلال الأرض بكفاءة وإنتاجية وقدرة عالية، آخذين بالحسبان القلة والندرة بالموارد الطبيعية
“

إن التطور التأريخي لنظام المركزية الإقطاعية والتأريخي الانعزالي الذي عايشته اليابان، كانا من أكثر المحددات تأثيراً في الطبيعة السيكولوجية للفرد الياباني، وصولاً إلى ظهور حركة الإصلاح الميجية نسبة إلى الإمبراطور ميجي الذي تطلع لبداية عصر جديد سمته الانفتاح اللا محدود على حضارات العالم وثقافاته المتعددة، ثم جاءت مرحلة الانتقال التأريخي العسكري وانتهائه، والمرحلة الاستعمارية الأمريكية؛ لتكون تلك هي الأحداث الفاعلة في رسم ملمح من ملامح النهوض الإداري الياباني كما يتضح لنا في معاصرته[52].

وبالنظر إلى المرحلة التأريخية الأولى لليابانيين، فقد توجهوا لاقتباس اللغة والقيم والمفاهيم الصينية وتركزت في النظام الملكي بوجود الإمبراطور على قمة الهرم السياسي والديني والاجتماعي، ونُقل كل ما يتعلق بالأنظمة الخاصة بالحكومة المركزية من الصين، إلا أن هذه المقتبسات ومع مرور الزمن، تمت عملية توطينها ومواءمتها لتتفق مع الواقع المعاش ومحددات الثقافة الاجتماعية اليابانية[53].

51.المرسى جمال الدين محمد، أبو بكر مصطفى محمود، طارق رشدي جبة، التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، منهج تطبيقي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص: 568.

52. المرجع السابق، ص: 569.

53. المرسى جمال الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 569.

ومن المفارقات أن هذا الاقتباس كان في صالح اليابانيين؛ كون الصين هي الأكثر تحضراً في عصر الظلام، وأكثر الدول تقدماً قبل ألفي عام، وحسب كتب التأريخ فقد قام اليابانيون بتحويل اللغة الصينية المكتوبة إلى حروف يابانية في القرن التاسع الميلادي.

وبالنظر للمرحلة التأريخية الثانية، فتم فيها بناء الإقطاع على النظام الصيني إلا أنه بمرور الوقت ونتيجة للعزلة تحوّل هذا النظام إلى نظام شبيه بالنظم الأوروبية، بتركيزه في مجموعة محددة من الاستقراطيين الذين يعولون في تحقيق مصدر قوتهم على رجال مخلصين من محاربي الساموراي، الذين استمروا للقرن السادس عشر حتى تم تحويلهم إلى مرحلة العسكرة، ولمزيد من الإيضاح للقارئ فإن هذا النظام الإقطاعي يتمثل في أن يعيش الإقطاعي ستة أشهر في العاصمة طوكيو، وستة أخرى في اقطاعيته، تاركاً عائلته رهينة في العاصمة تحت رحمة الحاكم المركزي مما تأصل فيهم الاحترام المطلق للسلطة[54].

ويمكن القول إن رجال الساموراي حققوا السلوك السوي والمثل الأعلى في الاحترام للسلطة وتقسيم المجتمع إلى طبقة عليا من الاستقراطيين ومخلصيهم من الساموراي، ثم الفلاحون وفي قاعدة الهرم التجار.

وكان لفشل الغزو المغولي الذي اجتاح الشرق-آسيوي في غزو اليابان الأثر الكبير توطيد الثقة والولاء والشعور بالوطنية لدى الساموراي في اليابان، وجاءت المرحلة الثالثة بظهور حركة الإصلاح والنهضة التي بدأها الإمبراطور ميجي في القرن الثامن عشر، بعد أن استعاد سلطته من العسكر الساموراي، وهي تعد مرحلة أساسية في صياغة التأريخ الحديث لهم بعد إنعزال دام قروناً[55].

وقد تم الانفتاح نتيجة للتقدم التقني في الغرب، وبالفعل قامت حركة الإصلاح الميجية، وركزت في الإستراتيجية في بناء الدولة والعمل على تدريب الموظفين تدريباً جيداً، ومن ثم تحفيزهم والمشاركة في عملية صنع القرار داخل منظماتهم.

54.المرجع السابق، ص: 570.

55.كمال حمدي أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

- **المحاور الثلاثة لتأثير التأريخ على الإدارة اليابانية**

ويمكن القول إن تأثير التأريخ بالإدارة اليابانية تتلخص في ثلاثة محاور: أولهما الاقتباس والاستعارة من الأنظمة الأخرى المحيطة أو الغربية الذي يعدُّ جزءاً من التراث الياباني كاقتباس اللغة الصينية والديانة البوذية، التي تغيرت لاحقاً إلى لغة يابانية، ودين وضعي بوذي كونفوشي مختلف عن الديانة الهندية. وثانيهما يتمثل في بناء الإنسان الياباني تأريخياً على الضبط، والربط، والانضباط العسكري اقتباساً من تراث الساموراي في التنظيم والخطط والرقابة الصارمة على السلوك. أما ثالثهما فهو نهضة الصناعات والانفتاح على العالم الخارجي وبناء الصناعات الحديثة والتي تحولت بعد الهزيمة التأريخية بالحرب العالمية الثانية إلى صناعات متقدمة نتيجة الاقتباس، والاستعارة من التقنية الغربية و اقلمتها بما يتناسب مع التراث الياباني[56].

عاشراً: مظاهر نهضة اليابان

1- الشخصية اليابانية

لم تساعد الطبيعة الجغرافية لليابان على التطوّر؛ وذلك لأن خُمس مساحة أراضيها غير صالحة للاستثمار البشري، والمتبقي من مساحتها لا يستوعب التعداد السكاني الكبير لها، لكن بعد الأضرار التي حلت بالمناطق السكنية في اليابان في الحرب العالمية الثانية قام اليابانيون باستصلاح هذه الأراضي المهدمة واستغلالها في الأعمال الزراعية لتوفير الإنتاج الزراعي الكافي للبلاد، وساهم هذا الأمر على اعتياد اليابانيين على الأعمال الشاقة والمتعبة من أجل الحصول على لقمة العيش؛ مما جعل منهم شعباً مثابراً ونشيطاً ومنضبطاً في وقته ويحترم النظام ومبدعاً في عمله، ويمتاز بالصدق والأمانة وحسن المعاملة[57].

2 – تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة

قامت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية على تطبيق مبادئ حديثة في الإدارة، ومن أهما تطبيق الجودة العالية في العمل والانسجام مع فريق العمل، فضلاً عن تحويل

56. المرجع السابق، ص: 130.

57.المرجع السابق، ص: 131.

مبدأ العمل الجماعي والإدارة السليمة للعمل إلى خلق من أخلاقيات المجتمع الياباني وغرزه في نفوس أبنائها لكونه أحد القيم المهمة التي يجب أن تتوافر لدى شعبها، وشجعت الحكومة اليابانية المخترعين والمكتشفين، وقدمت لهم كل ما يلزمهم للتطوير هذه الاختراعات وتسويقها[58].

3 – المعلم الياباني

من أهم مظاهر الإدارة في اليابان هو المعلم حيث تقوم الإدارة اليابانية على أهمية المعلم والمكانة الاجتماعية المرموقة له، وذلك بسبب تقديسهم للتعليم والعلم ومعرفتهم مدى أهميته في تطور الحضارات والارتقاء بالدول، إذ شجعت الحكومة اليابانية المعلمين على القيام بعملهم بأمانة ومصداقية وتكريمهم من طريق صرف الرواتب العالية لهم، وتوفير سبل الضمان الصحي والاجتماعي، حتى لا ينشغل المعلم عن عمله بهموم الحياة وشؤونها، ويقدم طاقته الفكرية بنحو كامل لطالب العلم[59].

> ”
> إذ شجعت الحكومة اليابانية المعلمين على القيام بعملهم بأمانة ومصداقية وتكريمهم من طريق صرف الرواتب العالية لهم، وتوفير سبل الضمان الصحي والاجتماعي
> “

4– التدريب في الحكومة اليابانية

ومن جهتهم صمم اليابانيون برامج تدريب الأفراد العاملين في الحكومة اليابانية على منوال برامج التدريب في الدول الأخرى، بحيث تنمي المعرفة والمهارات والسلوك؛ بما يمكن العامل من التنفيذ الفعال للخدمة العامة، عبر أنشطة مخططة تقدم وفق إطار خاص بها، كما تقوم الهيئة القومية للموظفين وهي المسؤولة عن التخطيط العام والتنسيق بين برامج التدريب التي تنفذها الوزارات والأجهزة، وهي تنفذ بنفسها بعض البرامج التدريبية حتى تضمن الكفاءة والفاعلية اللازمة لتدريب العاملين[60].

5– مجلس الوزراء على رأس الجهاز الإداري

ويدير مجلس الوزراء الجهاز الإداري في اليابان رسمياً إذ يشكل المجلس والوزراء والجهزة والهيئات تنظيماً واحداً هو المسؤول عن أنشطة الدولة كافة ما عدا الأنشطة القانونية والقضائية؛ ونتيجة لذلك كان من الطبيعي أن الأجهزة والهيئات التي تعني

58.نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

59. المرجع السابق، ص: 178.

60.إسماعيل سليمان نظمي، التدريب الإداري في اليابان، مجلة دار المنظومة، مجلد 12، العدد 4، 2009، ص: 113-115.

بالإدارة القومية تنظم دستوراً تحت إشراف المجلس، ولما كانت الوزارات لا تعطي كافة مجالات أنشطة الدولة؛ لذلك فإن الجزء الأكبر من هذه الأنشطة مفوض إلى رؤساء الحكومات المحلية مثل المحافظات والبلديات وفي النطاق الذي ينجز به هؤلاء المحافظون والرؤساء مهام الدولة المفوضة فإنه يطلق عليه أجهزة الدولة[61].

وفضلاً عن الحكومات المحلية هناك هيئات خاصة وهيئات حكومية مثل سكك حديد اليابان القومية، وشركة التلغراف والتليفون الياباني، والهيئة اليابانية للاحتكار وهيئات أخرى يصل عددها إلى 112 أنشئت لتنفيذ أعمال الدولة، وهذه الهيئات تخضع لإشراف ورقابة الوزراء بسلطاتهم في تعيين المديرين، والإشراف المالي عليهم وتماثل بعض هذه الهيئات المكاتب الحكومية في تطبيق اللوائح والقوانين.

حادي عشر: نظرية (Z) في الإدارة اليابانية

هي إحدى النظريات الإدارية الحديثة التي حققت نجاحاً لافتاً، ابتكرها العالم الياباني وليم أوشي، طرحها في كتاب «نظرية Z»، وكنتيجة حققت الشركات اليابانية إنتاجية أكبر من الشركات الأمريكية، إذ استحدثت فكرة الإدارة اليابانية من البيئة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الياباني، ولاسيما الأسرة اليابانية التي تقوم على مبدأ الاحترام لرب الأسرة، وإطاعة أوامره، في حين يكون مسؤولاً عنهم ومشاركاً إياهم في اتخاذ القرار، وانعكس هذا بدوره على العمل الإداري داخل المؤسسات، على اعتبار أن المديرين والأفراد بمثابة الأسرة الواحدة؛ مما كان له أحسن الأثر على إنتاجية الأفراد وإخلاصهم لمؤسستهم بشكل ليس له مثيل[62].

> ”حققت الشركات اليابانية إنتاجية أكبر من الشركات الأمريكية، إذ استحدثت فكرة الإدارة اليابانية من البيئة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الياباني“

- **عناصر الإدارة اليابانية على وفق نظرية (Z)**

1. ضمان الوظيفة للموظف مدى الحياة، أي الاستقرار والأمن الوظيفي، إذ لا تلجأ المؤسسات اليابانية إلى الاستغناء عن الأفراد حتى في أصعب الظروف الاقتصادية؛ مما كان له أكبر الأثر على إبداعه وإنتاجيته.
2. العمل كفريق، والشعور الجماعي بالمسؤولية عن العمل الذي يقوم به الفرد،

61. محمد حسن فتحي، تنظيم الجهاز الإداري في اليابان، مجلة دار المنظومة، مجلد 5، العدد 3، 1999، ص: 108-115.

62. المرجع السابق، ص: 179.

ففي كثير من الأحيان يتم قياس الإنتاج بالجهد الجماعي؛ وبالتالي تكون المكافأة جماعية لا فردية.

3. أسلوب المشاركة في اتخاذ القرار؛ مما يخلق انسجاماً وتوافقاً بين أهداف العاملين، وأهداف المؤسسة، ويوفر نوعاً من الرقابة الذاتية، ويتمثل أسلوب المشاركة في ما يسمى بحلقات الجودة (Quality Circles) وهي مجموعة عمل صغيرة تتشكل على مستوى المؤسسة بهدف تأمين الجميع، ومشاركتهم في جهود تحسين ما تنتجه المؤسسة، وتحليل المشكلات الفنية والإدارية واقتراح حلول لها.

4. الاهتمام الشامل بالأفراد، من حيث تكافؤ الفرص، والعدالة، والمساواة، والتعامل مع القوى البشرية دون تمييز، وتوفير مقومات الحياة والاستقرار لهم؛ من حيث السكن والرفاهية ومتطلبات العيش الكريم، مما يخلق أجواءً من التعاون والاحترام المتبادل بينهم، ونوعاً من التفاعل الطبيعي بين العمل والحياة الاجتماعية.

5. عدم التسرع بالتقييم والترقيه، والتركيز على تطوير المهارات المهنية للأفراد، إذ ينقل الموظف من موقعه إلى موقع آخر على المستوى الإداري الواحد نفسه، ليعطي العمل صفة الشمولية والكمال.

6. تحسين إنتاجية المؤسسة بالمشاركة في وضع الأهداف والمشاركة في تنفيذها[63].

وهناك تسعة خصائص للإدارة اليابانية هي سبب التقدم الذي أحرزه اليابانيون واعتبرت بمنزلة أسس قامت عليها الإدارة اليابانية، وهي:

أولاً: اتخاذ القرار بصورة جماعية.

ثانياً: التوظيف مدى الحياة.

ثالثاً: التعليم والتدريب المستمران.

رابعاً: الإدارة الأبّوية.

63. كمال حمدي أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص 131.

خامساً: العمل الجماعي والتعاوني.

سادسا: المسؤولية الجماعية.

سابعاً: المشرف المباشر.

ثامناً: الإنتاجية.

تاسعاً: الأدوات الكمية والتقنية[64].

ثاني عشر: تأثير المجتمع على الإدارة اليابانية

أكدت تجربة اليابان في منتصف القرن العشرين أن الرأسمالية كنظام اجتماعي اقتصادي لا يقتصر على المذهب المسيحي فقط، بقدر ما ظهرت دول إسلامية مثل إندونيسيا ودول مسيحية ودول بوذية وهندوسية، وظهرت ما يعرف بالنمور الآسيوية، بحيث توجد مجموعة من الخصائص التي يمتاز بها المجتمع الياباني والتي تعكس طبيعة الإدارة لديه[65].

> من جهة أخرى فقد اهتم النظام التربوي في اليابان بتربية الطفل الياباني على الأخلاق والقيم والتقاليد الحسنة، لإخراج فرد يتمتع بالصلاح، وروح المواطنة، والدأب على خدمة مجتمعه ووطنه

ومن جهة أخرى فقد اهتم النظام التربوي في اليابان بتربية الطفل الياباني على الأخلاق والقيم والتقاليد الحسنة، لإخراج فرد يتمتع بالصلاح، وروح المواطنة، والدأب على خدمة مجتمعه ووطنه، وكان ذلك بخطط وسياسات محكمة اتخذتها الدولة اليابانية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ لتتمكن من منافسة دول العالم، بل التقدم عليها في شتى المجالات ولاسيما الاقتصادية منها[66].

وينشأ الفرد الياباني في أسرته الصغيرة في جو مفعم بالحنان والعطف والتعاضد بين أفراد الأسرة الواحدة، وتنعكس هذه التربية المسالمة على حياة الفرد في المجتمع الأكبر سواء في تعاملاته اليومية أو في عمله، فيطبق نتاج التربية الصحيحة التي تلقاها كالآخرين، في معترك الحياة لينتج في نهاية الأمر تعاطفاً وتواداً وتكافلاً بين أفراد المجتمع

64. James Murdoch.M.A in coolaboration with Isoh Yamagata/ A history of Japan , during the century of early intercourse, 1995, p 28.

65.Alvine D Coox & Hilary Conroy/ China and Japan ; A search for balance since World War 1 , 1978, p 99.

66. كمال حمدي أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

ككل، وبين زملاء العمل والمهنة على وجه الخصوص، فكل فرد بتصرفاته واتجاهه يعتبر انعكاساً للأسرة التي نشأ فيها[67].

ولا يمكن إهمال طبيعة المجتمع الياباني بما يتضمنه من العادات والتقاليد اليابانية من تأكيد وحض على اتباع الأسلوب التشاركي في أي عمل، ومعاونة الأفراد بعضهم بعضاً؛ لتطوير العمل أو المنظمة؛ لذا فإن الفرد الياباني يفكر في كيفية إنجاز المهام المطلوبة منه، فهو مقتنع بأنه مكلف بأمر ما عليه إنجازه، بغض النظر عن خدمة هذه المهمة لمصالحه الشخصية، وبشمول هذا الفكر لكافة أفراد المجتمع الياباني أدى بالمحصلة إلى سيادة اليابان في المحافل العالمية كافة، وتصدرها قائمة الدول المتقدمة في العالم[68].

وبذلك لم يعد أمام اليابان وسيلة لتجد فرصتها للحياة الكريمة إلا أن تحاول الاستغلال الأمثل لموردها الوحيد الذى لديها وفرة فيه (وهو العنصر البشري)، فوضعت كل تركيزها بعد الحرب العالمية الثانية على كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التى تساعدها على تحقيق مقومات تمكنها من سدّ احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية، ولقد كان من بين وسائل الإدارة اليابانية فى هذا المجال تتبنى استراتيجية أحد أركانها الأساسية أن الموارد البشرية للمنظمة هى ثروتها الأساسية وأغلى أصولها جميعاً[69].

وبالنظر للركن الثاني الذي ترتكز إليه استراتيجية الإدارة اليابانية فى معاملة العنصر البشرى هو التأكيد على وحدة المصلحة بين المنظمة والعاملين، فالعاملون لا ينظر إليهم باعتبارهم مجرد أدوات فى العملية الإنتاجية تستغل جهودهم بطريقة أو بأخرى؛ لتحقيق أهداف المنظمة التى يعملون فيها، بل تحرص الإدارة اليابانية بالوسائل العلمية على إشعار الفرد بأن هناك منفعة متبادلة بينه وبين المنظمة، وأن هناك مصلحة مشتركة بينهما، فكل ما يبذله من جهد من أجل بقاء المنظمة واستمرارها، ونجاحها، وتقدمها

67.المرجع السابق، ص: 133.

68.كمال حمدي أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

69.رحاب حسين جواد، الإدارة z اليابانية.
Acces on 2017/11/27 at 9: 30 pm http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.

يعدُّ ضماناً لبقائه، ونموّه، وتقدمه[70].

وبالنظر للعملية التعليمية يدور جدل كبير في اليابان حول نوع من النظم التعليمية يسمّى ''التعليم بالحشو'' وهو عبارة عن برامج ودورات تعقدها مراكز تعليمية ومدارس خاصة وتعتمد على تكديس أكبر قدر ممكن من المعلومات في عقل الطالب قبل دخوله إلى الامتحانات النهائية المؤهلة للالتحاق بالمرحلة الثانوية والجامعية، وتخدم هذه المدارس قرابة 36 ألف طالب في المرحلة الابتدائية في حوالي 84 موقعاً داخل البلاد، وكانت هذه النوعية من المدارس قد ظهرت لأول مرة في اليابان منذ أربعة عقود تقريباً. وبقيت مدارس ''بالحشو'' تؤدي مهامها دون أن يلتفت أحد إلى الدور الخطير الذي تؤديه في الثورة التعليمية التي تشهدها اليابان حالياً[71].

فالتساؤل الرئيس الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في تقدم الدول النامية ومنها مصر إدارياً؟

وللردّ على هذا التساؤل يمكن القول: حينما يتم التركيز على العنصر البشري في الدول النامية –ومنها مصر– سيتم تحريك الدولة من وضع الدولة النامية إلى وضع الدولة المتقدمة عبر عمليات تدريبية متقدمة ببرامج محددة تشمل المستويات والمؤسسات الحكومية كافة، وميزانية محددة مسبقاً، فضلاً عن غرس قيم وأخلاقيات العمل خاصة في التعليم الابتدائي، مع وضع معايير محددة للتعيين والتوظيف يكون النقطة الفاصلة بها هو الاختيار على أساس الكفاءة، مع الفصل المتوازن بين العمليات السياسية والانتماءات الحزبية من جانب، وبين القيام بالأعمال الحكومية كموظف يقوم بأداء عمله دون التأثر بحزب معين.

فحينما يكون هناك تخطيط جيد يأخذ في اعتباره الاختلافات بين المواطنين، ثم يتبعه تنظيم ليس من الاعلى الى الاسفل، وإنما يأخذ الشكل الأفقي ليدعو لمزيد من التعاون والتنسيق والمشاركة بين الموظفين، فالانضباط الذاتي لدى اليابانيين خلق أجيالاً من الأفراد كان ولا يزال شغلهم الشاغل كيفية التطوير، والبحث، والتدريب، والانتماء للوطن.

---

70. رحاب حسين جواد، مرجع سبق ذكره.

71. فاطمة سعد الدين، أسباب تميز التعليم في اليابان
Acces on 2017/12/1. At 5 pm https://www.sdl.edu.sa/SDLPortal/ar/post.aspx?p=8278

ومن ناحية أخرى فالعلاقات الإنسانية وروح الفريق بين القائد الياباني والموظفين جعلت من الموظفين أكثر اهتماماً وتحفيزاً لتحقيق أهداف منظماتهم.

فالدول النامية تعاني الجوع والأمراض والأنظمة المتسلطة، لكنها حين تضع الأنموذج الياباني أمامها، فالاستفادة ستكون كبيرة، مع الوضع في الاعتبار التكيّف البيئي والإداري، فلكل دولة طابعها الخاص سياسياً واقتصادياً وأيضاً إدارياً. مع الوضع أيضاً في الاعتبار أن اليابان لم تخترع وإنما خرجت من ظروف شديدة الصعوبة بيئياً واقتصادياً وعمليات قتل وسرقة إلا أنها قامت بعمليات الإصلاح الإداري في مؤسساتها كافة جعلها في المركز الثاني اقتصادياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

فإن كانت مصر أقرب للنظام المحلي الفرنسي فهي أقرب أيضاً للنظام التعليمي الياباني، ونظم التدريب اليابانية، وطرق تحفيز العامل الياباني؛ حتى تنهض للتقدم.

وإن للتغيرات التي طرأت على المستوى العالمي دوراً في التقدم الياباني إدارياً، فبعد ظهور الحوكمة والعولمة وإدارة الأعمال الحكومية في التسعينيات؛ كان لذلك تأثيرٌ قويٌّ على عمليات الإصلاح الإداري في اليابان، إذ عدّلت بعض التقسيمات الإدارية في بعض المحافظات؛ تقليلاً للنفقات، وتم الاهتمام بنحو فعال بالمواطن الياباني عبر تدعيم العلاقات الإنسانية بين الموظفين العموميين والمواطن الياباني؛ لذلك فالدول النامية ستستفيد جيداً عندما تطبق المبادئ الإدارية اليابانية بعد تكيفها مع البيئة.

خاتمـــة

يمكن القول إن الأساس الذي قامت من أجله الحضارة اليابانية هو العنصر البشري، فالظروف كافة لم تكن مهيّأة كي تنهض الدولة اليابانية، لكنها نهضت حينما استثمرت الدولة في العقل البشري، وهذا العقل الذي حوّل انهيار الدولة إلى حضارة كبيرة. وقد أكدت التجربة اليابانية أهمية دور التعليم والمعلم، وإدارة العنصر البشري، لتحقيق التنمية في عدة نواح.

وكان للبيئة في اليابان دور محوري في تحسين الأداء الإداري فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد فترة الحروب خلقت وازع رقابي قوي لدى اليابانيين، وصنعت حافزاً داخلياً لديهم، فالفرد الياباني أصبح مسؤولاً أمام نفسه قبل مديره، وهو يشارك أيضاً في الأنشطة كافة، والتقييم يأتي بالجدارة والكفاءة ليس لأسباب شخصية وانتماءات حزبية، فضلاً عن تقدم الدولة اقتصادياً جعلها تنفق بسخاء في عمليات

التدريب والتطوير في العنصر البشري في المقام الأول، ثم تقدم تكنولوجي بجودة مرتفعة.

فالتجربة اليابانية أثارت اهتمام العالم أجمع بتسلقها قمة التقدم الاقتصادي التكنولوجي، ومنافستها للدول المتقدمة على الرغم من الطريقة الطبيعية وغير الطبيعية التي مرت على اليابان؛ ومثار الاهتمام أو الاستغراب يرجع إلى عدة عوامل: الضرر الشامل الذي أصاب اليابان من جراء القنبلتين الذريتين في عام 1945م، وصغر المساحة الجغرافية، وقوة الظروف الطبيعية المستعملة في الرياح الشديدة، وكثرة الزلازل، وقلة الموارد والطبيعية، وصغر المساحة القابلة للزراعة.

وبالنظر لنتائج هذه الدراسة فنجد أنها دروس من الاستفادة من نجاح تجربة اليابان، فالعامل الرئيس في تقدم اليابان إدارياً هو فلسفة الإدارة اليابانية، وفتح نافذة لها على العالم المتطور. ومن طريقها سعت الى إظهار الجوانب المميزة والمرتكزات التي تقوم عليها الإدارة اليابانية والتعرّف على القيم الحضارية اليابانية التي كانت سببا في نجاح الدولة في كافة المجالات ، ولاسيما عن طريق السلوك الحضاري المتمثل في الانضباط الذاتي للأفراد.

اليابان دولة أذهلت العالم بتقدمها وانضباطها، إذ امتد هذا إلى كيفية تدين شعبها، فهناك –وفي هذا المجتمع المنضبط– عشرات الديانات الجديدة، ولم تظهر لقدامى اليابانيين حضارات، كما كان للهنود والصينيين وقد أقرَّ بذلك مؤرخوهم، إذ قالوا: كل ما في اليابان من منجزات الحضارة وافد، لكن اليابان استطاعت أن تكيفه مع واقعها بحيث اتخذ الهوية اليابانية، وفي المجتمع الياباني القديم قدست الشمس على أنها الآلهة وأصبحت أساسية في الديانة الشنتوية.

إن تجربة اليابان –التي اقتصادها اليوم من الاقتصادات التكنولوجية المتقدمة– تعدُّ مثالاً ناجحاً للإعمار بعد مرحلة الحروب، إذ يمكن للدول المتأثرة بالأزمات استخلاص الدروس من هذه التجربة. ويمكن للدول النامية استخلاص الدروس الإدارية من التجربة اليابانية للنهوض بدولهم من طريق توعية أفراد المجتمع لأهمية تقدم الدولة، وأهمية وجود نظام إداري فعال قائم على أساس الانضباط الذاتي.

قائمة المراجع

أولاً: اللغة العربية

- **الكتب**

1. إبراهيم عبد الله المنيف، **استراتيجية الإدارة اليابانية**، العبيكان، الرياض،1998.
2. إدوارد ليتوك، **انهيار الحلم الأمريكي**، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 .
3. إكرام بدر الدين، **الديمقراطية في الدول النامية**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991.
4. بيتر ف دراكر، **الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها** ، ترجمة صليب بطرس، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1995.
5. ريشارد. ت باسكال وانتوني .ج أثوج، **فن الإدارة اليابانية**، الرياض، مطابع معهد الإدارة، 1986.
6. علي السلمي ود.ل. نهرت، **سياسات و استراتيجيات الإدارة في الدول النامية**، القاهرة، مكتب غريب، 1964.
7. كمال حمدي أبو الخير، **التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة المتواصلة**، القاهرة ،مكتبة عين شمس، 1997.
8. محسن احمد الخضيري، **الإدارة في دول النمور الأسيوية**، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 1999.
9. محمد إبراهيم دسوقي، **اليابان الحاضر والمستقبل**، القاهرة، دار المعارف، 2005.

10. محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

11. محمد عبد القادر، **أسرار تقدم اليابان**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.

12. المرسى جمال الدين محمد ، أبو بكر مصطفى محمود، طارق رشدي جبة، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية**، منهج تطبيقي، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2002 .

13. مسعود ظاهر، **النهضة اليابانية المعاصر**: الدروس المستفادة عربياً، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

14. ميري هوايت، **التربية والتحدي: التجربة اليابانية**، القاهرة، عالم الكتب، 1991.

15. نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006 ناصر محمد العديلي ، **السلوك الإنساني والتنظيمي** ،الرياض، الإدارة العامة للبحوث ، 1995.

• **الدوريات**

1. إسماعيل سليمان نظمي، التدريب الإداري في اليابان، مجلة دار المنظومة، مجلد 12، العدد 4، 2009.

2. سعيد مقدم، «أخلاقيات الوظيفة العامة»، **مجلة الإدارة**، مجلد 7، العدد1، القاهرة، الشركة العربية للإعلام، 1997.

3. طارق سليمان، الأديان الجديدة في اليابان، **مجلة العلوم الانسانية والإدارية**، مجلد 9، العدد 12، السعودية، جامعة المجمعة، 2015.

4. محمد حسن فتحي، تنظيم الجهاز الإداري في اليابان، **مجلة دار المنظومة**، مجلد 5، العدد 3، 1999.

5. ميشيل بيشتل، سر الإدارة اليابانية، **مجلة خلاصات**، مجلد 5، العدد 8، السنة 4، القاهرة، الشركة العربية للإعلام، 1996، ص 158.

- **الرسائل العلمية**

1. تقية محمد المهدي حسان، الانضباط الذاتي للأفراد في المؤسسة الصناعية الجزائرية ،دراسة حالة : المؤسسة الوطنية الأسمنت بالشلف، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، دولة في علم الاجتماع التنظيم والعمل، الجزائر، جامعة الجزائر، 2007.

- **تقارير**

1. وزارة التربية الوطنية، **الجغرافيا**، السنة الثانية من التعليم المتوسط، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2005.

2. البنك الدولي، **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة**، لجنة النمو والتنمية، مركزالأهرام للترجمة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

A:books

1-Alvine D Coox & Hilary Conroy, China and Japan : .A search for balance since World War 1 , 1978, p 99.

2- EZRA F.vogel, Japan as Number One:Lessons forAmérica,Havard University Press, 1978,p 51

2-James Murdoch.M.A in coolaboration with Isoh Yamagata, A history of Japan , during the century of early intercource, 1995, p 28.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1. الاستفادة من تجربة اليابان: حرفية العمال المحليين والتكنولجيا كانتا وراء الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية.

Acces on 1/12/2017. At 6 pm ،http://www.meri-k.org

2. رحاب حسين جواد، الإدارة z اليابانية. Acces on 27/11/2017 at 9: 30 pm http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/l

3. سفارة اليابان بجمهورية مصر العربية، نبذة عن اليابان،

http://www.eg.emb-japan.go.jp/a/japan/ Access on 1/12/2017. At 8 pm. ،environment.htm

4. فاطمة سعد الدين، أسباب تميّز التعليم في اليابان.

https://www.sdl. Acces on 1/12/2017. At 5 pm edu.sa/SDLPortal/ar/post.aspx?p=8278

Journal

AL-BAYAN STUDIES

A Biannual Journal Issued by Al-Bayan Center for Planning and Studies

ISSN 2414-7508